Université Sétif2

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)

مذكرة

مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
لنيل شهادة
الماجستير

من طرف
الطالبة: لطرش سارة

الموضـــــــوع

تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة.
دراسة ميدانية بمدينة سطيف

بتاريخ..... أمام اللجنة المكونة من:

د.زرارقة فيروز	أستاذة مـــــحاضر	جامعة فرحات عباس – سطيف	رئيسا
أ.د.دبلة عبد العالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر – بسكرة	مشرفا
أ.د. زمام نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر – بسكرة	ممتحنا
د. بوقشور محمد	أستاذ مـــــحاضر	جامعة فرحات عباس – سطيف	ممتحنا

شكر خاص

أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى:

* أساتذتي الأجلاء بجامعة فرحات عباس بسطيف ،

وكل الطاقم الإداري المسير لقسم العلوم الاجتماعية.

* أستاذي الدكتور " **دبلة عبد العالي** "

الذي تبنى الإشراف على هذاالعمل فشرفني بذلك ،

وكان لي طيلة الفترة السابقة خير سند و عون،كما غمرني بنبل أخلاقه ورحابة صدره،

حفظك الله وأدامك ذخرا لنا ،وللجامعة الجزائرية.

و إلى السادة الأفاضل ، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذة المذكرة.

و إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

لكم مني جميعا أسمى العرفان و التقدير

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

أولا : إشكالية الدراسة 09

ثانيا : أهمية الدراسة 15

ثالثا : أسباب إختيار موضوع الدراسة 15

رابعا : أهداف الدراسة 16

خامسا : تحديد مفاهيم الدراسة 16

سادسا : الدراسات السابقة و المشابهة 18

الفصل الثاني التراث السوسيولوجي حول المدينة و أنماطها و عوامل تغيرها

أولا : المدينة دراسة نظرية 31

1 – المداخل النظرية المفسرة لنشأة المدينة 31

2 – أنماط المدن في العالم 37

ثانيا : المدينة و تطور العمران 42

1- مراحل تطور العمران 42

2- العمليات العمرانية في المدينة الجزائرية 44

ثالثا : التحضر و المدينة 47

1- لمحة عن نشأة التحضر في الجزائر 47

2- خصائص التحضر في الجزائر 49

خلاصة 51

الفصل الثالث مورفولوجية المدينة الأسس النظرية و الأبعاد

أولا : لمحة عن مورفولوجية المدينة 54

1- الاتجاه الهوسماني و بداية المرحلة المورفولوجية 54

2- العلاقة بين المورفولوجيا الاجتماعية و المورفولوجيا الحضرية 56

ثانيا : بنية المدينة 58

ثالثا: استخدام الأرض داخل المدينة 60

رابعا: أنماط البناء داخل المدينة..... 64
خلاصة 69

الفصل الرابع الأسس النظرية النمو السكاني و خصائصه في الجزائر

أولا : النظريات المفسرة للنمو السكاني 72
1- الدراسات السكانية القديمة 72
2- النظريات السكانية 74
ثانيا : أشكال النمو السكاني 78
1- النموالطبيعي 78
2- الحركات السكانية..... 79
ثالثا : النمو السكاني في الجزائر 80
1- أسباب النمو السكاني في الجزائر..... 80
2- مراحل النمو السكاني في الجزائر 83
3- ملامح السياسة السكانية في الجزائر 87
خلاصة..... 88

الفصل الخامس : مدينة سطيف خصائص التوسع العمراني و النمو السكاني

أولا : مميزات الموقع الجغرافي للمدينة 91
1- الموقع 91
2- الموضع 92
ثانيا : التوسع العمراني لمدينة سطيف..... 93
ثالثا : مراحل النمو السكاني في مدينة سطيف..... 99
رابعا : مظاهر الاختلال المورفولوجي في مدينة سطيف..... 102
خلاصة..... 107

الفصل السادس : الإطار المنهجي للدراسة

أولا : مجالات الدراسة..... 110
1- المجال الزمني للدراسة..... 110
2- المجال الجغرافي للدراسة..... 110

3- المجال البشري للدراسة..... 110
ثانيا: منهج الدراسة..... 110
ثالثا: أدوات جمع البيانات..... 112
1- الملاحظة 112
2- المقابلة 113
3- الاستمارة بالمقابلة..... 113
4- الوثائق و السجلات 115
رابعا: العينة و كيفية اختيارها..... 115
خامسا خصائص العينة 117
خلاصة 123

الفصل السابع : عرض، تحليل، تفسير البيانات و نتائج الدراسة

أولا : عرض و تحليل المقابلات 126
1- عرض المقابلات 126
2- عرض نتائج المقابلات 133
ثانيا : عرض نتائج الملاحظة 136
ثالثا : جمع وتبويب و تحليل البيانات المتعلقة بأداة الاستمارة بالمقابلة 148
1- جمع و تحليل و تبويب البيانات..... 148
2- عرض نتائج الإستمارة بالمقابلة..... 154
رابعا : النتائج العامة

الخاتمة 182
قائمة المراجع 186
فهرس الجداول
فهرس الأشكال و الصور
الملاحق

مقدمة

مقدمة :

لقد أصبحت المدن اليوم مجالا خصبا للدراسات المورفولوجية والتي تعبر عن تفاعل الشكل مع الوظائف لانتاج الشكل المرئي للمدينة أو ما يقصد به الشكل العام الذي تتخذه المنطقة المبنية من خلال إطارها الخارجي و النظام الشبكي للشوارع الداخلية فيها، وتشمل دراستها كأهم عنصر مورفولوجي يتضمن المحاور التي تعمل جميعها بطريقة متفاعلة لإظهار هذه الخطة بالإضافة إلى نمط وطراز الأبنية.

وقد لا تهتم الدراسة المورفولولجية بالتصميم الهندسي للمباني لأن ذلك من اختصاص المهندس المعماري لكن عندما تؤثر هذه المباني على حياة الفرد وتؤدي إلى تغييرها، حيث يبرز هذا التأثير من خلال تفاعل الفرد مع المجال و أسلوب استغلاله له يصبح هذا الموضوع من صميم اهتمام علم الاجتماع خاصة عندما يكون هذا التفاعل معبرا عن صورة المجتمع و تاريخه و قيمه الاجتماعية كما يعبر عن درجة تقدمه ورقيه.

كما تعد الدراسة المورفولوجية مفتاح لفهم المجال الحضري من خلال إعطاء لكل جزء من أجزاء المدينة وظيفة محددة مثل المنطقة السكنية و المنطقة الصناعية و المناطق التجارية و الخدماتية .

وقد شكل تزايد عدد السكان الذي عرفته المدن الجزائرية خلال السنوات الأخيرة عاملا أسرع في تغيير مورفولوجية المدن من الزمن في حد ذاته حيث أثر التمركز السكاني فيها على حساب الريف في ظهور أزمة حقيقية تجاوز فيها عدد السكان المجال الحضري المتوفر و الذي ينتظر منه أن يوفر لهم السكن و مختلف المرافق الضرورية لحياتهم اليومية .

و في ظل هذا الوضع المتأزم سارعت الهيئات المسيرة للمدينة إلى استغلال جميع الجيوب والفراغات داخل المدينة لإنجاز أحياء سكنية أو خلق مؤسسات تعليمية أو خدماتية ، و أمام الطلب على المزيد تم التعدي على الأراضي المحيطة بالمدينة الأمر الذي برز من خلال الظهور الفجائي للأحياء السكنية و نمو التجمعات الثانوية أو الضواحي المحيطة بالمدينة التي لم توفر للساكن أكثر من مجرد مكان للإقامة أمام الغياب الكبير في المرافق الضرورية مما جعل سكان هذه الأحياء يعيشون في عزلة بعيدا

عن انتمائهم للمدينة خاصة مع انتشار واسع لمظاهر التريف و غياب عمليات التهيئة العمرانية مثل تعبيد الطرق .

كما ساعد هذا التمركز السكاني على انتشار نمط عمراني بشكل خاص تمثل في النمط العمودي و ذلك لتوفير أكبر عدد من السكنات في اقل مساحة ممكنة .هذا النمط الذي انعكس سلبا على طبيعة الحياة الأسرية فقد ساهم في التحول نحو الأسرة النووية نظرا لمساحة المخصصة للسكن ، و التي أثرت بدورها في تحجيم نشاطات الأسرة بالإضافة إلى عدم ملائمة هذه المساكن لاحتياجات الأسرة الأمرالذي يؤدي بها إلى التدخل على المجال السكني بما يلبي إحتياجاتها.

ومن ناحية أخرى فقد كان لهذا النمط من البناء تأثير سلبي على صورة المدينة و خاصة مع تداخله مع أنماط عمرانية أخرى مثل البناء الفردي و البناء العشوائي و الذي عرف انتشار واسعا خلال السنوات الأخيرة مما أنتج نسيجا عمرانيا غير متناسق مشوها للشكل العام للمدينة،كما أثر بشكل كبير على تنميتها وتقدمها .

و قد أصبحت المدينة الجزائرية اليوم ميدان خصب للدراسة في هذا الموضوع يوفر للباحث جميع المعطيات من خلال انتشار بارز لهذه المظاهر خاصة في السنوات الأخيرة التي أبرزت عجز القطاع العمومي عن توفير السكن الملائم لحاجات الأسرة بل عجز في التحكم في النمو السكاني كما أن التعامل مع هذه الأزمة من زاوية هي توفير السكن ساهم بشكل كبير في هذا الاختلال.

ومن بين هذه المدن ، نجد مدينة سطيف ، حيث نسعى من خلال الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على تأثير النمو السكاني فيها على تغير مورفولوجيتها من خلال التركيز على ثلاث محاور أساسية تتمثل في تأثير التمركز السكاني و تأثير الهجرة الريفية و كذلك من خلال دراسة تأثير الخلفية الثقافية و الاجتماعية للسكان في تغير مورفولوجية المدينة ، بالإضافة إلى رصد أهم المظاهر الناجمة عن هذا التغير .

ومن أجل التوصل إلى ذلك فقد جمعنا بين المعالجة النظرية و الميدانية حول موضوع الدراسة و قد تناولنا الدراسة في بابين الباب الأول و الذي يتمثل في الإطار التمهيدي و النظري للدراسة و يحتوي على خمس فصول : الفصل الأول وهو الفصل التمهيدي تم فيه تحديد مشكلة البحث، وأهمية الدراسة وأسباب اختيار موضوع الدراسة وأهدافها ، بالإضافة إلى عرض فرضيات الدراسة ومؤشراتها و أهم

المفاهيم الرئيسية و المساعدة .التي تساهم في فهم أعمق لموضوع الدراسة و عرض الدراسات السابقة والمشابهة.

و من خلال الفصل الثاني تطرقنا إلى التراث السوسيولوجي حول المدينة وعوامل تغيرها و الذي تناولنا من خلاله دراسة نظرية للمدينة من حيث المداخل النظرية المفسرة لنشأة المدينة وأنماط المدن في العالم .ثم عرضنا لعلاقة المدينة بالعمران من خلال تطور العمران و تأثير العمليات العمرانية في المدينة الجزائرية .بالإضافة إلى التطرق لعلاقة المدينة بالتحضر من خلال عرض لمحة عن نشأة التحضر وخصائصه في الجزائر .

أما في الفصل الثالث تعرضنا إلى الأسس النظرية لمورفولوجية المدينة و أبعادها من خلال تناول لمحة عن مورفولوجية المدينة و علاقتها بالموفولوجيا الاجتماعية ، ثم أبعادها التي تتمثل في بنية المدينة و أنماط استخدام الأرض داخل المدينة وأنماط البناء .

و في الفصل الرابع فقد تم التطرق إلى الأسس النظرية للنمو السكاني و خصائصه في الجزائر بتناول أهم الدراسات و النظريات السكانية ، و عرض أشكال النمو السكاني و التي تتمثل في النمو السكاني والهجرة بالإضافة إلى عرض أسباب النمو السكاني في الجزائر و مراحله وأهم محددات السياسة السكانية في الجزائر.

ومن خلال الفصل الخامس تطرقنا إلى مدينة سطيف من خصائص التوسع العمراني و النمو السكاني حيث تطرقنا إلى خصائص الموقع و الموضع و مراحل التوسع العمراني للمدينة و النمو السكاني بالإضافة إلى عرض أهم مظاهر الاختلال المورفولوجي في مدينة سطيف.

أما الباب الثاني فقد تم تخصيصه لإطار الميداني للدراسة و قد اشتمل على فصلين ، الفصل السادس الذي احتوى على منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات، ثم تقديم مجالات الدراسة الزمني و المكاني و البشري ، ثم عرض العينة نوعها و حجمها و خصائصها.

و في الفصل السابع تم عرض المقابلات و مناقشتها، عرض نتائج الدراسة ، التطرق إلى جمع و تبويب وتحليل البيانات المتعلقة بأداة الاستمارة و نتائجها و عرض النتائج العامة للدراسة.

و في الأخير ختمت الدراسة بخاتمة ، عرضنا من خلالها أهم المظاهر الناجمة عن تأثير النمو السكاني على مورفولوجية المدينة .

صعوبات الدراسة :

ككل بحث علمي . فإنه خلال عملية الدراسة و البحث قد تواجه الباحث جملة من الصعوبات و التي تؤثر بشكل كبير على مسار الدراسة . ولكن يتوجب على الباحث التغلب عليها لمواصلة بحثه العلمي و لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة .

و خلال قيامنا بالدراسة الحالية واجهتنا جملة من الصعوبات التي ندرجها فيما يلي :

أولا : صعوبة في تحصيل المادة العلمية و ذلك راجع إلى نقص المراجع حول الموضوع . و حتى إن وجد القليل منها فقد واجهنا صعوبة في تحصيل المراجع التي تدرس مورفولوجية المدينة من ناحية اجتماعية حضرية بحتة إذ أن معظمها تركز على دراسة الموضوع من جانب جغرافي . بالإضافة إلى تكرار محتوى هذه الكتب في أغلب الأحيان .حيث اعتمدنا في الأغلب على المراجع باللغة الفرنسية وما تجدر الاشارة إليه هو النقص الكبير في المراجع الجزائرية حول الموضوع .

ثانيا : قلة الدراسات السابقة على مستوى الماجستير أو الدكتوراه و التي تدرس مورفولوجية المدينة من ناحية اجتماعية حضرية (على حد اطلاع الباحث). و التي إن وجدت تمثل خلفية للباحث تساعده على ضبط الموضوع ودراسته فيحاول أن يدرس جوانب أخرى من الموضوع و يتجنب تكرار نفس الأخطاء..

ثالثا : كذلك واجهتنا صعوبة في تحصيل المعطيات و المعلومات من المراكز الحكومية و التي لم تكن في أغلب الأحيان متعاونة خاصة فيما يخص الخرائط و المعطيات التقنية حول المدينة و كذلك المشاريع المستقبلية .

رابعا : واجهنا خلال الدراسة صعوبة كبيرة في ضبط موضوع البحث و تحديد جوانبه و ذلك نظرا لتشعبه و اشتماله لجوانب عديدة من المدينة مثل الجانب الاجتماعي و العمراني و الثقافي بالإضافة إلى تداخل هذه الجوانب فيما بينها .

خامسا: ومن جهة أخرى فإن موضوع الدراسة يعتبر موضوع جديد غير متداول على المستوى العام لذلك فقد واجهنا صعوبة في الجانب الميداني بغرض شرح الموضوع للمستجوبين للحصول معلومات تفيدنا.

بالإضافة إلى عدم تعامل بعض المستوجبين من خلال التناقض في الاجابة أو التلاعب لاعتبار أن معلومات التي قد يقدمونها لن تستعمل لغرض علمي بحت و هنا تجدر الاشارة إلى أن الصعوبة كانت أكثر مع الاستمارة الأولى التي كانت موجهة لسكان أحياء وسط المدينة حيث قوبلنا بالرفض في أغلب الأحيان . على عكس الاستمارة الثانية و التي كانت موجهة لسكان الأحياء العشوائية و الذين تعاونوا معنا و قدموا إجابات كاملة و صريحة.

الفصل الأول

تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة.
دراسة ميدانية بمدينة سطيف

الإطار المنهجي للدراسة

أولا . تحديد مشكلة البحث.

ثانيا . أهمية الدراسة .

ثالثا . أسباب إختيار موضوع الدراسة.

رابعا . أهداف الدراسة .

خامسا . فرضيات الدراسة .

سادسا . تحديد المفاهيم الرئيسية و المساعدة

سابعا . عرض الدراسات السابقة و المشابهة.

أولا : تحديد مشكلة البحث

تعد المدينة نموذج متطور للحياة الإنسانية، فهي المكان الذي يتمركز فيه السكان المتجاورين بصفة كبيرة . و هي تحتل رقعة جغرافية نسبية و غير محددة . و على الرغم من أن تركيبها الداخلي يكون موحدا فكل مدينة تتكون من مناطق سكنية و مناطق تجارية و صناعية و مناطق مخصصة للترفيه و نظام من الشوارع و الطرقات يسهل الحركة بداخلها .إلا أنها و في نفس الوقت تعبر عن نموذج فريد من نوعه من خلال منتجاتها المعمارية و التي تجسدت فيها ملامح الثقافة الشعبية و الطبيعة الاجتماعية للسكان . فالمدينة ليست عبارة عن مجرد مبان و عمارات إسمنتية إنما هي تعبر عن هوية ساكنيها و تخزن ذاكراتهم الزمانية و المكانية .

و قد عرفت المدن خلال القرن الماضي نموا سريعا لم تشهده منذ نشأتها حيث كان لظهور الصناعة و تمركزها في المدينة دورا كبيرا في هذا النمو. فأصبحت المدينة تعبر عن المجال المفتوح للعمل في ميدان بعيد عن الزراعة . كما ساهمت هذه الحركية في ازدهار المدن من الناحية الثقافية و الاجتماعية و تطورت الهياكل الصحية مما شكل دافعا إضافيا لانتقال الأفراد نحوها .

هذا الانتقال الذي لا يعبر فقط عن ظاهرة جغرافية تتم بانتقال الفرد من الريف إلى المدينة أو حتى من مدينة إلى أخرى ، بل يتعلق أيضا بطريقة التكيف مع طرق الحياة و أنماط المعيشة الموجودة في المدينة فيحدث تغير اجتماعي ثقافي بتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية من الأولية إلى الثانوية و الاتجاه نحو الفردية حسب ما يفرضه نسق الحياة الحضرية الجديدة .

بذلك أصبح موضوع نمو المدن ذو أهمية كبيرة خاصة مع ارتباطه بنمو ديموغرافي كبير الذي كان له تأثيره الحتمي على صورة المدينة و تركيبها . و قد تزايد هذا الاهتمام خاصة في السنوات الأخيرة حيث سجلت سنة 2008 تحولا كبيرا في هذه الظاهرة المعقدة و هي النمو الحضري أو تزايد عدد السكان المقيمين في المدينة ، و سجل للمرة الأولى أكثر من 50% من

سكان العالم يسكنون في مناطق حضرية لذلك فإنه مع هذه الوتيرة الحالية للنمو الحضري بالإضافة إلى نمو سكان الحضر فهذه النسبة قد تتجاوز 80%إلى غاية 2030.[1]

أي أن المدينة ستستمر في جذب الأفراد نحوها ، خاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد توازن بين المدينة و الريف أو بين المدن نفسها بالإضافة إلى النمو الطبيعي لسكانها و ذلك في ظل عجز الحكومات عن التحكم في هذا النمو الحضري

و المدن الجزائرية لم تسلم هي الأخرى من ظاهرة النمو الحضري ، و مما لاشك فيه فهي تعاني هي الأخرى كباقي مدن العالم الثالث من تعدد مآرب المشكلات الحضرية و تنوعها منها الاجتماعية ، الاقتصادية و البيئية .

و التي أصبحت تؤرق و تقلق الباحثين و السياسيين على حد سواء ، و ثمة أدلة وافية توحي بتزايدها و تراكمها و تعقدها لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة و صورة مدينة الاسمنت و المدينة البائسة التي تتغذى على تفريخ أزماتها و تناقضات عناصر مكونات تنظيمها الاجتماعي [2]

و قد أدت هذه المشكلات بالدرجة الأولى إلى تدهور الحياة في المدينة و تعدد أزماتها مثل الضغط السكاني ، أزمة السكن غير المتناهية و التي تؤدي إلى ظهور الأحياء العشوائية و نمو أطراف المدينة بشكل غير مخطط و فوضى عمرانية بالمعنى التام .

و قد شكل النزوح الريفي الكبير الذي عرفته المدن الجزائرية بعد الاستقلال أول مظاهر الأزمة نظرا لكبر حجم التوافد و تواصله لمدة طويلة و الذي لم يكن من الريف إلى المدينة فقط بل أيضا من مدن إلى مدن أخرى و الذي أدى إلى اختلال في التمركز السكاني حسب ما أورده التقرير الوطني حول السكان حيث أن الشمال الوطني المتمثل في المناطق الساحلية و الذي يمثل 4% من مساحة التراب الوطني يضم أكثر من 65 % من إجمالي عدد السكان ثم المناطق

[1] David bloom, Tarun khana . Révolution urbaine. Revue finance et developpement. Fmi.septembre 2007. p 09

[2] اسماعيل قيرة . أي مستقبل للفقراء في البلدان النامية .جامعة منتوري . قسنطينة .ص 170.

الداخلية التي تمثل 9 % من التراب الوطني تضم 25% من إجمالي عدد السكان و بالنسبة للجنوب الذي يمثل 87% من مساحة البلاد لا يضم سوى 9 % من عدد السكان .[1]

بالإضافة إلى ذلك النمو السكاني الكبير الذي عرفته الجزائر في ظل غياب سياسة سكانية واضحة ، و الذي تعبر عنه نسبة الزيادة الطبيعية التي وصلت إلى 3.48 % حسب إحصاء 1977حيث انتقل عدد سكان الجزائر من 10.6 مليون نسمة غداة الاستقلال إلى 16.9 مليون نسمة حسب نفس الإحصاء و يمكن تفسير ذلك في إطار تعويض الخسائر البشرية التي عرفتها البلاد خلال الحرب التحريرية ، بعد ذلك تراجع معدل النمو الطبيعي حسب الإحصاءات الموالية حيث أصبح 3.22% سنة 1987 و 2.1% سنة 1998 و إلى أقل من 2 سنة 2008 ، ومع ذلك فقد بقيت هذه النسب مرتفعة بالنسبة للمختصين ، خاصة بالمقارنة مع الوضعية الاقتصادية للدولة حيث أصبح العامل السكاني عامل ضغط على السياسة التنموية للبلاد.

و مدينة سطيف هي من المدن الجزائرية التي تحتل موقع جغرافي استراتيجي ، فهي مدينة عبور بين الشمال و الجنوب الشيء الذي ساهم بشكل كبير في الانتعاش الاقتصادي و التجاري للمدينة . إضافة إلى تمتعها بالاستقرار الأمني خاصة خلال الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد في نهاية القرن الماضي ، و لعل أهم ما يميز المدينة هو طبيعتها الاجتماعية و الثقافية و التي جعلتها تستقطب أفراد من أنحاء الوطن باختلاف إثنياتهم و أصولهم الجغرافية . و قد أدت مختلف عوامل الجذب التي تتمتع بها مدينة سطيف إلى توافد أعداد سكانية كبيرة بالإضافة إلى نمو السكان الأصليين . حيث أصبح التمركز السكاني يشكل ضغطا حقيقيا على المجال الحضري و على المصالح المحلية للمدينة و الذي فجر عدة أزمات أصبحت تعاني منها المدينة اليوم على غرار باقي المدن الكبرى في الجزائر . و التي تعبر عن عجز في تسيير النمو الحضري و بالأخص عجز في إنتاج السكن في مقابل أزمة السكن الحادة .

[1] التقرير الوطني حول السكان . الندوة الدولية حول السكان و التنمية . القاهرة 1998.ص 5

و قد كان لهذه الأزمة تأثيرها على شكل المدينة ، و الذي تجسد من خلال اتساع حدود المدينة و امتداد أطرافها و ظهور أحياء سكنية جديدة تتمثل في أبنية و عمارات متراكمة و تتميز هذه العمارات بتشابهها في أغلب الأحيان دون أن تبرز صفة مميزة للمدينة كما أن خلوها من الحركية خاصة في النهار جعلها تعيد إلى الأذهان فكرة الأحياء المراقد les cités dortoirs مثل حي الهضاب الموسع و حي عين موس وحي القصرية .

و لأن النمط العمراني هو أكبر معبر عن الحالة الاجتماعية و الخلفية الثقافية للفرد ، فقد لاحظنا تنامي مظهر قد ساهم في تشويه مورفولوجية المدينة تمثل في اختلاف أنماط البناء و تعددها و اجتماعها داخل محيط الحي الواحد حيث نجد المساكن القديمة و الهشة و التي غالبا ما يغلب عليها الطابع الريفي جنبا إلى جنب مع الفلل الفاخرة ومن جهة أخرى نجد العمارات و البناءات العالية تتخلل المساكن الفردية ، بالإضافة إلى انتشار البناءات غير المكتملة و التي أصبحت سمة المدينة و قد تحولت هذه الأخيرة إلى مخازن لمواد البناء و مقصدا لشاحنات نصف نقل الأمر الذي أصبح يسبب إزعاجا للسكان و عاملا منفرا من السكن في تلك المنطقة مثل حي المذابح و قد تجمعت هذه المظاهر لتنتج نسيجا عمرانيا مشوها و غير متجانس أثر بشكل سلبي على المظهر الجمالي للمدينة .و تجدر الإشارة هنا إلى انتشار هذه المظاهر بشكل أكبر في التجمعات الثانوية التابعة للمدينة و التي تبدو بعيدة كل البعد عن انتمائها للمدينة.

ومن جهة أخرى فقد ألقت مشكلة السكن بظلالها لتشكل أزمة أخرى تمثلت في الأحياء العشوائية التي انتشرت داخل المدينة و حولها مشوهة بذلك المظهر الخارجي لها مثل قاوة ، شوف لكداد ، و الجهة الجنوبية لعين الطريق ، وما يميز هذه الأحياء هو نموها السريع كما أن أغلب ساكنيها هم من سكان المدينة الذين لجئوا إلى هذا الحل نتيجة لمشكل السكن بالإضافة إلى وجود أسر من خارج المدينة استقروا في هذه الأحياء من أجل العمل في المدينة .

و يعتبر الحي الفوضوي بمنطقة شوف لكداد من أقدم الأحياء الفوضوية و أكبرها مساحة و اشتمالا لعدة أنواع من السكن الفوضوي انتشرت و اتسعت لتصبح محاذية لنمط عمراني

حديث و بأعلى تقنيات الهندسة المعمارية و المتمثل في القطب الجامعي الباز و المركب الرياضي الجديد و أيضا المستشفى الجديد.

أما من الناحية الاجتماعية فقد كان لتزايد عدد سكان المدينة و تأثير الحياة الحضرية و تغير نسق العلاقات الاجتماعية و اختلال أجهزة الضبط الاجتماعي إلى ظهور و تنامي العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية و التي أدت إلى تفكك الروابط الاجتماعية و من أبرز هذه الظواهر السرقة و شبكات المخدرات و الانحلال الخلقي و التي اتخذت من الأحياء القديمة و العشوائية وكرا لها ، كما أصبحنا اليوم نسمع عن جرائم القتل المختلفة و المروعة و التي أصبحت تنتشر في جميع أحياء المدينة .

من خلال ما تقدم عرضه و في سياق دراسة مورفولوجية المدينة و التي تهتم بدراسة بنية المدينة من حيث طراز المباني و نظام الشوارع و خطة المدينة ، و نركز في دراستنا الحالية على دراسة تأثير النمو السكاني عن طريق الهجرة و الزيادة الطبيعية على النمط العمراني و طراز المباني كما نبين كيف كان لهذا النمو تأثير على الطبيعة الاجتماعية للمدينة .

و نتساءل في هذا السياق هل كان هذا النمو بالحجم الذي يؤدي إلى كل هذه الإختلالات المورفولوجية و التغيرات الاجتماعية ؟ و ذلك خاصة عندما نقارن مدينة سطيف التي لم يتعدى عدد سكانها 300 ألف ساكن حسب إحصاء 2008 بمدن أخرى يفوق عدد سكانها المليون و التي مازالت محافظة في نفس الوقت على مورفولوجيتها المتميزة .

كما نتساءل أين غاب التراث المعماري لمدينة سطيف المتمثل في قلب المدينة و الذي كان يتميز بحاراته العتيقة و التي وسمت المدينة طيلة أكثر من قرنين و التي تتعرض اليوم لعمليات الهدم الجائر و تم تعويضها ببنايات عالية أفقدت المدينة طابعها المعماري المميز و طمس هويتها الحضرية الخاصة .

بل لماذا أصبحت كل الأنماط المبنية مستوردة ومكررة – خاصة بالنسبة للعمارات – و التي جعلت المدينة تصبح منمذجة لا تختلف عن مدن أخرى في الجزائر ؟

في الواقع تقودنا هذه التساؤلات إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف أثر النمو السكاني الذي عرفته المدينة في إنتاج مظاهر عمرانية ساهمت في تغيير مورفولوجية المدينة ؟

و في إطار هذا التساؤل الرئيسي تندرج جملة التساؤلات الفرعية التالية :

- هل أدى التمركز السكاني إلى تغيير مورفولوجية المدينة ؟
- كيف ساهمت الهجرة الريفية في تغيير مورفولوجية المدينة ؟
- كيف ساهمت الخلفية الثقافية الاجتماعية في تغيير مورفولوجية المدينة؟

ثانيا : أهمية الدراسة

بطبيعة الحال فإن دراسة أي ظاهرة اجتماعية ديموغرافية أو حضرية دراسة علمية تكتسي أهمية كبيرة في جميع النواحي . لذلك فإن موضوع الدراسة الحالية يتسم بأهمية نوضحها في ما يلي:

- أهمية الموضوع من الناحية العلمية باعتبار أن الموضوع المقترح جديد و مهم و هو يقدم دراسة علمية لموضوع موفولوجية المدينة وعوامل تغيرها .
- أهمية الموضوع من الناحية الحضرية فهو يركز على دراسة مورفولوجية المدينة بتسليط الضوء على العوامل العمرانية كأنماط البناء داخل المدينة و مظاهر تغيرها و تأثير النمط العشوائي على مورفولوجية المدينة .بالإضافة إلى دراسة توسع المدينة.
- أهمية الموضوع من الناحية الديموغرافية فهو يقدم دراسة للسكان في الجزائر من حيث الزيادة الطبيعية و الهجرة ومراحل نموهم و يعرض لأهم السياسات السكانية المعلنة في الجزائر.....
- من الناحية الاجتماعية يكتسي موضوع الدراسة الحالي أهمية كبيرة بحيث يهتم بأحد أنواع المجتمعات المحلية ألا و هو المدينة.و الوقوف على طبيعة التحولات التي عرفتها الطبيعة الاجتماعية للمدينة نتيجة لتيارات الهجرة المتتالية و كيف أثر ذلك على النسيج العمراني و على المدينة ككل.

ثالثا : أسباب اختيار موضوع الدراسة .

لا يمكن لأي باحث أن يشرع في دراسة موضوع ما دون أن يكون ذلك الموضوع قد أثار في ذهنه جملة من التساؤلات تستدعي الإجابة عنها عن طريق الدراسة العلمية لذلك فإن أسباب اختيار موضوع الدراسة الحالية تتخلص في ما يلي:

- الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع بحكم المعايشة اليومية له و الرغبة في الاطلاع على خباياه فبحكم الإقامة في مدينة سطيف فقد لاحظنا حدوث تغيرات كثيرة على مستوى صورة المدينة..

- أهمية الموضوع من الناحية العلمية فهو يسلط الضوء على مورفولوجية المدينة في ظل النمو الحضري و الديموغرافي المتزايدين.
- الرغبة في التعرف على الأسباب الحقيقية للأزمة التي تعيشها المدينة و ذلك بتسليط الضوء على متغير أساسي هو النمو الديموغرافي.
- معرفة أهم مخلفات هذا المتغير على أرض الواقع في مدينة سطيف.

رابعا أهداف الدراسة :

لكل بحث علمي أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها و هذا البحث يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي:

- ليس للباحث الاجتماعي أي هدف أسمى من أن يفهم جوانب الظاهرة التي يدرسها . ثم يبرزها لتحقيق الفائدة العلمية و حتى للمساهمة في حل المشكلة.لذلك يهدف البحث الحالي إلى فهم جوانب ظاهرة النمو الديموغرافي و تأثيرها في تغير مورفولوجية المدينة الجزائرية .
- يهدف البحث الحالي إلى إبراز أهم ملامح التغير الذي عرفته مورفولوجية المدينة و ذلك بدراسة أهم الجوانب المتعلقة بها.
- مقاربة مختلف الجوانب العمرانية و السكانية و الاجتماعية لمورفولوجية المدينة.

خامسا :فرضيات الدراسة:

يعد تحديد فرضيات الدراسة بمثابة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي بحث إجتماعي منظم .و تعبر كلمة الفرضية hypothèse (أقل hypo، حقيقةthése) .وهي عبارة عن جملة افتراضية يضعها الباحث في بداية البحث في انتظار تحققها أو لا من خلال الدراسة الميدانية .

وفي هذا السياق يقول ديكارت إنني أرغب في أن ينظر المرء إلى ما سأكتب على أنه فرض و ذلك لكي تكون له الحرية في أن يفكر في ما أكتب كما يحلو له.و ربما كان ذلك الفرض بعيدا جدا عن الحقيقة و إذا كانت كل الأشياء التي تستنبط منه مطابقة للتجارب .

و تعرف الفروض بهذا المعنى على أنها التكنهات التي يضعها الباحثون لمعرفة الصلات بين

النتائج و الأسباب.[1]

الفرضية الرئيسية :

أثر النمو السكاني الذي عرفته المدينة في إنتاج مظاهر عمرانية أدت إلى تغير مورفولوجية المدينة.

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الفرعية الأولى :

يؤدي الضغط السكاني إلى تغير مورفولوجية المدينة

مؤشراتها:

- ظهور أحياء سكنية جديدة لتلبية الطلب على السكن .
- من حيث وظائف هذه الأحياء.
- من حيث نوعية السكنات .

الفرضية الفرعية الثانية :

ساهمت الهجرة الريفية في تغير مورفولوجية المدينة .

مؤشراتها :

- نشأة المناطق العشوائية .
- انتشار مظاهر التريف داخل المدينة.

الفرضية الفرعية الثانية :

ساهمت الخلفية الثقافية للسكان في تغير مورفولوجية المدينة .

مؤشراتها:

- من خلال تعدد أشكال النمو العمراني .
- من خلال العلاقات الاجتماعية بين السكان .

[1] يوسف عنصر . **التساؤلات و الفرضيات في البحث الاجتماعي**. أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية . منشورات جامعة قسنطينة. 1999 ص 142.

سادسا:تحديد المفاهيم

يعتبر الإطار المفاهيمي بمثابة الخلفية النظرية التي يعتمد عليها الباحث لكونها تشكل أدوات بحثية تحدد مضمون و دلالة الإشكالية في ترابط عناصرها،و لهذا أصبح من المألوف في الدراسات العلمية و خاصة السوسيولوجية ضبط المفاهيم في سياق نظري و من هدا المنطلق نحاول تحديد المفاهيم الأساسية و المساعدة للدراسة كما يلي :

1. مفهوم المدينة :

لغة: مدينة جمعها مدن و مدائن .و هي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية[1] .

اصطلاحا : المدينة هي كل ما يختلف عن الريف من حيث الاتساع و عدد السكان و طراز المباني . وهي مجال لتركز الأشخاص و منطقة للحكم و مركز إداري كما أنها مجال منظم و مقنن لحياة الأفراد و ملكياتهم وهي أيضا انعكاس لتنظيم اجتماعي معقد[2].

و حسب موسوعة البحث العلمي فإن المدينة هي تجمع سكاني ضخم يتميز بعمران على النسق الحضري لا الريفي. كما أن الحرف المتخصصة و العلوم تستقر عادة في المدن والشكل العمراني في المدينة يأخذ بعين الاعتبار كثافة السكان و الأحياء غالبا ما تقوم على أساس الطبقات الاجتماعية المختلفة[3].

أ. التعريف الاجتماعي للمدينة

- **تعريف لويس ويرث**

تمثل المدينة حسبه نمطا من أنماط التباين السكاني. وأن نموها يمكن النظر إليه كعملية تاريخية مستمرة فهي مكان إقامة دائمة للسكان المتباينين. و هناك ثلاث متغيرات تحدد طابع المدينة.أولها أعداد السكان وثانيهما كثافة الإقامة و ثالثهما التباين السكاني وحياة الجماعة وهي أيضا مكان للإقامة تتميز بالكبر و الكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين[4].

---

[1] معجم مجاني الطلاب. منشورات دار المجاني . بيروت . الطبعة الثالثة . 1996.ص 903

[2] Maouia Saidouni. Elément d'introduction a l'urbanisme. Casbah édition .p10.

[3] موسوعة البحث العلمي و إعداد البحوث و الرسائل و الأبحاث و المؤلفات . دار الكتب و الوثائق المصرية . الإسكندرية . دون طبعة. دون سنة نشر .ص 945

[4] محمد عاطف . علم الاجتماع الحضري .مدخل نظري .دار النهضة العربية .بيروت .دون طبعة . 1983. ص 12 .

- **تعريف روبرت بارك**

بالنسبة إلى روبرت بارك فالمدينة ليست مجرد تجمع للناس أو مجموعة من النظم و الإدارات فهي فوق هذا اتجاه عقلي لم تنجم فقط عن تخطيط هندسي أو معماري بل هي أيضا نتيجة لتفاعل ثقافات الأفراد و عاداتهم و تقاليدهم المتوارثة.

ويحدد روبرت بارك المدينة بأنها مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن لهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي[1].

- **تعريف ماكس فيبر**

يعتبر من الأوائل الذين حاولوا إيجاد تعريف للمدينة حين يقول إن هناك عنصرا واحدا مشتركا بين التعريفات العديدة هو أنها تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة لكنها نسبيا تعتبر مكان إقامة مغلق .و يعرف المدينة من الناحية الاقتصادية بأنها مكان إقامة يعيش السكان فيها أساسا على التبادل و التجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة .

ب. **التعريف العمراني للمدينة**

من الناحية العمرانية تعتبر المدينة مظهر عمراني مألوف يمكن تمييزها عن القرية بوضوح سواء في مورفولوجيتها أو في وظائفها أو حتى نموها و تطورها التاريخي و هي تتميز بأنها مركز للتركز السكاني و العمل و الترفيه[2]

و يعرف خلف الله بوجمعة المدينة بأنها عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية و هندسية و فلسفية و إيديولوجية و رمزية و هي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مد العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس و المهابة التي تعبر عن السلطة و قوة الحكام.[3]

[1] محمد عاطف غيث مرجع سابق . ص 14.
[2] أحمد حلواني .المدينة و مجال تطوير فضاءاتها الحياتية . مجلة الباحث الاجتماعي . منشورات جامعة باتنة . ص 132
[3] بوجمعة خلف الله. العمران و المدينة. دار الهدى للطباعة و النشر.دون طبعة.2005.ص 67

ج. التعريف الثقافي للمدينة

من الناحية الثقافية فإن المدينة هي عبارة عن فكر و ثقافة و نمط قيم تؤثر على حياة مواطنيها كما تتأثر بهم تنفعل معهم و تخلق فضاءات إبداعية لسكانها و زوارها في آن واحد و تفعل العكس تماما في حال عدم توفر شروط الحياة المدينية الموائمة[1].

د. التعريف الإجرائي للمدينة

من خلال ما تقدم عرضه من مفاهيم فإننا نستخلص أن المدينة هي عبارة عن تجمع سكاني كبير يتميز بعمران متطور مختلف عن الريف. وهي مكان لتمركز الحرف والصناعات و الخدمات كما أنها بموروثها الثقافي العمراني تعبر عن ثقافة المجتمع و تجعلها صورة فريدة تميزها عن باقي المدن.

تهتم الدراسة المورفولوجية للمدينة بدراسة بنيتها و تركيبها الداخلي كما أنها تقدم صورة تشريحية لها .

2 . مفهوم السكان

لغة : كلمة السكان مشتقة من الكلمة اليونانية populus و هي تعني مجموع القاطنين في بلد معين .[2]

اصطلاحا: يعرف السكان بأنهم العدد الكلي للأفراد الذين يقطنون بلد أو مدينة أو منطقة ما و يحدد السكان عامة بالنسبة لمنطقة معينة أو موقع معين[3].

و يطلق مفهوم السكان على مجموعة من الناس لديهم سمات مميزة مشتركة معينة. و يعرف السكان أيضا بأنهم مجموع الأشخاص الذين يعيشون في داخل فضاء معطى سواء كانوا أصليين أو غير ذلك في فترة زمنية معطاة و يتجددون تحت تأثير ثلاث عوامل أساسية هي الولادات الوفيات و الهجرة[4].

و هناك نوعين من المجموعات السكانية : المجموعة الأولى و هي المفتوحة و هي التي

[1] أحمد حلواني . مرجع سابق. ص 221

[2] Larousse. Dictionnaire et encyclopédie. Librairie Larousse.p 1123

[3] عبد الفتاح مراد. مرجع سابق. ص 1083

[4] Alain Nonjon. Comprendre l'économie mondiale. Ellipses.1995 p 155

تتأثر بتيار الهجرة و المجموعة الثانية المغلقة و هي التي لا تتأثر بتيارات الهجرة.

التعريف الإجرائي للسكان:

في الأخير يمكن أن نتوصل إلى مفهوم إجرائي للسكان على اعتبار أنهم مجموعة بشرية تحتل رقعة جغرافية محددة و تتميز هذه المجموعة بانتمائها إلى نظام اجتماعي واحد و تتميز باشتراكها في نفس العادات و التقاليد و في أغلب الأحيان المعتقدات الدينية.

3. مفهوم المورفولوجيا

لغة: وهي في الأصل morphe و تعني الشكل وlogos و تعني دراسة.فهي العلم الذي يدرس شكل و بناء الكائنات الحية[1].

اصطلاحا : يعرف علم المورفولوجيا بأنه العلم الذي يقوم بدراسة التكوينات و الصور و الهياكل الجسمية للأفراد من حيث الشكل و الحجم و نسب الأعضاء و بنيتها الداخلية بهدف التعرف على خصائص الأجناس و الجماعات البشرية في الدراسات الأنثروبولوجية [2]

مفهوم المورفولوجيا الاجتماعية :

بالنظر إلى تاريخ علم الاجتماع الغربي نجد أن أول من استخدم مصطلح المورفولوجيا الاجتماعية هو ايميل دوركايم للإشارة إلى أمر مهم في المجال السوسيولوجي و هو أن الحياة الاجتماعية تقوم بأسرها على الشكل الأول الذي تتخذه الجماعة البشرية على الأرض .ففي رأي دوركايم علم الاجتماع ينبغي أن يقيم أبحاثه على هذه القاعدة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات وأن تنطلق من أشكال التجمع البشري أي المورفولوجيا للتمكن من بعدها من الانتقال إلى دراسة الأدوات الاجتماعية كعلم السكان و دراسة العلاقة المتبادلة التي يقيمها الإنسان مع محيطه[3].

تعتبر المورفولوجية الاجتماعية أو علم التشكل الاجتماعي هو ذلك العلم الذي يتضمن الدراسات السكانية التي تهتم بتشكل المجتمعات وأشكالها وصيغها المادية والعناصر التي تتألف

[1] Larousse. Op cit. p 942

[2] عبد الفتاح مراد . مرجع سابق. ص 945

[3] نفس المرجع . ص 1318

منها وبتوزع السكان الجغرافي والهجرة الداخلية والخارجية وأنماط السكن والمساكن وغير ذلك.[1]

أما عند موس فالمورفولوجيا الاجتماعية هي دراسة بناء المجتمع من حيث مظهره المادي الخارجي من حيث السكان و تكوينهم و توزيعهم و ثقافتهم و حركة تنقلاتهم و هجرتهم الخارجية و الداخلية من الريف إلى المدينة [2].

مفهوم المورفولوجيا الحضرية:

تعتبر المورفولوجيا الحضرية دراسة كل المجال الحضري من حيث أشكال المساكن وأكثر عموما العمارات و المنازل التجمعات السكنية و الهيئات العمومية مثل مقر البلدية. مركز البريد و المحاكم. الثانويات و المدارس . مناطق الترفيه و محطات النقل و مناطق الخدمات التجارية إلى غاية الشكل الكلي للمدينة من حيث الطرق و المساحات و ارتباطها مع مدن مجاورة.[3]

و قد استخدم تعبير الموفولوجيا الحضرية لوصف أحد مناهج دراسة جغرافية الحضر و الذي يعكسه الشكل العام للمدينة و نمو المنطقة المبنية و خطة المدينة و تصميم شوارعها و طرازها المعماري .[4]

التعريف الإجرائي للمورفولوجيا

تعتبر المورفولوجيا عملية دراسة الأجزاء المكونة للكل . لذلك فإن دراسة مورفولوجية المدينة تهتم بدراسة مكونات المدينة من حيث المباني و طرازها العمراني و تغيرها نتيجة للنمو السكاني .

5 . مفاهيم مساعدة

أ.مفهوم النمو الحضري

يعرف النمو الحضري على أنه عملية انبثاق لعالم حديث تسود فيه المدينة و تسيطر

[1] محمد عرب موسوي. مورفولوجية مدينة الجميل والتركيب الداخلي للمساكن من واقع الدراسة. ...
[2] نفس المرجع ص 1318
[3] فتحي أبو عيانة . جغرافية العمران .دار النهضة العربية بيروت دون طبعة ص 50
[4] محمد مدحت جابر . جغرافية العمران الريفي و الحضري .مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . الطبعة الثانية . 2006 .ص 515

عليه الأفكار المدنية.و هو أيضا عملية اجتماعية تدل على التغير في العلاقات السلوكية و الاجتماعية للمجتمع الذي يعيش داخل المدينة و هي تشير إلى التغيرات المعقدة و المتشابكة لنمط الحياة و التي تترتب على ساكني المدينة[1].

و يعتبر النمو الحضري بأنه زيادة في عدد سكان المدن مقارنة بزيادة عدد سكان الأرياف و هذا النمو يتم بطريقتين :

- الزيادة الطبيعية المتمثلة في عدد المواليد ناقص عدد الوفيات.
- الهجرة الريفية الحضرية و هي انتقال سكان الريف إلى المناطق الحضرية.

ب. مفهوم التحضر

التحضر لغة هو تحضرا و تحضر البدوي أي تشبه بأخلاق الحضر[2] .

و قد اختلفت وجهات النظر حول هذا المفهوم حيث ينظر إليه على أنه تركز جغرافي للسكان و الأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة من حيث الشكل و الحجم. و يرى البعض الآخر أنه عملية معقدة نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية الأساسية على حيز جغرافي معين يؤدي إلى انتشار قيم و سلوك و نظام و مؤسسات حضرية.

ويعرف التحضر على أنه العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة من ريفية إلى حضرية أو عن طريق هجرة القرويين إلى المدن الموجودة ، بما في ذلك التغييرات التي تحدث لطابع و عادات و طرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدينة.

و قد أورد ميتشل تعريف للتحضر على أنه عملية التحول إلى النمط الحضري و يتم هذا من خلال حركة الناس و عملياتهم الاجتماعية إلى المناطق الحضرية و يعني دلك زيادة السكان و العمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى تغير و تحويل أعمالهم إلى أعمال أخرى نجدها في المدن

[1] فتحي أبو عيانة. مرجع سابق. ص 50
[2] معجم مجاني الطلاب. مرجع سابق . ص 213

و يترتب عليها من تغيير في أنماط السلوك نتيجة العيش فيها[1].

ج. مفهوم العمران

لا يمكن أن ندرس المدينة في تطورها و خصائصها و مميزاتها دون التطرق إلى العمران باعتبار أن هذا الأخير ساير المدينة في جميع مراحلها.

يعرف العمران في اللغة العربية على أنه البنيان ، أي يعمر به المكان و تحسن حاله من كثرة الأهالي و التمدن[2].

و قد تحدث ابن خلدون في فصل من مقدمته عن العمران قائلا إن تفاضل الأمصار و المدن في كثرة الرفه لأهلها و نفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة و القلة لأن الإنسان وحده غير مستقل بتحصيل حاجاته .و أنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك[3].

كما يعرف العمران بأنه التنظيم الذي يهدف إلى تنظيم و ترتيب المدينة و هو مفهوم حديث يبرز التطبيقات الموضوعة نتيجة للثورة الصناعية و تأثيراتها على المدينة[4].

ومن خلال ما تقدم عرضه من مفاهيم ، يمكن أن نستخلص العلاقة الوطيدة بين المدينة و العمران . فالمدينة تعد منطقة سيطرة عمرانية فهو ينظمها و يحدد مجالات استخدام الأرض داخلها، كما أن الدارس لتطور العمران يجد أنه يرتبط بشكل وثيق بالمدينة ففي مختلف المراحل التي مر بها بقيت مرسومة على أبنية المدن و آثارها.

سادسا : الدراسات السابقة و المشابهة

يعتبر التطرق إلى الدراسات السابقة بالعرض و التحليل و النقد مهم جدا بالنسبة للباحث بحيث يعرفه ذلك إلى الطريقة التي درس بها الموضوع و توجهه كيفية حصر موضوعه و التحكم فيه.

و في سياق موضوع دراستنا ، فقد توصلنا إلى أن هناك بعض الدراسات التي تناولت

[1] أحمد بودراع . التطوير الحضري في المناطق المتخلفة .دار الهدى للطبع و النشر الجزائر. دون طبعة.2005 . ص 136
[2] منجد مجاني الطلاب . مرجع سابق.ص 667.
[3] عبد الرحمان ابن خلدون.المقدمة . الباب الرابع. الفصل 11 . ص
[4] Maouia Saidouni. Op cit. p 15.

الموضوع و نذكرها كالتالي:

الدراسة الأولى :

عنوان الدراسة : المورفولوجية الحضرية و التطوير المستدام دراسة حالة الجزائر العاصمة

بحث من إعداد : ناديا جلال

نوعية البحث : مداخلة في إطار الملتقى المرصد الجامعي حول المدينة والتطوير الحضري المستدام و تسيير الموارد و الحكم الرشيد

تاريخ الدراسة : سبتمبر 2005 جامعة لوسان

الكلمات المفتاحية:

المورفولوجيا الحضرية– التنظيم المجالي– التوسع الحضري– المركزية الحضرية.

إشكالية الدراسة : تمحورت إشكالية الدراسة حول أن المدن و خاصة الكبرى منها تواجه اليوم مشكلات متعددة . فمع الاتجاه الحالي الأكثر شيوعا يظهر إجمالا النمو و التوسع في النشاطات في المجال الحضري . و في إطار البحث عن مسكن فردي و الذي يقود نحو المدينة المجزأة و المبعثرة التي تستهلك الأراضي و مولدة للانتقال صورة المدينة الممددة و متعددة الأقطاب هذا النموذج الحضري يؤدي إلى انتقالات التي ستكون أصل للعديد من من التأثيرات السلبية و التي تترجم لغياب الإقليمية و المجالية و أيضا عدم المساواة..

و لذلك قدمت هذه المداخلة التي تتخذ من مدينة الجزائر كعينة للدراسة التي تدرس أساليب استجابة المدينة لمتطلبات التطور الحضري المستدام و تنظيم المجال

و تتمحور هذه المداخلة حول محاور ثلاث تتمثل في ما يلي :

- المدينة الممددة و المنتشرة أو مدينة مزدحمة و كثيفة.
- الأشكال الحضرية ومسألة الدوام .
- تطور تشكيل الإقليم الحضري الجزائري.
- المورفولوجيا الحضرية و إدماج أبعاد التطوير الحضري المستدام في الجزائر.

الدراسة الثانية :

التحول الديموغرافي و آثاره في التشوه العمراني دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة

الدرجة العلمية : مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

إعداد: ميمونة مناصرية

السنة :2005/2004

القسم :قسم علم الاجتماع – جامعة منتوري قسنطينة –

إشكالية البحث :

و قد تعرضت الدراسة للمدينة الجزائرية و المراحل التي مرت بها و العوامل التي أثرت في نموها و التي شكلت في نفس الوقت أزمة المدينة و التي عبر عنها باغتراب العمارة الجزائرية و اختلاف أنماط البناء كما ركزت على مراحل النمو الديموغرافي في الجزائ و كيف أثر هذا النمو على العمران في المدينة.

تساؤلات الدراسة :

ما هي آثار التحول الديموغرافي في تشوه العمران بحي العالية الشمالية ؟

التساؤلات الفرعية :

كيف أثر التحول الديموغرافي في تشويه التنظيم العمراني لحي العالية الشمالية؟

كيف أثر التحول الديموغرافي في تشويه مورفولوجية حي العالية الشمالية؟

أهداف الدراسة:

– يهدف البحث إلى مقاربة العلاقة التي يصنعها الإنسان في المكان من خلال تشخيص ظاهرة التشوه العمراني و الوقوف على كيفية وجودها بفعل التحول الديموغرافي.

– تتبع كيفية نشأة العمران المشوه.

– الوقوف على المجالات التي يصيبها العمران المشوه و كذا العوامل الأخرى المساعدة على ذلك .

– الوقوف على الإختلالات المورفولوجية التي تلحق بالنسيج العمراني جراء التحول الديموغرافي .

مجال الدراسة :

تمت الدراسة بحي العالية الشمالية بمدينة بسكرة و هو حي يقع في مدينة بسكرة وهو يقع في مكان منعزل و يتميز بعلوه و ارتفاعه .

أما المجال البشري يتمثل في عينة من الأشخاص تقدر ب684 فرد موزعين كالتالي:

21سنة 43 شخص

31 سنة 67 شخص

41 سنة 124 شخص

51 سنة 323 شخص

أكثر من 60 سنة 112 شخص.

العينة :

استعمل الباحث العينة العشوائية البسيطة في اختيار أفراد العينة و هي المساكن التي مثلت 12.81من مجموع المساكن أي 684 من مجموع 5336.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و ذلك لتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقات القائمة بين السكان و العمران .

أدوات الدراسة :

- استخدم الباحث الملاحظة البسيطة و الملاحظة بالمشاركة و ذلك لرصد التصرفات العفوية التي تصدر عن السكان.
- المقابلة و التي كانت مع المسئولين المحليين بالإضافة إلى أقدم المعمرين بالحي.
- بالإضافة إلى استعمال الاستمارة .

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- وجود التركز العمراني الكبير في مناطق محددة في مجالات ضيقة مما يصنع مساكن صغيرة قابلة للتشوه بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المسكن.
- أدى التحول الديموغرافي إلى احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي ووفق تصوراتهم و الذي أنتج عمران تلقائي يفتقر للتنظيم .
- أدى التحول الديموغرافي إلى خلل في استغلال المجال حيث توضح مورفولوجية الحي توزيعا غير عادل في المرافق و الخدمات و الاكتظاظ في النسيج أدى إلى نقص نصيب المرافق الساسة كالتعليم.
- على المستوى المعماري التحول الديموغرافي داخل الفراغات العمرانية أدى إلى احتكار المجال الخارجي كاحتكار الشوارع و المساحات المجانية للمعمار.
- يؤدي التحول الديموغرافي داخل المسكن إلى درجة تزاحم كبير لأعداد الأسرة حيث يقل نصيب الفرد في المسكن مما يؤدي إلى خلل في توزيع الأدوار في المسكن.
- و كنتيجة نهائية فإن التحول الديموغرافي في حي العالية قد صنع فراغا عمرانيا اجتماعيا مشوها.

الفصل الثاني

التراث السوسيولوجي حول المدينة و أنماطها و عوامل تغيرها

أولا . المدينة دراسة نظرية .

1- المداخل النظرية المفسرة لنشأة المدينة

2- أنماط المدن في العالم .

ثانيا . المدينة و تطور العمران

1 – مراحل تطور العمران

2- العمليات العمرانية داخل المدينة الجزائرية..

ثالثا المدينة و التحضر

1 – لمحة عن نشأة التحضر في الجزائر .

2 – خصائص التحضر في المدن الجزائرية .

أولا : المدينة دراسة نظرية

1. المداخل النظرية المفسرة لنشأة المدينة

رغم أن الاهتمام بالمدينة قديم جدا بدأ مع أول الحضارات الإنسانية إلا أن دراستها بجدية لم تبدأ إلا مع ظهور علم الاجتماع و تطوره و خاصة مع ظهور الدراسات الحضرية و في هذا المجال .فإننا نجد العديد من المداخل و النظريات التي درست المدينة والتي حاول العديد من الباحثين في ميدان علم الاجتماع من خلالها ابراز مراحل نمو المدينة، في هذا السياق نجد الاتجاهات النظرية التالية:

1.1 الاتجاه الايكولوجي

يعتبر من أهم الاتجاهات التي درست نشأة المدينة و تطورها. يعنى هذا الاتجاه بدراسة التوزيع المكاني للسكان و النشاطات ضمن المساحات المنظمة للمدينة. و كذلك في دراسة العلاقات بين المواقع في وسط المدينة و على أطرافها. و ترجع الأصول الفكرية التي استمدت منها الإيكولوجيا أساسها النظري و المنهجي إلى كتابات الحتميين القدامى الذين ربطوا بين الظروف المكانية و التحضر و ظهور المدن كما يعتبر ابن خلدون واحدا ممن أخذوا بهذا التصور و طوروه حيث نجده يوضح تأثير الإنسان على العمران البشري و المدينة[1].

و يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن جوهر المدينة يتمثل في تركز عدد كبير من السكان في منطقة محددة و يهتم بدراسة تأثير حجم المدينة و كثافتها على التنظيم الاجتماعي.و ضمن هذا الاتجاه نجد النظريات التالية:

1.1.1.نظرية بيرجس الحلقات المتعاقبة متحدة المركز:

و تسمى أيضا نظرية النطاقات المركزية. صاغ بيرجس هذه النظرية سنة 1923 وهي تتمحور حول فكرة أساسية هي أن البناء الداخلي للمدن يمكن أن يتطور حول دوائر تتحد في مركزها حيث تمثل كل دائرة نوعا معينا من النشاط، و قد طبق هذه الفكرة على مدينة شيكاغو كما وضع وصفا بيانيا للطريقة التي تنمو بها المدينة و تنظيمها المساحي وعالج المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي و تمايزها في المكان .

حيث تتسم المدن بدوائر نظامية من الخارج لاستعمالات مختلفة للأرض تشترك في مركز واحد تسمى منطقة الأعمال المركزية . و هي نقطة تمركز كل الأعمال الرئيسية منها المكاتب و الأسواق في المدينة و التي غالبا

[1] حميد خروف.بلباسم سلاطنية. **الإشكاليات النظرية و الواقع مجتمع المدينة نموذجا** . منشورات جامعة منتوري . قسنطينة.1999.ص 11

ما تكون في الأجزاء القديمة Central Business district[1] .

وقد حدد المناطق التي تتكون منها المدينة كالتالي:

المنطقة المركزية أو النواة :و هي المنطقة التي تنتهي إليها خطوط المواصلات التي تصب في المدينة و تتميز هذه المنطقة بأنها أقدم مناطق المدينة و قد أزيلت المباني القديمة و حلت محلها مباني جديدة و تقوم هذه المنطقة بالوظائف التجارية و الإدارية و الثقافية و نظرا لأفضلية الموقع من حيث سهولة الوصول إليه أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأرض و ارتفاع أسعارها.

المنطقة الانتقالية: و هي المنطقة التي تحيط بنواة المدينة وتصف بسوء الأحوال حيث تشغلها الأحياء السكنية الفقيرة و يسكنها المهاجرون كما تنتشر فيها الصناعات الخفيفة و الشركات التجارية[2] و هي ناتجة عن التوسع و النمو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية و هي في تغير مستمر و تتميز بكثافة سكانية عالية و انخفاض الدخل و انتشار الآفات الاجتماعية.

منطقة سكن العمال و هي خاصة بالعمال و أصحاب المهن و أولئك الذين يفضلون السكن في مكان قريب من مركز عملهم.

منطقة سكنية خاصة بالطبقة المتوسطة و هي منطقة تقطنها الطبقة المتوسطة من المجتمع من غير العمال من أصحاب المهن الحرة.

منطقة الضواحي و هي السكنات التي تقع على أطراف المدن وهي تتكون من عدة نويات مبعثرة تحتوي بعض الأحياء المتخصصة و تمتد على امتداد خطوط المواصلات الطويلة التي تخترق المدينة[3] في الأخير يمكن أن نقول أنه لا يمكن إسقاط هذه النظرية على جميع مدن العالم لأنها تعبر عن رؤية مثالية.

[1] عادل عبد الغني محبوب . **الاقتصاد الحضري** . الطبعة الأولى. دار الصفاء للنشر و التوزيع . عمان ..2008 . ص 58.
[2] فتحي أبو عيانة . **مرجع سابق** . ص 45
[3] سعيد ناصف. **المدينة الإسلامية.دراسة في نشأة التحضر** .د.ط مكتبة زهراء الشرق،القاهرة..1999.ص 19

و يمثل الشكل رقم (1) رسم توضيحي لنظرية الحلقات المتعاقبة.

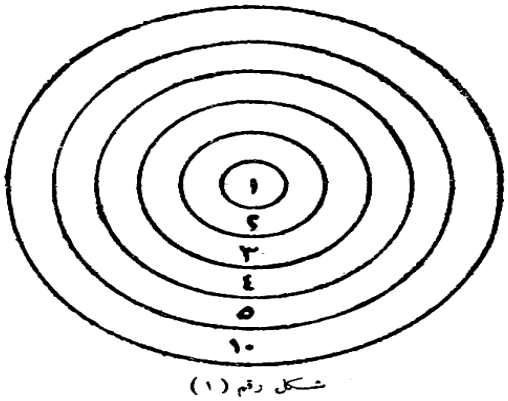

شكل رقم (١)

توضيح الشكل رقم (١) :

١ — منطقة رجال الأعمال المركزية .
٢ — منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة
٣ — منطقة سكن الطبقات المتوسطة .
٤ — منطقة سكن الطبقات الفقيرة .
٥ — منطقة سكن الطبقات الغنية .
٦ — منطقة السفر اليومى أو الضواحى .

المصدر : عبد المنعم شوقي.مجتمع المدينة . الاجتماع الحضري .الطبعة السابعة .دار النهضة العربية .بيروت .1981.ص 138.

1.1. 2 . نظرية القطاعات:

بعد بيرجس . اقترح هويت نظرية جديدة تقوم على أساس تقسيم المدينة إلى قطاعات كبديل لمفهوم الحلقات و تفترض هذه النظرية أن انتشار المناطق السكنية في المدينة يتحدد على أساس مستوى دخل الأفراد و بذلك فقد قسم المناطق السكنية في المدينة حسب طبيعة ساكنيها و مستواهم الاقتصادي. كما أن خطوط المواصلات تصنع قطاعات تمتد عبر الحلقات التي أشار إليها بيرجس و يكون النمو متجها نحو الأطراف و قد أوضح أن تحديد سكن الطبقات الاجتماعية المختلفة تعتمد على القيم الإيجارية . و بذلك قسم المناطق السكنية إلى ثلاث قطاعات رئيسية بالإضافة إلى مناطق النشاط التجاري في مركز المدينة تتمثل في :

قطاع الايجارت المنخفضة يضم العمال ذوي الدخل المحدود

قطاع الايجارات المتوسطة يضم الأفراد ذوي الدخل المتوسط

قطاع الايجارات المرتفعة يضم الأغنياء ذوي الدخل المرتفع

كما أكد أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتداد النمط السائد من أنماط استخدام الأرض حيث نظر إلى

المدينة كدائرة و إلى المناطق المختلفة كقطاعات مختلفة كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على امتداد خطوط النقل الرئيسية و على الخطوط الأقل مقاومة.

و على الرغم من أن هذه النظرية و ضعت أسسا هندسية لنمو المدن إلا أنها كالتي سبقتها تتميز بمحدودية التطبيق في المكان و الزمان .

شكل رقم (2) يمثل رسم توضيحي لنظرية القطاعات.

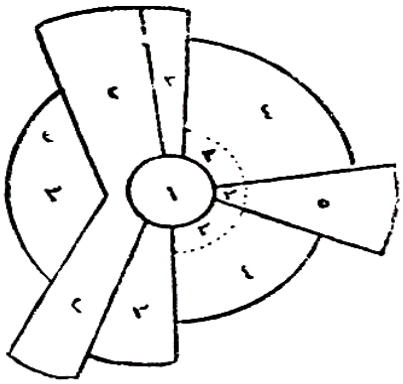

شكل رقم (٢)

توضيح الشكل رقم (٢) :

١ — منطقة رجال الأعمال المركزية .
٢ — منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة .
٣ — منطقة سكن الطبقات الفقيرة .
٤ — منطقة سكن الطبقات المتوسطة .
٥ — منطقة سكن الطبقات الغنية .

المصدر:عبد المنعم شوقي . مرجع سابق . ص 140

1.1. 3 نظرية النويات المتعددة

ينطلق أساس هذه النظرية من أن الكثير من المدن– في نمط استخدام الأرض –لا تبنى حول مركز واحد فحسب بل حول عدة مراكز أو أنوية قد تبدأ من عمق المدينة و تنمو مع نموها و تنطبق هذه النظرية بوضوح على المدن التي تضم أثناء توسعها عددا من القرى و المدن الصغيرة المجاورة[1].

و قد قدم كل من هاريس و أولمان هذه النظرية لتفسير النمو الحضري بحيث يذهب كلا الباحثين إلى أن هناك مراكز للتجارة المختلفة و المؤسسات الحكومية و مناطق التسلية و مؤسسات التعليم.و تتوزع حول

[1] حسين أحمد رشوان. **المدينة –دراسة في علم الاجتماع الحضري**- المكتب الجامعي الحديث . الاسكندرية.د.ط .دون سنة نشر .ص 37

هذه النويات مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود و بعضها الأخر للدخل المتوسط و الدخل العالي .

أي أن المدينة تتميز بوجود عدة نويات منفصلة عن بعضها يمكن أن تزدهر حولها أنشطة مختلفة و لهذا كونا نموذجا جديدا سمي بنموذج النويات المتعددة [1]

شكل رقم (3) يمثل رسم توضيحي لنظرية النويات المتعددة.

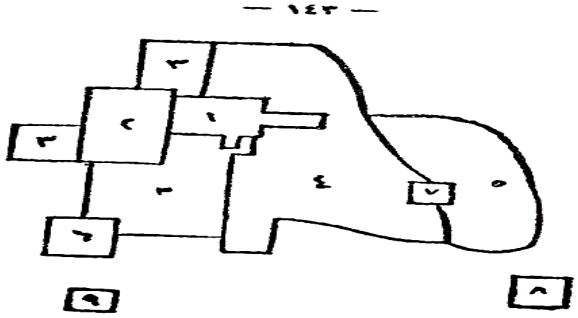

شكل رقم(٤)

توضيح الشكل رقم (٤) :
١ — منطقة رجال الأعمال المركزية .
٢ — منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة .
٣ — منطقة سكن الطبقات الفقيرة .
٤ — منطقة سكن الطبقات المتوسطة .
٥ — منطقة سكن الطبقات الغنية .
٦ — منطقة صناعية .
٧ — منطقة تجارية .
٨ — ضاحية سكنية .
٩ — ضاحية صناعية .

المصدر : عبد المنعم شوقي . مرجع سابق. ص143

1. 2 .الاتجاه التنظيمي

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه أساسا من دراسة الأنماط السلوكية الصادرة عن السكان الحضريين . ذلك لتفسير الحياة الحضرية. و تحت هذا الاتجاه نجد النظريات التالية:

1. 2 1. نظرية الحضرية كأسلوب للحياة

وهي النظرية التي قدمها ويرث حيث يذهب إلى أن نمو المدينة و تنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان و أن أساليب الضبط الرسمية تحل محل أساليب الضبط غير الرسمية القائمة على التقاليد و العرف و بالتالي فإنه مع نمو المدينة و تزايد حجمها تتحول العلاقات بين الأفراد من علاقات شخصية إلى علاقات رسمية.

[1] لوجلي صالح الزوي. **علم الاجتماع الحضري** .الطبعة الأولى . منشورات جامعة قار يونس . بنغازي .2002. ص 135.

كما يذهب ويرث إلى أن تزايد حجم المدينة يصعب الإقامة في منطقة واحدة فبذلك تنمو الأحياء المتباعدة و يتضاعف دور وسائل الاتصال في الربط بين السكان و تشكيل اتجاهاتهم .

1. 2 .2. نظرية تحليل المناطق الاجتماعية:

قدم هذه النظرية كل من أشرف شيفكاي و وندل بل . و التي ترتكز على ثلاث مفاهيم أساسية هي المكانة الاجتماعية و التحضر و العزلة و يرتبط بكل مفهوم منها مفاهيم أخرى . فيرتبط بالمكانة الاجتماعية مفهوما المهنة و التعليم ،و يرتبط بالتحضر مفاهيم فرعية هي الخصوبة و المرأة و قوى العمل و سكن الأسرة النووية أما مفهوم العزلة فهو يعني العزلة في حد ذاتها.

1. 3. الاتجاه القيمي

يذهب هذا الاتجاه نحو تفسير التنظيمات الايكولوجية و الاجتماعية و الحضرية في ضوء القيم الاجتماعية و الثقافية و تحديد أنماط استخدام الأرض و البناء الاجتماعي بالاستناد إلى التوجيهات القيمية كمتغير أساسي.

و على رأس هذه الأبحاث ، تلك التي قدمها ماكس فيبر حيث اعتبر القيم التي سيطرت على الأنساق الاجتماعية و الثقافية متغيرات مستقلة و اتخذت من البناء الاجتماعي متغيرا تابعا بالإضافة إلى اهتمامه بدور القيم الدينية في تطور المشروعات الاقتصادية.[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد ركز أصحاب هذا الاتجاه على أهمية تأثير القيم الدينية في تشكيل البناء الايكولوجي للمدينة و تحديد ملامح البناء الاجتماعي لها. و بالتعمق في تاريخ المدن القديمة نجد أن العديد منها قد نشأت و تأثرت في هيكلها الفيزيقي و طابعها الاجتماعي بالقيم الدينية مثل روما و القدس و مكة....

ومن هنا تبرز العلاقة بين الوظيفة الدينية و حياة المدن . حيث لعب الدين دورا أساسيا في نشأة و تطور كثير من المدن ومن أهم الباحثين الذين ركزوا على دور القيم الدينية نجد ديكنسون و جونز و ذلك من خلال دراسة الجغرافيا الاجتماعية لمدينة بلفاست و أيضا فيشر في دراسته للمدن اليوغسلافية.

بالمقارنة مع الاتجاهات السابقة نجد أن نظريات الاتجاه القيمي هي الأكثر واقعية في تفسير نمو المدن وذلك نظرا للترابط الشديد بين الدين و الحياة في المدن،حيث نجد أن العديد من المدن القديمة نشأت ونمت لأن معظمها نشأت حول معابد.

[1] سعيد ناصف. **مرجع سابق**. ص 27

2: أنماط المدن في العالم

2. 1.المدن الإسلامية:

لقد عرفت المدن العربية الإسلامية تغيرات لا تبتعد كثيرا في الواقع عن التغيرات التي حدثت للمدن الأوروبية ، تحولات مورفولوجية تتكيف مع متطلبات العالم الحديث و الذي أحدث تهميش للنويات التاريخية و التوسعات العشوائية.

و قد تمت هذه التغيرات في مجال خاص تميز بوجود حضارة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدين كانت هذه الحضارة دائمة الحضور حيث انعكست على نمط الحياة الحضرية و في تنظيم الأنسجة المعمارية[1].

بالإضافة إلى نهضة ثقافية بعد مدة من السبات ، نابعة أساسا من سيادات أجنبية متعاقبة (استعمار).

2 .1.1 نشأة المدن الإسلامية:

خضعت نشأة المدن للقواعد العامة لظهور المدن مثل الموقع الطبيعي ، الاقتصادي ،السياسي و الأمني و تضاف إليها مقاييس خاصة تتماشى مع الظروف المناخية الإثنية المتعلقة بهذه المناطق و خاصة الدينية.

تعد المدينة المنورة التي بنيت على آثار مدينة يثرب المرجع العمراني الأصلي للمدن العربية الإسلامية لكونها أول حاضرة أسس نظامها الرسول صلى الله عليه و سلم فقد أعاد هيكلة ما كان قائما من أنسجةعمرانية و في هذا يذكر ابن سلام أن الرسول حين هاجر إلى المدينة جعل له أهل المدينة كل أرض لا يبلغها الماء يصنع بها ما يشاء[2]

و بذلك شغلت الأراضي الفارغة بالتكوينات المعمارية و اتصلت بتلك التي كانت من قبل و أنتج نسيج عمراني متصل، و ما يمكن استنتاجه من نشأة المدينة المنورة أن الرسول الكريم سعى إلى زرع روح الإخاء بين المهاجرين و الأنصار لإيجاد مجتمع بعيد عن النزاعات القبلية المتعصبة..

بالإضافة إلى عملية تهيئة المجتمع الجديد لحياة حضارية تتلاءم مع الكيان المادي للمدينة ، كما أنشأ المرافق الأساسية للمدينة كالمسجد و السوق و الوحدات السكنية.

2 .1. 2. خصائص المدينة الإسلامية

و قد تميزت المدن الإسلامية بمورفولوجية معينة ميزتها عن غيرها من المدن القائمة خارج نطاق دائرة انتشار الإسلام و من أهم معالم المورفولوجية توسط الجامع للمدينة الإسلامية و وجود السوق (البازار) و قصر الحاكم في المنطقة الوسطى وما يحيط بذلك كله من مبان عامة و مؤسسات حكومية و مراكز

[1] Jean Pelletier.Delfante. **Villes et urbanisme dans le monde**. Armond colin.4e edition.2000.p 120

[2] أنيس الأبيض. **النهج الحضاري في نشأة المدينة العربية الإسلامية**. www.ALAWAN.com

للخدمات المختلفة التي تساعد في تصريف شؤون الدولة و خدمة السكان [1]

تعد المدينة المنورة كمثال لأولى المدن الإسلامية . و بعد ذلك انتشرت المدن الإسلامية بعد الفتوحات التي شملت أقطار عربية و غير عربية . و باختلاف مناطقها و تراثها قبل الفتوحات فإن المدن الإسلامية تجتمع فيها الخصائص التالية:

* **المركزية** : تعود فكرة المركزية إلى البعد الفكري للمنظومة الإسلامية القائمة على المركز الذي يحتله الدين في الحياة اليومية للمسلمين و يعتبر كعنصر بارز في النظام العضوي الكلي للمدينة.[2]

لا تحمل المركزية مفهوما هندسيا فقط لكون المركز المقترح لا يمكن ألا يتطابق مع المركز الهندسي و إنما تدل على وجود القلب المحرك للنشاطات الحضرية و المهيكل للنسيج العمراني الكلي للمدينة.

يقوم مركز المدينة بدور الاستقطاب الكلي لما يحيط به هناك تنوع و تدرج هرمي في المراكز حسب الحجم بحيث يرتكز كل منها على مجال غير مبني ترتكز المدينة على الساحة الكبرى أو فناء المسجد و يرتكز الحي على فراغ يسمى الرحبة . أما المنزل فيرتكز على الحوش.

* **العضوية:** يمثل الترابط العضوي أهم ميزة للمدينة الإسلامية بمعنى أن الأجزاء تمثل جهاز واحد متكامل الوظائف يقوم هذا الترابط العضوي على التكامل بين مجموعة من العناصر:

الجامع الذي يعتبر العنصر المحوري الموحد و المهيكل للأعضاء و المنظم لحركتها

الأحياء التي يستمد منها المركز قوته و و أسباب وجوده و إستمراريته

المسالك و الأزقة التي تمثل الشريان الموصل بين الأعضاء و الذي تنتظم عبره الحركة

* **التوزيع الوظيفي و الانسجام القياسي:**

تتوزع الوظائف الحضرية المختلفة داخل المدينة وفق لتوزيع التصميمي في انسجام كامل فالمسجد المركزي الجامع يقوم بالوظيفة الدينية و السياسية و الإدارية.

و الأحياء تقوم بوظيفة الاتصال و التواصل يقوم محيط المدينة بالوظيفة التجارية عن طريق الأسواق أما الوظيفة العمل فهي أساسا تعتمد على الزراعة المنتشرة في المحيط.

* **التدرج الهرمي للمجالات:**

استوجب مبدأ الحرمة محاولة حماية المكان لهذا فقد تم اعتماد مخطط عمراني للمدينة يقوم على تدرج مجالي محكم للمرور من المجال العمومي المتمثل في المسجد أو الميدان أو السوق إلى الدار التي تعتبر

[1] محمد مدحت جابر . **جغرافية العمران الريفي و الحضري** . الطبعة الثانية. المكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ..2006 .ص 202.
[2] بوجمعة خلف الله. **العمران و المدينة**. دار الهدى للطباعة و النشر.2005.ص 113

مجالا خصوصيا أو العكس من ذلك . و ترسم الجدران الخارجية للدار حدود المجال الحرام الذي ينبغي مراعاته على هذا الأساس تنقسم المسالك إلى شوارع و أزقة و دروب و يتم المرور وفق ثلاث مراتب كالتالي:

تدرج تام : شارع . زقاق . درب . دار

تدرج نصف تام : شارع . زقاق . دار

تدرج بسيط شارع . دار

2.2.مدن العالم الغربي:

تتميز المدن الغربية بقدمها و تمثيلها لحضارات قديمة متعاقبة مثل: اليونانية الرومانية...و أخرى تمثل إمبراطورية عظيمة مثل : فرنسا انجلترا ... و لا تزال هذه المدن صامدة و أصبحت تمثل عواصم دول كبرى مثل فرنسا باريس ، انجلترا، لندن، اسبانيا ،مدريد. فالزائر لهذه المدن يحس بأنه يتجول داخل متحف نظرا لما تحويه من مباني و شوارع تعود إلى مئات السنين. و قد جعل ذلك هذه المدن تتميز بملامح خاصة نبرزها كالتالي:

2.2. 1. ملامح المدن الغربية :

* **حضور الإرث التاريخي**

و هو متباين من مدينة لأخرى حسب المراحل و الأحداث التاريخية التي عرفتها هذه المدينة بالإضافة إلى ذلك فهو يختلف حسب الحوادث الجغرافية أو الحربية و التي أدت إلى تجديد جزئي أو كلي لبعض أحيائها أو للمدينة بأكملها.

و قد انعكس هذا الإرث التاريخي بشكل واضح على النسيج العمراني للمدن. الذي أصبح يبدو على مخططاتها ملامح التنضيد أو التجاور فإلى جانب الأشكال المنتظمة متوازي المستطيلات في العصر الروماني تتداخل الأشكال العشوائية للقرون الوسطى و تخترق هذا النسيج أشكال منتظمة تم إنشاءها في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر وصولا إلى المخططات المتطورة للقرن العشرين وتجدر الإشارة إلى أن هذا التركيب كان نتيجة الرغبة في تغليب مبادئ كل مرحلة تاريخية و لم يظهر الاهتمام بالإرث العمراني و حمايته إلا في نهاية القرن 19 كما دعم بقوانين تنص على ذلك.[1]

[1] بوجمعة خلف الله . **مرجع سابق** . ص 114.

* **وجود سياسات إرادية**

يتميز النسيج العمراني بالحضور الإداري لقوى الدولة و السلطات العمومية و التي تنظم القوانين التي تؤطر كل عملية عمرانية مختلفة و على عدة مستويات كما هو الشأن في الرسميات التوجيهية و مخططات شغل الأراضي.

بالإضافة إلى مراقبة العمليات المباشرة في البناء رخصة البناء و تدخل الدولة في توفير السكن الاجتماعي من خلال هيئات محلية مختلفة.

* **تركيبة عامة في حلقات**

تتميز التركيبة العامة للمدن الغربية بتوسع مستمر للنسيج العمراني منذ القرن 19 . هذا التوسع الذي عرف تسارعا خلال الثورة الصناعية و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع تزايد كبير في عدد السكان داخل المدن.

وما صاحب ذلك من تزايد غير مراقب للمدن و الذي أنتج توسع عشوائي في شكل بقع زيتية متلاصقة مع خطوط النقل من طرقات و سكك الحديد. وأنتج ذلك تشكيل حلقات مستندة على مركز المدينة نميزها كالتالي:

مركز كثيف: يمثل المركز العتيق للمدينة حيث المعالم التراثية . التاريخية . الثقافية . و به المراكز الإدارية..

الضواحي: و هي الحلقة الموالية للمركز و التوسعات الخارجية التي تلت الحرب العالمية الثانية.

المجال شبه الحضري: و هو مجال يتميز بكونه يتمتع بخصائص هجينة تختلف فيها الوظائف بين الزراعة و المهن بحضور قوي للزراعة.

و يختلف النمو الديموغرافي في هذه الحلقات اختلافا واضحا ففي المركز يكون عدد السكان مستقرا أو متناقصا في بعض الحالات وفي الحلقة الأولى يكون السكان في حالة من الاستقرار،أما في ما تبقى من حلقات فإن الزيادة موجودة و بنسب متفاوتة حسب الدول وحسب المدن.

2. 3.المدن العالم الثالث

لم تكن مدن العالم الثالث قبل قرن من الزمان تشكل سوى ظواهر هامشية على الصعيد العالمي. و هي مرتبطة بالاستعمار من حيث السكان و الوظائف و المظهر أو الوجهة ، و قد أصبح بعد الحرب العالمية الثانية توسع هذه المدن ضرورة تسير تطورها و اقتصادها. و تتميز مدن العالم الثالث ملامح مميزة هي كالتالي:

* **نمو ديموغرافي و توسع مجالي:**

يعتبر النمو الديموغرافي ظاهرة مميزة في مدن العالم الثالث إذ يتزايد السكان بمعدل متوسط منذ 1960 قدر ب4% و يصاحب هذا النمو معامل تعمير قوي فمثلا في البرازيل قفز معامل التعمير من 31% عام 1940إلى 45%عام 1945 ثم 68% عام 1980ليقارب 80% مع نهاية القرن. و يدل ذلك على أن الزيادة السكانية بفعل النمو الطبيعي و النزوح الريفي أدت إلى توسع مجالي غير مسبوق لاستيعاب هذه الزيادة و هكذا ظهرت المدن الكبرى التي تضم ملايين السكان و تمتاز بالتركز الحضري و ملامح الفقر.[1]

* **هيكلة عمرانية خاصة:**

لا تملك مدن العالم الثالث نفس الماضي و لا نفس النمط الاقتصادي مما انعكس على أشكال المنظومة العمرانية و جعلها متباينة إلى حد كبير و هي تتماثل فقط في اتجاهها لتكوين مدن ضخمة أو ميقالوبول و قد تكون هذه الأخيرة هي الوحيدة في البلد و تتمحور حولها بقية المدن مما يشكل تضخما أحاديا و نجد من أمثلة هذه المدن داكار بالسنغال و القاهرة في مصر.

* **مشاكل عمرانية كثيرة:**

تتلخص المشاكل العمرانية لمدن العالم الثالث في:

مشاكل تقنية : نتجت هذه المشاكل عن الضعف المادي من جهة ، و تعدد مراكز القرار من جهة أخرى و يلاحظ الضعف الشديد في مستوى التجهيزات ماعدا الأحياء المركزية، و كذا الأمور بالنسبة للبنايات التحتية خاصة الصرف الصحي . بالإضافة إلى التوسع العمراني الكبير الذي غالبا ما يكون على حساب الأراضي الزراعية و بطريقة عشوائية.

مشاكل اجتماعية دائمة : من أهم المشاكل المطروحة على المستوى الاجتماعي في مدن العالم الثالث هي عدم الموائمة بين تزايد السكان و فرص العمل مما يعطي معدلا مرتفعا للبطالة . كما ينتشر السكن العشوائي و غير اللائق في أطراف المدينة.و الدي يشكل الهوامش.

كما تتميز مدن العالم الثالث بالفقر ، حيث تنتقل الفئات الفقيرة إلى المناطق المركزية للبحث عن العمل و هذا ما يسمى بهجرة الفقر و ذلك راجع إلى عدم وجود أدنى مقومات إعاشة السكان في مناطقهم . بالاضافة

[1] محمد مدحت جابر. **مرجع سابق** . ص 235

إلى عدم وجود الأسواق و بنايات المكاتب و المؤسسات الصناعية لتمركزها في المدن الكبرى [1].

من خلال ما تقدم عرضه نستخلص أن ملامح المدن في العالم تختلف بإختلاف مواقعها و درجة تقدمها بالإضافة إلى الإنتماء الديني لساكنيها.

ثانيا : المدينة و تطور العمران

1. **مراحل تطور العمران .**

عرف العمران كمصطلح بعد ظهور الثورة الصناعية مع تطور الصناعات و ظهور الآلة و التي أدت إلى ظهور المدن الصناعية و التي أدت إلى ظهور المدن الحديثة. و لكي نتمكن من فهم تطور العمران يتوجب تقسيم تاريخه إلى عدة مراحل نوضحها كالتالي:

* **العمران القديم:**

و هو الذي كان نتاج لقيام الحضارات القديمة، حيث كانت المدن تعبر عن الانسجام الثقافي و تدل على سيادة المعتقدات الدينية كما هو موضح في:

- حوض المتوسط: وجود آثار تبين مؤسسات إنسانية سميت بالمدن تميزت بمساكن غير منتظمة الشكل صنعت من الطين أو الحجارة مثل أريحا ، قبرص.
- الشرق الأقصى :ظهر نموذج المدن البيضوية و التي غلب عليها الطابع التجاري مثل اليابان و الصين.
- في مصر: أظهرت المدن الجانب الشكلي و الفن المعماري عن طريق الإيحاء الديني واستعملت الحجارة لضمان ديمومة البناء و لعب النيل دورا أساسيا في نشأة المدن و تطورها.

* **العمران اليوناني:**

أبرز العمران اليوناني مرحلة متقدمة في فن البناء، و قد تأثر بما كان سائدا لدى المصريين و بلاد الشام . تميزت المدن بالمخطط الشطرنجي و الاستفادة من المناخ في تصميم المدن .و تم تقسيم المدن حسب المهن و نشاطات السكان توفير الحماية للمدن من خلال إنشاء السور المدافع.

بالإضافة إلى ظهور نوعين من المدن :

– المدينة العليا التي توجد بها المعابد و البنايات الرسمية و التي بها شوارع رئيسية.

– المدينة السفلى تضم المساكن الملاصقة للأسوار ترتكز بها النشاطات التجارية، كما اهتموا أيضا بإنشاء المرافق العمومية وأماكن الترفيه كالأسواق و المسارح.

[1] تشارلز كوريا. **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث** . ترجمة محمد بن حسين البراهيم . جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية. 1999

* **العمران الروماني و البيزنطي:**

استمد الفن العمراني في هذه المرحلة بعض الملامح الجمالية من الحضارات السائدة قبله ، كما اعتمد الرومان على أسس في بناء المدن تتمثل ضمان التوازن بين الهيكل المعماري و البعد الجمالي و الذي بدا جليا في المنشآت الخاصة و التذكارية.و التمييز بين الريف و المدينة.

تميز بأنه كان يمثل نموذج نجده في جميع المدن الرومانية و حتى في مستعمراتها، المدينة هي عبارة عن ساحة مستطيلة تتميز بشوارع منتظمة و اهتموا بشبكة النقل و الطرق لأغراض عسكرية.

أما العمران البيزنطي فقد تميز بصعوبة قراءة رسم المدن و قد تطور خلال القرنين الرابع و الخامس تميزت المدينة البيزنطية بتعدد مراكز المدينة و معالمها الأثرية و كثرة النصب التذكارية التي سرقت من بلدان الشرق الأوسط بهدف تعزيز الجانب الجمالي للمدينة و منافسة لمدينة روما.

* **عمران القرون الوسطى:**

عرف العمران في هذه الحقبة نمو بطئ تميز بالخصائص التالية:

إنشاء مدن بشوارع ضيقة غير منتظمة تتخلل النسيج العمراني و تربط أجزاء المدينة بعضها البعض.

طرقات متدرجة و ساحات مرتبطة بها و التي نشأت طبقا للنشاط السكاني فالطرق التي تعبرها القوافل أصبحت أسواق و مراكز تجارية.

بنايات محاذية للطرقات المفتوحة على المجال العمومي و تساهم في البعد الجمالي للمدينة

السور المحيط بالمدينة و الذي يلعب دور المدافع الأول عن المدينة ، و قد ازدهرت في هذا العصر مدن الحضارة الإسلامية.

* **عصر النهضة:**

مع تطور التفكير الإنساني في هذه المرحلة أصبح ينظر إلى المدينة على أنها منتوج فني و عرفت تغيرات شكلية تمثلت في:

أصبحت الطرق أكثر انتظاما.

أصبحت الناحية الجمالية أكثر أهمية.

تغير مورفولوجية المدن بصورة جلية بحيث أصبح تصميم المدن يخضع لمعايير فكرية و إيديولوجية ووضع تصور إيديولوجي مثالي للمدينة المستقبلية.

* **عمران ما بعد الثورة الصناعية**

تطورت المدن بعد الثورة الصناعية و توسع المجال الحضري الذي أدى إلى مشكلات معقدة داخل المدينة و قد حاول بعض الأكاديميين التحكم في الاختلالات الناجمة عن هذا التوسع المذهل للمدن.

و تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة الظهور الحقيقي لعلم العمران على يد المهندس سيردا الذي كلف بإعداد مخطط لتوسع مدينة برشلونة . اعتبر أن تعمير المدن هو مجال دراسي مستقل و مبني على أسس علمية كبقية العلوم و قام بتطوير الجانب النظري للعمران و ظهر المفهوم الحالي لعلم العمران. بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها هوسمان بتجديد طرق مدينة باريس و قد أصبح الاهتمام بعنصرين أساسيين هما الشبكات و نسق الحركة و قطاع الإسكان و الاهتمام بالنسيج العمراني و تصحيح ما خلفته الثورة الصناعية في حق المدينة.

ثم تطور العمران و أصبح اليوم مجالا واسعا و متعددا الاهتمامات و الأبعاد و يركز بالخصوص على المدينة ، كما أصبح يستعمل أدوات معروفة تتمثل في مخططات التعمير التي تقترح حلولا تقنية لمشكلات آنية و مستقبلية يتم التعرف عليها عن طريق المعاينة و التحليل . ويعتمد في الوصول إلى ذلك على مناهج الاستقراء و التحليل للمعطيات الديموغرافية و الاجتماعية

2. العمليات العمرانية داخل المدينة :

كما سبق الذكر فإن العمران هو فن تنظيم المدينة لذلك نجد أنه نتيجة لتعدد مشكلات المدينة مثل التزايد السريع لسكان المدن و امتداد نطاق المدن و اكتساح الأراضي الزراعية و النمو العشوائي للأحياء .بالإضافة إلى تدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق و الخدمات . ظهور الأحياء المتخلفة الإسكان العشوائي تستدعي هذه المشكلات التدخل العمراني لمعالجتها و الحد منها . و تتمثل أنواع عمليات التدخل العمراني في المدينة في:

* **التهيئة العمرانية :**

تعرف التهيئة بأنها تدخل موجه للحصول على أفضل تقسيم للأفراد و النشاطات على الإقليم عن طريق سياسات قطاعية و مجاليه[1]

[1] Alain Nonjon**. Comprendre l'économie mondiale**. Ellipses. Sans édition.1995.p 125.

و تعرف أيضا أنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة أو الجماعات المحلية و مؤسساتهم العمومية التي ترمي في إطار مقدرتهم و تقود إلى أفعال أو عمليات من شأنها و ضع مشروع حضري أو سياسة محلية للإسكان و تنظيمه و السهر عليه توسيع أو استقبال النشاطات ... إنجاز تجهيزات جماعية لمحاربة الأوبئة و تسمح بالتجديد الحضري للحفاظ أو إبراز قيمة الملكية المبنية أو غير المبنية و الفضاءات الطبيعية و يضمن توافق هذه الأفعال أو العمليات[1]

و يعرف بشير التيجاني تهيئة الوسط بأنه يشير إلى الاستخدام الأفضل للوسط أو المجال أي التصرف الأنجع للإنسان في وسطه من خلال نشاطه المنظم لتحسين محيطه في مختلف المجالات و تحقيق أهداف التنمية الشاملة و المتناسقة و تحقيق التوازن و الصحة الاقتصادية.

و يؤكد التيجاني على أن تهيئة الوسط الحضري بأنه يراعي الانسجام و التكامل بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين و إهمال المجالات الأخرى و مراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج و الخدمات و المرافق و في نفس الوقت ينبغي تفادي سياسة تمركز رؤوس الأموال في نقاط معينة من الوسط[2].

و تعتبر التهيئة العمرانية من جهة أخرى أسلوبا جديدا لتطوير و تنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة و الاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن و محاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة و الوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني و يتفاعل معه.و كما سبق ذكره فإن التهيئة العمرانية تتم على مستويات مختلفة . ترمي في معظمها إلى تنظيم استخدام الأرض داخل المدينة و بالتالي إعطاء مظهر جمالي و منظم للمدينة[3].

* **التخطيط الحضري:**

يعتبر التخطيط الحضري علم واسع يجمع بين متغيرات عدة . طبيعية و اجتماعية و اقتصادية و هندسية من أجل توجيه نمو المدينة و معالجة مشاكلها بما يخدم سكانها و يوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية . أي أنه عملية توجيه نمو المناطق الحضرية و الذي يتحقق من خلاله أهداف اجتماعية و اقتصادية

[1] Marion Segaud et Autre . **Dictionnaires de l'habitat et du logement**. Armand colin. Paris ..p35
[2] بشير التيجاني. **التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر**. د.ط. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.. 2000. ص 83.
[3] بشير تيجاني **مرجع سابق**. ص 84.

تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية .[1]

تعتبر عملية التخطيط الحضري من أبرز الوسائل التي اعتمدتها البلدان لمواجهة المشكلات العمرانية و ضبط مسار النمو العمراني و تطوير الإطار المعيشي الحضري من خلال استغلال الموارد المتاحة و كذا التسيير العقلاني و المضبوط لقطاعات و مجالات المدينة على المدى القريب أو البعيد.

و يعرف البعض التخطيط الحضري بوصفه جملة من الترتيبات التي تضعها الجماعات المحلية و الفاعلون الحضريون على شكل برنامج يهدف لمراقبة المجالات الحضرية على نحو يحقق التوسع العمراني المضبوط.

* **التطوير الحضري:**

و من بين الأساليب للتدخل في النسيج العمراني ما يطلق عليه بالترقية العمرانية أو التي قد يطلق عليها التنمية أو التطوير الحضري التي تسعى لمواجهة الوتيرة السريعة لتطور العمران .حيث يكون الهدف منها ليس وضع مخططات للاعمار و إنما حل المشكلات الاجتماعية و العمرانية و المعمارية للإطار المبني و غير المبني.

يعكس مفهوم التطوير الحضري علم قائم بذاته . كبقية العلوم التجريبية و التطبيقية و كان هذا مع بداية القرن العشرين حيث تصدت معالمه النظرية بعد أن أثبت تعامله عمليا مع أجزاء المدن المتخلفة و طبق أول برنامج له في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1937.

يشير مفهوم التطوير الحضري على أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع و على الخصوص الحضرية منها. كالمناطق الحضرية المتخلفة أو القديمة سواء كانت داخل المدينة أو على أطرافها. وهذا لإحداث تغيرات عمرانية لواقع تلك المناطق و ذلك وفق برامج تتحكم في مجموعة من سياساته التي وضعت خصيصا لتحسين الأحوال الاجتماعية و المادية و الفيزيقية لسكان المناطق الحضرية المتخلفة حيث يعيشون دون المستوى العام للحياة الحضرية المعاصرة على الرغم من أن هده المناطق جزء لا يتجزأ من النسج العمراني لمجتمع المدينة الواحدة.[2]

و تتمثل أهم العمليات التي يقوم بهاالتطوير الحضري على مستوى المدينة في :

- المحافظة على الموروث المعماري و تكييفها مع ما يتم استحداثه ، مع إعادة تأهيل مرافقها الصحية و الخدماتية المختلفة .

[1] خلف حسين الدليمي . **التخطيط الحضري أسس و مفاهيم** . الطبعة الأولى. الدار العلمية للنشر و التوزيع . عمان .2002 . ص 59
[2] أحمد بودراع . **التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن** . د.ط .منشورات جامعة باتنة .. 1997. ص 175.

- التدخل في المناطق الشعبية و المتخلفة لإعادة تأهيلها و ترقية شروط الحياة فيها ، من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية بها. و القضاء على ما لا يمكن ترميمه أو الآيل للسقوط.
- إعادة تجديد المناطق المتخلفة وفق مخطط جديد يعيد استغلال الأرض بشكل أمثل بعد هدم و إزالتها كليا أو جزئيا و إعادة بنائها مما يعني إحلال مناطق و مرافق جديدة تماما.
- كل هذه التدخلات و الاستراتيجيات تسعى لاتخاذ إجراءات و تدابير بإمكانها أن تسمح بالاستعمال الأمثل للأرض و بما يجعل المدينة تعبر بحق عن تطلعات الإنسان و أماله و خصائصه الإبداعية.

ثالثا : المدينة و التحضر

1. لمحة عن نشأة التحضر في الجزائر:

رغم ما عرفته الجزائر من تاريخ طويل للمدن و الحياة الحضرية و الذي من شأنه إرساء ثقافة حضرية بأبعادها الحياتية و المعرفية بالإضافة إلى إسهام الحضارة العربية الإسلامية في هذا المجال إلا أن ما عرفته المدينة الجزائرية بعد ذلك من مراحل تاريخية و لعل فترة الاحتلال الفرنسي كانت من أهم الفترات التي تركت مخلفات سلبية على المدن الجزائرية .

فقد اتجه أحد الباحثين الجزائريين إلى أن الممارسة الاستعمارية ولدت حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه و إبادته [1].

و ما يؤكد ذلك الهجرة التي عرفتها المدن نحو الأرياف و البوادي و نحو الخارج و ذلك في أعقاب الاحتلال الفرنسي للجزائر فمدينة الجزائر لوحدها فقدت 21 ألف نسمة من سكانها و هذا ما يشير إلى تقهقر العمران الحضري لصالح العمران البدوي ، و لم يحدث تحضر للجزائريين إلا بداية1930 من السكان الذين استقروا في البيوت القصديرية و في ضواحي المدن .

أما التحضر الحديث في الجزائر فقد ارتبط بالاستقلال الوطني و الذي ترتب عليه حرية تنقل الأفراد و الأسر و نقل الملكيات و ما تبعه أيضا من تنمية عامة و تنمية صناعية بالأخص .حيث تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب و تونس و استقرارهم في المدن زيادة على الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن جراء مغادرة الفرنسيين له من الجزائر [2].

[1] محمد بومخلوف. **المشكلات الحضرية الراهنة و التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية** . مجلة الباحث الاجتماعي . العدد السابع منشورات جامعة قسنطينة . مارس 2005 . ص 10

[2] بشير تيجاني . **مرجع سابق** . ص 20

كما أدت إستراتيجية التخطيط الاقتصادي و سياسة التصنيع المنتهجة في سنوات الستينات و السبعينات عن طريق المخططات التنموية إلى التركيز على عملية التصنيع في المدينة و تهميش الزراعة .مما زاد من اتجاه الأفراد نحو المدن مما أدلى إلى تشبع المدن و ظهور أزمات اجتماعية كثيرة في المرحلة ما بين 1977 و 1987 و التي كان سببها النمو الحضري الكبير الذي عرفته المدن و من أهم هذه المشاكل أزمة السكن الحادة انتشار البطالة عدم قدرة الهياكل و التجهيزات الحضرية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة .و يلخص الجدول الموالي تطور سكان الحضر و الريف فيما بين 1886 و 1998

جدول رقم (1) يبين تطور سكان الحضر و الريف ما بين 1886 و 1998

السنة	السكان			معدل النمو السنوي للسكان	نسبة سكان الحضر	معدل النمو السنوي لسكان الحضر
	الحضر	الريف	المجموع			
1886	523431	3228606	3752037		13.9	
1906	783090	3937884	4720974	1.20	16.6	2.05
1926	1100143	4344218	5444361	0.71	20.1	1.71
1931	1247731	4654288	5902019	1.62	21.1	2.55
1936	1431513	5078125	6509638	2	22.0	2.80
1948	1838152	5948939	7787091	1.50	23.6	2.10
1954	2157938	6456766	8614704	1.70	25	2.70
1966	3778482	8243518	12022000	2.81	31.4	4.80
1977	6686785	10261215	16948000	3.21	40.0	5.30
1987	11444249	11594693	23038942	3.08	49.70	5.50
1998	16966937	12133916	29100863	2.16	58.30	3.65

المصدر : محمد بومخلوف . المشكلات الحضرية الراهنة و التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية . مجلة الباحث الاجتماعي . منشورات جامعة قسنطينة العدد السابع .2005 ص 18

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أنه لعدة سنوات كان عدد السكان في الريف يفوق بأضعاف أولئك بالمدينة . إلا أنه في السنوات الأخيرة خاصة ابتداءا من سنوات التسعينات بدأ عدد سكان المدن يتزايد على حساب الريف و ذلك راجع إلى الهجرة الريفية المعتبرة التي عرفتها المدن و التي كانت بسبب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و كما تبرز المؤشرات الاحصائية في الجدول أعلاه.

2 .**خصائص التحضر في المدن الجزائرية :**

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية الأكثر تحضرا للسكان . أي أنها عرفت نموا حضريا كبيرا خلال فترة زمنية قصيرة و ذلك مقارنة مع معدلات التحضر في بلدان مجاورة .لكن التحضر في الجزائر لم يكن بالمعنى الحقيقي للكلمة لأن المجتمع الجزائري يعتبر مجتمع ريفي أو نصف متحضر ولأننا مازلنا نلاحظ مظاهر الريف داخل المدينة و لأن معظم سكان المدينة هم من أصول ريفية ذلك أن التحضر في الجزائر يتميز بخصائص معينة نبينها في ما يلي:

- **التركيز الحضري** : يعبر التركيز الحضري عن سيطرة مجموعة محددة من المدن من حيث عدد السكان على مدن أخرى.

يعرف محمد عاطف غيث التركيز الحضري أو المركزية الحضرية بأنها عملية إيكولوجية تتجمع بمقتضاها الخدمات في منطقة محددة و هي عادة ما تكون مركزا لوسائل الاتصال و المواصلات . و يرجع استخدام هذا المصطلح إلى اتجاه الأعمال و المصانع و البنوك و مراكز الترفيه و الصحة والتعليم للتجمع في قطاع مركزي من منطقة حضرية [1].

هذا ما حدث فعلا في الجزائر حيث نجد عدد كبير من السكان متمركزين في عدد من المدن خاصة العاصمة قسنطينة و وهران حيث بلغت الكثافة السكانية بالعاصمة إلى 5383 نسمة /كم2 و هي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بمدن أخرى داخلية و هي نسبة كبيرة أيضا بالمقارنة مع المعيار الدولي .

- **عدم التوازن في السكان و التجمعات الحضرية عبر التراب الوطني** : و كما سبق الذكر فإننا نجد أن 91 % من سكان الجزائر يقطنون بالمناطق الشمالية على مساحة لا تمثل سوى 12 % من التراب الوطني في حين أن 9 % يقطنون بالمناطق الجنوبية التي تتربع على مساحة تمثل 80 % من التراب الوطني . و بالنسبة للتجمعات السكانية فهي أيضا غير موزعة بطريقة متوازنة حيث نجد أن 80 % من هذه التجمعات المقدرة ب5647 متركزة في الجزء الشمالي للبلاد .

- **تريف المدن بدلا من التحضر:** و ذلك لكون التحضر في الجزائر مرتبط أساس بالنزوح الريفي الكثيف الناجم عن الحرمان و تخلف التنمية في المناطق الريفية و من بين خصائص المدن الجزائرية هو تمددها لتلتصق بالريف .

كما تتميز المدن الجزائرية بوجود العديد من النشاطات الزراعية كما نجد بعض المساكن و الأحياء ذات طابع ريفي .

[1] محمد عاطف غيث . **قاموس علم الاجتماع** . د ط .دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية .ص 143.

- **إعادة صياغة الهويات الحضرية** : أي أن المدن الجزائرية فقدت هويتها و الصورة التي تميزت بها عبر الزمن حيث تميزت بتراث تاريخي و ثقافي و عادات و تقاليد و رموز ولهجة خاصة بها و هي تختلف من مدينة لأخرى و قد أدى النزوح الريفي الكثيف للسكان نحو المدن الذين جلبوا معهم هوياتهم المختلفة و عاداتهم و تقاليدهم كل ذلك أدى إلى تغير في الطبيعة الاجتماعية الأصلية مدينة و جعل هوية المدينة تختفي تدريجيا لتظهر هوية جديدة ترتسم على مباني المدينة و أحيائها و تبرز من خلال العلاقات و النظم الاجتماعية.

- **اتجاه النمو العمراني نحو الضواحي و الأطراف الحضرية** : نظرا للتوسع الذي عرفته المدن و الذي أدى إلى استنفاذ القطع الأرضية داخل محيطها العمراني فقد أدى ذلك إلى التوجه إلى تفريغ الضغط السكاني من مركز المدينة نحو الأطراف و الضواحي المحيطة بها.

مثل ما هو الحال في مدينة سطيف حيث عرفت ضواحيها نموا كبيرا موازي لنمو المدينة تتمثل أساسا في منطقة عين الطريق ، الحاسي ، شوف لكداد.

خلاصة

بعد العرض الوجيز لأهم الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع المفسرة لنمو المدينة و التي أسهمت في إنتاج تراث نظري حول المدينة و الذي أسهم في فهم عملية نمو المدينة و تطورها و دراسة التوزيع المكاني للسكان.

كما أن دراسة أنماط المدن في العالم تبرز الاختلاف بين المدن من النمط العمراني و من حيث تركيب المدن الذي يختلف حسب درجة تقدم المدن و شدة ازدحامها بالسكان حيث تختلف مدن العالم الثالث عن المدن المتقدمة .

بالإضافة إلى التطرق خلال الفصل على أهم العوامل التي تؤدي إلى تغير المدينة ونموها و التي تتمثل في العمران و التحضر بحيث لا يمكن دراسة المدينة دون التطرق إلى هذين العنصرين نظرا لأهمية الدور الذي يلعبانه في عملية نمو المدينة .وخاصة في المدينة الجزائرية .

الفصل الثالث

مورفولوجية المدينة الأسس النظرية و الأبعاد

أولا . لمحة عن مورفولوجية المدينة
1 . الاتجاه الهوسماني و بداية ظهور المرحلة المورفولوجية
2 . العلاقة بين المورفولوجيا الحضرية و المورفولوجيا الاجتماعية
ثانيا . بنية المدينة
ثالثا . استخدامام الأرض داخل المدينة
رابعا . أنماط البناء داخل المدينة
خلاصة

أولا : لمحة عن مورفولجية المدينة

1 .الإتجاه الهوسماني و بداية ظهور المرحلة المورفولوجية:

إرتبط إسم الاتجاه الهوسماني haussmanisme بأسلوب حضري و معماري ميز الإنجازات الحضرية في مدينة باريس و قد وضع من طرف البارون هوسمان حاكم منطقة سان Seine خلال مرحلة الامبراطورية الثانية من 1853 إلى 1869 [1]

يتميز هذا الاتجاه بتغيير مذهل للنسيج الحضري و بصفة أساسية في المركز من خلال تعويضه بنظام شبكة مواصلات جديدة الطرق الشوارع و الجادات (بالإضافة إلى قنوات صرف المياه و الصرف الصحي و الإضاءة) ، و قد صاحبت تغييرات البنية هذه إنجاز بعض التجهيزات و الفضاءات العامة (محطات القطار، مستشفيات ، أسواق ، ثكنات ، حدائق)، بالإضافة إلى إطلاق أكبر برنامج عقاري يتميز بمعمار ملائم و موجه للشريحة الاجتماعية المتصاعدة و البورجوازية و قد دعم هذا المشروع و أصبح ممكننا عن طريق عاملين أساسيين هما :مناخ بنمو إقتصادي قوي و التحول إلى الرأسمالية ، و تدخل سلطة الحكومة[2].

* **أهداف المشروع :**

- النجاعة (ضمان التنقل و الحركة من محطة إلى محطة أخرى)
- السلامة و الصحة (تجنب العدوى مثل الكوليرا سنة 1832)
- المركزية (مركزية الأعمال و انتشار المحلات الكبرى)
- الجمالية (وضع في الفعالية ، الآثار و المكونات الحضرية)
- التنظيم الحضري.

[1] Marion Segaud et autres **. Dictionnaires de l'habitat et du Logement** . Armand colin . Paris .2002.P 229.
[2] Rémy Alain **.Morphologie urbaine** .Armand colin . Paris.2005 p 33.

* **أدواته :**

إعطاء منظر للمدينة حيث الرؤية المجالية تسمح بإعطاء قيمة بصفة مندمجة و متراكمة و تتجنب بذلك خطورة العمليات المنعزلة .ظهور نوع جديد من العمارات الخاصة و ذات قيمة، العمارات الهوسمانية في الواجهة مطابقة لمقاييس الاحترام البورجوازي و تؤكد مفاهيم عصرنة الانسان المعاصر.

* **نتائجه :**

ظهور شبكة متراكبة و مهيكلة ، طرقات مؤسسة بطريقة شاملة و تكوينات حضرية مفضلة ، كما نتج عنه أكثر من 200 كم من الشوارع خطية بعمارات ذات قيمة لها واجهات بورجوازية تتكون من 5 طوابق و تجمعات سكنية مغلقة مع أحواش ، و شوارع بأنهج كبيرة مغروسة بالأشجار مع ساحات عمومية مجددة مع أرصفة مهيئة حضريا .

* **انتشار الاتجاه الهوسماني :**

عطل انتشار الاتجاه الهوسماني الحرب التي قامت سنة 1870و الظروف الاقتصادية السائدة في تلك الفترة ، ثم عطل انتشار هذا الاتجاه الحذر الكبير لرؤساء البلديات المنتخبين بعد 1878 بإعتباره مشروع جديد يهدف إلى تغيير عدة ملامح في المدينة .

إلا أنه بعد ذلك تواصلت عمليات التجديد على الطريقة الهوسمانية إلى غاية الحرب العالمية الأولى في كل من باريس و باقي المدن الفرنسية الكبرى. و إنتقل تأثير هذه التصورات إلى كثير من المدن إلى غاية ما بين الحربين (القاهرة ، بيونس آيرس) . و إلى غاية نهاية 1980 حيث انتقلت موضة الاتجاه الهوسماني الجديد إلى باقي الدول الأوروبية و التجديد الحضري غير المنتظر و الذي تمثل في إعادة تأهيل أنسجة حضرية أو إيجاد أخرى جديدة في نفس الإتجاه .[1]

[1] Rémy Alain **. op cit** . p 34.

2 . العلاقة بين المورفولوجيا الحضرية و المورفولوجيا الاجتماعية:

تعتبر دراسة العلاقة بين البناء الاجتماعي و البيئة الفيزيقية أو الصورة المادية التي تميز مجتمع معين في بيئة فيزيقية محددة دراسة مهمة جدا خاصة في ضوء نماذج التوزيع المكاني أو نماذج السكان و الخدمات و الكثافة السكانية و نمط الحياة (mode de vie) .ذلك أن المدينة ليست كما سبق الذكر ، ليست عبارة عن مبان إسمنتية قائمة بل هي حياة إجتماعية مبنية على نظم و علاقات إجتماعية

و في هذا السياق نجد أن إيميل دوركايم و الذي يعتبر أول من إتجه نحو دراسة المورفولوجيا الاجتماعية التي تهتم بدراسة البنى و الأشكال التي تشكل المجتمع . مشبها بذلك المجتمع بجسم الانسان و على إعتبار أن المورفولوجيا هي العلم الذي يدرس الأعضاء و الأنسجة التي تتمثل في السكان من حيث حجمهم و نوعهم كما يتجه نحو دراسة ديانتهم.

في نفس السياق يقترح موريس هالبواك في كتابه " المورفولوجيا الإجتماعية" المقصود بالبنى و الأشكال الاجتماعية ، فهو يعتبر أن المظهر الخارجي للأشياء المعدنية و تنظيم الطبقات الجيولوجية و أشكال النباتات و الكائنات الحية و بنية الأعضاء و الأنسجة كلها أمثلة للدراسات المورفولوجية في مجال العلوم الطبيعية و في المجال الإجتماعي يجري الحديث عن الأشكال في مفهوم غامض و مجازي في بعض الأحيان بالتالي علينا تحديد المقصود بالبنى و الأشكال الاجتماعية[1]. وهو يحددها كالتالي :

أولا : شكل توزيع السكان على مساحة الأرض و الذي يعتبر واقع مادي محض في مظهره يمثل طبيعة المكان و ظروفه بالإضافة إلى ما يصبح عليه نتيجة لتوطن السكان فيه و إذا ما ألقينا نظرة من مكان عال فإن التجمعات السكانية تبدو كأنها كتلا مادية تتمحور حول مركز واحد.

ثانيا : تعتبر بنية الجماعة السكانية في مظهرها تكونها من الجنسين و الأعمار المختلفة حيث تكون الفروق في هذا المجال ملموسة و في نفس الأهمية بالنسبة للخصائص المادية و تبين الوقائع البيولوجية أن المجتمع يقترب من الجسم العضوي و يكون الرجال و النساء نسيجين حيين

[1] موريس هالبواك . **المورفولوجيا الاجتماعية** . ترجمة حسين حيدر . الطبعة الأولى . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1986 . ص 25

كبيرين متقابلين و مكملين لبعضهما و تمثل الأعمار أطوار التطور المتتالية لخلايا عضو معين أو جسم معين [1] .

و تتمتع هذه الأنسجة بخاصية النمو أو التضاعل كما أنها قابلة للإمتداد بالإضافة إلى الحركة فهي تنتقل أحيانا كمجموعة مثل القبائل الرحل أو إنتقال الأسر ، و تجدر الإشارة إلى أن الحركة قد تكون داخلية أو خارجية .

ثالثا : يمثل الشكل الثالث ما يسمى بالوقائع الأخلاقية و يركز موريس هالبواك في هذا الجانب على العلاقات الاجتماعية بين السكان و يتخذ علاقة القربى في القبيلة أو العائلة كمثال : حيث من الممكن تحليل بنية عائلة معقدة و مندمجة في عائلات أخرى إلا أن لكل عائلة تمركز مكاني . و يتحدث أيضا عن الهجرة و التغير المكاني و تأثير ذلك على العلاقات الاجتماعية التي ينتجها الأفراد و التي تتعدى صلات القربى بالدم أين يتكون مجتمع جديد يعتبر مجموع العادات و التقاليد المختلفة لأفراده .

إذن فالمورفولوجيا الاجتماعية أو كما يطلق عليها موريس هالبواك علم الشكل الاجتماعي المبني على دراسة الحجم و النوع و الطبيعة الاجتماعية و الأصل الاجتماعي و التي لها تأثير كبير بالضرورة على الشكل المادي للمكان (المدينة) .

فتواجد عدد كبير من السكان في الشريحة العمرية الشابة يؤثر على حجم الطلب على المؤسسات التعليمية ومناصب العمل و التي تحتم دراسات وافية لتوفيرها بالحجم و المكان المناسبين لحجم السكان

كما أن تزايد عدد الطالبين على السكن من هم في سن الزواج أو الذين تجاوزوه أو حتى من طرف الأسر التي تعاني من أزمة سكن ، يؤثر هو الآخر في وتيرة توفير عدد السكنات الكافية و في الآجال القصيرة مما يطرح مشكلة تضغط على مصالح الهيئات المحلية و الذي يؤدي إلى استهلاك عشوائي للمساحات و الجيوب الفارغة داخل المدينة أو الأراضي المحيطة بها مما ينعكس سلبا على

[1] نفس المرجع . ص 26

شكل المدينة بالاضافة إلى أن معظم هذه السكنات تؤدي إلى تغيير نمط حياة السكان و يقيد حرياتهم و يجعلهم يتخلون عن العديد من عاداتهم القديمة مثل الضيافة .

كما أن الأصل الاجتماعي للسكان يؤثر بدوره على المورفولوجيا الحضرية للمدينة . حيث يجلب السكان المهاجرين إلى المدينة معهم عاداتهم وأنماط عيشهم والتي تنعكس على المظهر الخارجي لمساكنهم كما أنهم ينقلون معهم أنشطتهم الاقتصادية و الزراعية و التي قد نلمحها وسط المدينة و التي تؤدي إلى تريف المدينة مما يفقدها سمتها الحضرية و يشوه مورفولوجيتها.

إنطلاقا مما سبق نستنتج أن المورفولوجيا الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على المورفولوجيا الحضرية .

ثانيا: بنية المدينة

تعد دراسة بنية المدينة أو تركيبها الداخل هي إعطاء صورة تشريحية لها و الذي يسمح بفهم مشكلاتها وأوجه القصور فيها .

في الواقع تظهر المدينة من خلال تركيبها مظهرا عمرانيا غير متجانس فمبانيها تختلف في الحجم و النوع و الارتفاع و التنظيم كما يتباين توزيع السكان على الرقعة الجغرافية و تختلف الكثافة السكانية بين مناطق المدينة و تتفاوت الحالة الاجتماعية و العرقية و في بعض الأحيان اللغوية .

و تتكون المدينة مهما اختلف موقعها أو عدد سكانها من العناصر التالية :

1- السكان : يكون السكان المادة الاجتماعية للحياة في المدينة ، و يعرف السكان بأنهم مجموعة بشرية توطنت منذ زمن بعيد في منطقة جغرافية معينة (مدينة أو ريف) ، في نفس الوقت تتميز هذه المجموعة بالنمو و التحرك و الانتقال من مكان لآخر ، لذلك فإن أي زيادة في السكان تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السكن و المنشآت و المرافق الضرورية للحياة الحضرية و التي تؤدي إلى توسع المدينة و نموها.

كما تظهر هذه الآثار أيضا على التشغيل و الصحة العمومية و التعليم و النقل و المواصلات و النظافة العامة كما تؤثر أيضا على ثمن الأرض و السكن .

2- **السكن** : يعتبر السكن أهم الملامح الرئيسية في مورفولوجية المدينة و أحد الأسس التي تحدد الحالة الاقتصادية و الاجتماعية لساكنها فهو الوحدة الأساسية للنسيج العمراني الذي يحدد الشكل الخارجي للمدينة و مدى انسجام و اتساق نسيجها العمراني .

و يعرف السكن بأنه ليس مجرد بناء إسمنتي خرساني أو خشبي ، بل هو أكثر من ذلك ثقافة مادية و المسكن ليس مجرد أداة ذات قيمة معينة عند المخطط مثله في ذلك مثل وسائل النقل و العمل و الخدمات ، فالمسكن قيمة مركزية .

و لذلك يعتبر غاية في حد ذاته ، أكثر منه وسيلة لغاية و هذا راجع إلى أهمية المسكن في تدعيم كثير من نواحي النشاط البيتي و التي تصبح ضرورية لتنمية المجتمع[1].

أي أن المسكن يجب أن يوفر مكانا خاصا بالأطفال ، و يوفر أيضا مكانا للتركيز النفسي و الاستهلاك العاطفي ، و يجب أن يوفر أيضا مجال يسمح لكل عضو من أعضاء العائلة أن يقوم بدوره ، و أن يطور وظائف الاستقبال ، الحياة الاجتماعية ، التنظيم الحر للمجالات وظيفة الحفاظ على الأشياء القديمة ، و إمكانية إدماج وسائل الحياة العصرية[2] .

3- **نظام الشوارع و الطرقات** : تعتبر شبكة الطرقات الأساس التخطيطي للمدينة فهي تؤمن المواصلات داخل المدينة .

و تكون شبكة الشوارع مختلفة من حيث شكلها الخارجي .و تختلف شبكة الشوارع و الطرقات حسب الطبيعة التضاريسية للمدينة فتكون منتظمة قائمة الزوايا مستطيلة الشكل عندما تكون الأرض مستوية أما إذا كان موقع المدينة على منطقة جبلية فإن شبكة الطرق حتما ستكون دائرية الشكل .

[1] محمد عاطف غيث .دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي . دار النهضة العربية للطباعة و النشر .بيروت . 1986.ص 296.
[2] عبد الحميد دليمي .دراسة في العمران السكن و الاسكان . دار الهدى للطباعة و النشر باتنة. 2007. ص 36

يعتبر تطور أساليب النقل السبب الرئيسي في تيسير عملية نقل الأفراد و الممتلكات من المناطق الريفية إلى المدن و قد كان ذلك أحد أسباب النمو السكاني الكبير و السريع الذي عرفته المدينة. كما أن نظام الشوارع من أهم عوامل التنمية الحضرية حيث أن التنقل بين المدينة و ضواحيها كلما كان أسهل وأيسر كلما أسهم في تخفيف الضغط عن المدينة و خاصة في تسهيل عملية تنقل العمال الوافدين إلى المدينة بدل إقامتهم فيها وخلق بالتالي الأحياء الهامشية .

4-خطة المدينة :تعد خطة المدينة ملخص لتاريخ المدينة من حيث مراحل نموها و تنوع التطورات التي عرفتها كما أنها تبين أشكال إستخدام الأرض فيها .و هناك عدة أنواع للخطط المدينة منها العشوائية و الشطرنجية و الاشعاعية و النجمية و قد تتبع مدينة ما خطة واحدة و ذلك حسب موقعها الجغرافي كما تتكون مدينة واحدة اتباعا لعدة خطط مثل المدن التي نجد فيها أحياءا قديمة و التي نشأت بطريقة عشوائية أو فجائية ، كما نجد هذا النمط أيضا في حالة التحول من الريف إلى المدينة ،حيث نجدالطرق ضيقة و ملتوية و مسدودة في أغلب الأحيان .[1]

ثالثا : إستخدام الأرض داخل المدينة

تشكل دراسة إستخدام الأرض داخل المدينة نقطة مهمة في عملية فهم التركيب الداخلي للمدينة فهي تبين وظيفة كل قطعة أرضية داخل المدينة ، و تتكون المدينة من نسيج متباين و معقد من الأنشطة و الفعاليات سواء كانت إقتصادية كالتجارة ، أو الصناعة ، أو خدماتية ، أو ثقافية إجتماعية كالمساكن والمدارس و الجامعات أو إدارية كالمقرات الحكومية و تكفي جولة واحدة من وسط المدينة إلى حدودها حتي نلمس هذه الإختلافات التي تعبر مواضعها عن تأثير مجموعة من العوامل و القوى المحددة لمكان وجودها، و فيما يلي نفصل مظاهر استخدامات الأرض داخل المدينة :

1- القلب التجاري : و هو المركز الرئيسي للتجمع العمراني و بؤرة نشاطه الداخلي و يمتاز بكثافة المباني و حركة المرور، حيث تنتهي إليه معظم الطرق الرئيسية التي تربط التجمع العمراني فيما بينه.

[1] ميمونة مناصرية . التحول الديموغرافي و آثاره في التشوه العمراني دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير.ص 140

و تقوم له مقام الشرايين للقلب أي أنها تدفع له الحركة و النشاط . و لأن التجارة هي عصب الحياة فهي تساهم في تنشيط الحي الذي تكون فيه و تساهم في رفع قيمته .و قد اقترح مورفي شكلا نموذجيا لتوزيع الأنماط التجارية كالتالي :

- المنطقة التجارية الرئيسية .
- المنطقة التجارية الثانوية و هي الأخرى تنقسم إلى نوعين : المناطق التجارية الخارجية غير المخططة و المناطق التجارية الخارجية المخططة .
- الشوارع التجارية الرئيسية الممتدة و المتفرعة من المنطقة التجارية المركزية .
- الأشرطة التجارية و هي أيضا نوعين : الأشرطة التجارية الممتدة على الشوارع العامة و الأشرطة التجارية الممتدة على الشوارع الفرعية و هي جزء من الأول .[1]

و يمتاز المركز أو القلب التجاري بالخصائص التالية:

سهولة الوصول : و هي أبرز ميزة حيث يمكن الوصول إلى هذا القلب من كل الاتجاهات و يستخدم لذلك مختلف وسائل النقل و المواصلات كما أن هذا المركز يكون مرتبطا بنهايات الطرق العامة . كما أنه يوجه أنواع النشاطات الاقتصادية و يسهل التنقل إليه أين تتمركز أيضا مكاتب خدماتية مثل المحامين و الأطباء .

إرتفاع قيمة الأرض: يؤدي عادة الطلب المتزايد على الخدمات المتنوعة التي تتمركز في وسط التجمع العمراني إلى منافسة شديدة في الحصول على مساحات من الأرض في هذا القلب لإنشاء المحلات التجارية أو المكاتب المختلفة فيه.

و هذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة الأرض ثم تحدث كثافة في استخدام الأرض و التي يعكسها تركز المباني العالية بل و الوصول بها إلى أقصى إرتفاع مسموح و ذلك للاستفادة من الموقع في وسط

[1] صبري فارس الهيتي . **جغرافية المدن** . الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر و التوزيع . عمان .. 2010 . ص 133

المدينة لتوفير أكبر عدد ممكن من مكاتب الخدمات في بناية واحدة لهذا السبب نجد ظهور ناطحات السحاب و انتشارها.

قلة السكان المقيمين: نظرا لانتشار الأنشطة المختفلة داخل القلب التجاري و كثرة العاملين فيها ، نجد اتجاه السكان نحو مغادرة هذا المركز نحو الأطراف و هذا ما يساعد على تحسين طرق المواصلات كما أن الارتفاع الهائل في أسعار الأرض نتيجة لتوفر هذا الحي على مختلف الخدمات و المرافق العمومية جعل السكان يعدلون عن السكن في هذه المنطقة.

قلة الصناعات : تقل الصناعات في المركز التجاري و ذلك بسب عدم توفر المساحة الكافية لقيامها و أيضا نتيجة للتلوث الذي قد تسببه هذه النشاطات ، إلا أننا بعض الصناعات الخفيفة المنتشرة في بعض الأحياء و التي تعد نشاطات حرفية أكثر منها صناعية مثل صناعة الحلى و النحاس .....

2-المنطقة الصناعية : لقد كان لتطور الصناعة أثرا كبيرا على شكل المدن ووظائفها ، فمع تطور الصناعة و انتقالها نحو المدن ظهرت المدن الصناعية الكبرى و التي كان لها تأثير على النسيج العمراني للمدينة وهي تسلتزم مساحة أكبر لقيامها لذلك نجد تتموضع على أطراف المدينة أين القطع الأرضية أرخص ثمنا.إلا أن رقعة المدينة غالبا ما تتسع لتشمل المنطقة الصناعية .

و كما أثرت الصناعة في موقع المدينة أثرت في تركيبها الداخلي و نتج عن ذلك نموا هائلا في أحجام المدن الصناعية و على المستوى الداخلي اندمج الاستخدام الصناعي في منافسة مع الاستخدامات الأخرى التي تأثرت بالاستخدام الصناعي فجذب المدينة للقوى العاملة الصناعية أثر في وجود مراتب مختلفة من الاستخدامات السكنية حسب خصائص الوافدين الاجتماعية و الاقتصادية و في الدول المتقدمة كان وقوع الصناعة في أو بالقرب من القلب التجاري عاملا أدى إلى تدهور وسط المدينة و إنتشار التلوث [1].

[1] محمد مدحت جابر. **جغرافية العمران الريفي و الحضري** . الطبعة الثانية. مكتبة الأنجلو المصرية .القاهرة ..2002 . ص 352

3 –**المنطقة السكنية** : و هي المنطقة التي تشغل أكبر مساحة داخل المدينة و تمثل حوالي 45إلى 50% من مساحة المدينة ، وتتطور المساكن عادة حول نواة التجمع العمراني ، ثم تتسع نحو الخارج ، و قد تنمو المنطقة السكنية و تتسع استجابة حتمية لتطور وظائف أخرى مثل الصناعية و التجارية و الإدارية داخل المدينة و قد يبدو ظاهريا في حالات أخرى أن هذه المنطقة أسرع في نموها و توسعها و تحركها من مناطق في مدينة أخرى . حيث تنشأ الدور مجتمعة أو مشتتة أولا و عندما تتكامل و تنمو الأحياء السكنية ، تحتاج إلى إنشاء أسواق و مدارس و مؤسسات إدارية و أماكن للتسلية كما تحتاج إلى شوارع و طرقات مما يجعلها تتوسع على حساب الأراضي الزراعية .[1]

و تختلف المناطق السكنية في التجمعات العمرانية باختلاف سكانها حيث نجد مساكن الطبقة الفقيرة و التي تتميز بالتركيز العمراني و الاكتظاظ السكاني كما نجد منطقة سكن الطبقة المتوسطة و منطقة مخصصة لسكن الطبقة الراقية ذات الدخل المرتفع.

و قد نجد اختلاف في هذا الترتيب في بعض المدن حيث يغيب التخطيط الحضري ، و نجد التداخل بين المنطقة الراقية و المنطقة الفقيرة كما نجد سكان من الطبقة المتوسطة جنبا إلى جنب مع سكان ذوي دخل مرتفع و كمثال على ذلك نجد في مدينة سطيف يعتبر حي دالاس حي راقي إلا أننا لا نجد بالضرورة جميع سكانه من الطبقة الراقية.

ويعد من الضروري عند إعداد التصاميم و المخططات الخاصة بالمناطق السكنية مراعاة الكثافة السكانية و التي يتم على ضوئها تحديد نوعية السكن ، و مراعاة ثقافة السكان و مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي لتجنب المشاكل الناجمة عن التفاوت بين ثقافة السكان و نوعية السكن ، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية بنوعيها (الهجرة ، النمو الطبيعي) و التي تدفع القائمين على

[1] صبري فارس الهيتي . **مرجع سابق** .ص 118.

تخطيط المدينة إلى الرفع من الحصص السكنية لكل مدينة و الذي سيؤثر بالضرورة على مخطط استخدام الأرض للمدينة.

رابعا: أنماط البناء داخل المدينة

1- **النمط الفوضوي :**

تعتبر ظاهرة الأحياء العشوائية ميزة معظم البلدان النامية خاصة تلك التي تعاني من نمو حضري سريع لا يتماشى مع العرض من الوحدات السكنية ، بالإضافة تعبر بالدرجة الأولى عن حجم الهجرة الداخلية في تلك المدينة .

كما أن تكوين الأحياء العشوائية و الفوضوية كان نتيجة حتمية للنمو العمراني و هي من أهم مشاكل الأراضي الحضرية في البلاد النامية ، كما أن السياسة السكنية التي لا تعترف بحقيقة وجود و استمرار هذه المناطق تؤدي في الغالب إلى إزدياد نموها و قيامها في مناطق تؤثر على باقي أجزاء المدينة.[1]

و قد اختلفت التسميات المعبرة عن هذا النمط العمراني مثل الأحياء القصديرية، و المدن البائسة أو أحياء السجون أو المدن القصديرية كما تسمى أيضا بالبراريك . كل هذه التسميات للتعبير عن نمط عمراني واحد يتميز بالإستيلاء على قطع أرضية بطريقة غير شرعية أو كما تسمى بوضع اليد و تكون عادة في ضواحي المدينة و يستخدم في بنائها مواد بسيطة و غالبا ما تنعدم فيها الشروط الصحية كقنوات الصرف الصحي و الغاز أما الكهرباء فيتم التزود بها بطريقة غير شرعية.

و تعبر الأحياء القصديرية التي تقع عادة على أطراف المدينة ، عن صورة الهامشية الإيكولوجية و الاجتماعية التي تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينهاسواء كانت تابعة للدولة أو الخواص و دون أن يتمكنوا من بنائها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر و الهامشية من الملامح

[1] عبد الحميد دليمي . **دراسة في العمران السكن و الإسكان** . دار الهدى للطباعة و النشر باتنة. 2007. ص 147.

المميزة للحياة الحضرية وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالاحباط و الحرمان من أبسط مقومات الحياة الانسانية[1] .

و يعود تاريخ ظهور هذه الأحياء في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية حيث تشير الاحصائيات إلى أنه في سنة 1954كانت نسبة 30%من سكان الجزائر يسكنون الأحياء القصديرية و ذلك لظروف فرضتها السياسة الاستعمارية أما بعد الاستقلال فإن اتجاه سياسة التصنيع نحو إقامة مصانع كبيرة في المدن الكبرى و التي جعلها تستقطب اليد العاملة من الريف و التي كانت تعيش في حالة من الركود و التخلف الاقتصادي . كما أن الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن الماضي و التي كان لها تأثير كبير في عملية حركة الهجرة نحو المدن و لما كانت هذه الأخيرة تعيش في حال التشبع السكاني و أزمة سكن حادة، لم تجد هذه الدفعات البشرية من حل أمامها سوى الاتجاه نحو البناء الفوضوي.

بالإضافة إلى إنتشار فكرة إعتبار بناء مسكن فوضوي كمرحلة أولى للحصول على مسكن لائق.وقد ساعدت هذه الفكرة على النمو السريع لهذه المناطق.

2- **الأحياء القديمة:**

و هي الأحياء التي تكون غالبا في وسط المدينة و التي تم بنائها من طرف السكان المحليين و التي تكون ملائمة للطبيعة الاجتماعية للسكان و هي تتكون في أغلب الأحيان من الحارات أو الديار (مجموع دار) و هي عبارة عن مسكن مكون من طابق أرضي يسمى الحوش و يضم بعض الغرف المطلة فيه بالإضافة إلى الحمام المشترك و طابق علوي مطل على الحوش أما السطح فيكون محاط بجدران عالية تحفظ خصوصية سكان الحارة أو الدار و لقد عرفت هذه المساكن خلال المرحلة الاستعمارية اكتظاظا كبيرا بعدد السكان الذين استأجروا غرفة أو اثنين دون أن تربطهم بأصحاب المسكن أي صلة قرابة ، و يعتبر وسط الدار محور الحياة اليومية للمبنى و هو منبع الضوء و التهوية

[1] ابراهيم توهامي .وآخرون . **التهميش و العنف الحضري** . دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع . الجزائر. 2004 . ص 111

ولاستعماله يستخدم نظاما دقيقا اتفق عليه الجيران حيث يخصص لكل عائلة يوم من أيام الأسبوع و يحافظ الجيران على حرمة و خصوصية بعضهم البعض .

كما تتميز الأحياء القديمة بنوع خاص من الشوارع تسمى بالأزقة و هي تتميز بضيقها و انغلاقها في معظم الأحيان أما المظهر العام لهذه الأحياء فقد أصبحت اليوم بعد مرور عشرات السنين على بنائها و أصبحت بناءات بالية و قديمة. و أصبح معظمها آيل للسقوط و المتجول في هذه الأحياء يلاحظ التشرخات المفتوحة و الأسقف المتهرئة بعد أن كانت تعبر عن طراز عمراني مميز يضفي طابعا جماليا للمدينة ، و من الناحية الاجتماعية فلم تعد الحياة الاجتماعية داخل هذه المساكن كما كانت من قبل نتيجة تغير طبيعة العائلة الجزائرية.

3 -**السكن الجماعي :**

ظهر السكن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى و ذلك للتغلب على أزمة السكن و الإسكان التي عرفتها الدول الأوروبية نتيجة الدمار الذي لحق بها . و قد إتجهت هذه الدول إلى انتاج هذا النمط من الاسكان نتيجة الفوائد الاقتصادية التي يقدمها و المردود المرتفع من السكنات مقارنة مع السكن الفردي كما يوفر هذا النوع من البناء أراضي كثيرة تستعمل كفضاءات خضراء و تسهل تمركز عدد كبير من السكان حول المناطق الصناعية و التجارية و لايستغل الأراضي الزراعية[1].

أما في الجزائر فقد ظهر هذا النمط من الإسكان في عهد الاستعمار الفرنسي حيث أنجز المستعمر بعض الأحياء في مدينة قسنطينة لتجميع سكان الريف في المناطق الحضرية لمراقبة الثوار و الحد من انتشار الثورة .

أما بعد الاستقلال و بهدف الحد من توسع الأحياء القصديرية الناجمة أساسا عن الهجرة الريفية الكبيرة اتبعت الجزائر سياسة للإسكان تهدف إلى القضاء على السكن الفوضوي بحيث لجأت الدولة الجزائرية إلى بناء عمارات تجمع فيها أكبر عدد ممكن من السكان في أقل مساحة .

[1] عبد الحميد دليمي . **مرجع سابق** . ص 167 .

و على الرغم من أن السكن الجماعي يمثل للعديد من طالبي السكن حل للوضعية التي يعيشونها، إلا أنه في نفس الوقت يمثل تواصل لمشكل السكن أولا من حيث مساحة المسكن أو الشقة و التي لا تتلائم مع حجم العائلة الجزائرية مما يدفع بالعديد من الساكنين إلى إجراء تعديلات على المسكن و التي تتمثل في توسيع المطبخ أو الغرف.

و ثانيا من حيث ملائمة المسكن لثقافة الأسرة الجزائرية بحيث لا يسمح عدد الغرف في المحافظة على الخصوصية بين الذكور و الاناث.كما تتجه معظم العائلات إلى غلق الشرفات و الفتحات التي تسمح للمارة أو الجيران برؤية ما بداخل الشرفة و حتى النشاطات التي تقوم بها الأسرة أي أن تصميم هذه الشرفات و حتى تقابل الأبواب لا تراعي خصوصية العائلة الجزائرية و محافظتها على حرمتها و خصوصيتها.و ثالثا من حيث انعدام المساحات الخضراء أو الساحات المخصصة للعب الأطفال .

كما شهدت السنوات الأخيرة ظهور نوعين من السكن الجماعي الأول يتمثل في السكنات الترقوية promotion و هي سكنات تتميز بكبر مساحتها و تعدد غرفها كما تتميز بتصميم داخلي و خارجي راقي و بإرتفاع ثمنها.

و يتمثل النوع الثاني في السكن التساهمي و هو سكن موجه للتمليك مدعم من طرف الدولة و موجه للطبقة المتوسطة من السكان و التي لا تستطيع شراء مسكن وقد عرف هذا النوع من السكن إقبال العديد من السكان و يتميز هذا السكن بنفس خصائص السكن الاجتماعي إلا أنه يختلف عنه من حيث التصاميم الخارجية كما يتميز بتوفير المساحات الخضراء و أماكن للعب الأطفال و لركن السيارات .و من الناحية الاجتماعية يتميز هذه السكنات بأن أغلبية الأسر التي تقطن هذه الأحياء هي أسر نووية حيث لا يتعدى عدد أفراد الأسرة 6 أفراد.

4- النمط الفاخر أو الفلل:

برز هذا النمط من البناء في الدول الأوروبية ثم إنتقل إلى الجزائر عن طريق المستعمر الفرنسي. و يعبر إسم فيلا villa عن منزل للسكن واسع و به حديقة و يكون عادة على ضفاف البحر أو في المناطق الريفية [1].

و هي عبارة عن إسكان مخصص لطبقة إجتماعية معينة تتميز بالرفاه الاجتماعي (خاصة في المرحلة التي كان معظم الجزائريون يسكنون في مساكن بسيطة) و هي نوعين تلك التي بنيت في عهد الاستعمار و التي تعبر عن البورجوازية التي كان يعيشها المستعمرون في الجزائر و تتمثل في مسكن ذو طابق بالإضافة طابق علوي محاط بحديقة و مرآب للسيارة و بعد الإستقلال إنتقلت ملكية هذه المساكن إلى الجزائريين الذين إنعكست نوعية المسكن على طبيعة سلوكاتهم اليومية مثل حي بومرشي و حي الشيمينو .

كما أطلقت هذه التسمية أيضا على نمط عمراني فردي يتميز بكثرة الطوابق من 4 إلى 5 مع وجود مرآبين أو أكثر للإستعمال التجاري ، و لم تصبح خاصة فقط بفئة معينة من المجتمع من خلال توزيع العديد من القطع الأرضية على المواطنين .هذا التوزيع الذي لم تحكمه قواعد محددة و طغت عليه المحسوبية و الرشوة و الذي أدى إلى إستهلاك الكثير من المساحات المخصصة للبناء حيث نجد في بعض الأحيان مساحة القطعة الأرضية الواحدة قد تصل إلى 500م2.

و قد تتعداها في حين توجد أيضا أزمة سكن خانقة و أمام هذا الوضع ظهرت ندرة السكن داخل المدينة والمضاربة العقارية على أسعار السكن حيث يصل ثمن شقة من ثلاث غرف إلى مليار سنتيم في حين يتعدى ثمن القطعة الأرضية المليارين (2 مليار سنتيم) .

[1] Claude Kannas . **Dictionnaire encyclopédique**. Larousse Paris. 2002 . p 1654

خلاصة

نستنتج من خلال الفصل السابق أن بداية الاهتمام بمورفولوجية المدينة كان مع مشروع هوسمان الذي تضمن عملية تجديد مدينة باريس بما يخدم وظيفتها الاقتصادية و الفكرية التي تؤديها بالإضافة إلى حجمها السكاني .

كما تم عرض من خلال الفصل السابق العلاقة التي تربط بين المورفولوجيا الاجتماعية و المورفولوجيا الحضرية حيث تؤثر الخلفية الفكرية و الثقافية للفرد على طريقة استغلاله للفضاء الحضري .

بالإضافة إلى عرض مكونات بنية المدينة التي تتمثل في السكن و السكان و نظام الشوارع و خطة المدينة و التي تؤثر بدورها على مظاهر استخدام الأرض داخل المدينة .

الفصل الرابع

النمو السكاني و خصائصه في الجزائر

أولا . النظريات المفسرة للنمو السكاني

1 – الدراسات السكانية القديمة

2- النظريات السكانية

ثانيا . أشكال النمو السكاني

1- الولادات و الوفيات

2 – الحركات السكانية

ثالثا . النمو السكاني في الجزائر

1 – أسباب النمو السكاني في الجزائر

2 – مراحل النمو السكاني في الجزائر

3 – ملامح السياسة السكانية في الجزائر.

خلاصة

أولا : النظريات المفسرة للنمو السكاني

يعتبر الاهتمام بقضايا السكان قديم قدم وجود الإنسان ومع مرور الزمن أصبحت الدراسات السكانية أكثر تنظيما و تنظيرا و خضوعا للمنهج العلمي و قد أطلق على الدراسات الخاصة بالسكان في بادىء الأمر مصطلح إحصاءات السكان ثم أصبحت الدراسة السكانية موضوعا لعلم مستقل هو علم السكان الديموغرافيا.

و تعني الديموغرافيا وصف البشر أو الكتابة عن الناس و السكان و ذلك من حيث حجمهم ونموهم خصوبتهم، معدلات المواليد و الوفيات، أسباب زيادتهم ،توزيعهم في مناطق جغرافية ،الهجرة و كما ذكرنا سابقا فإن الاهتمام بالسكان قديم وقد كان نابعا عن الإهتمام بدراسة حجم السكان و ذلك لأغراض متعلقة بالحرب و الضرائب و الزراعة . و في ما يلي نعرض أهم النظريات التي درست السكان وفق تسلسها الزمني كما يلي :

1 .الدراسات السكانية القديمة

1. 1 . عند الصينيين :

يرجع أول تعداد سكاني في الصين إلى 3000ق.م و كان الغرض منه هو جباية الأموال و المحاصيل و قد عرف الصينيون أن الزيادة الهائلة للسكان تؤدي إلى مشاكل اقتصادية و لهذا أكدوا على ضرورة التناسب بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني .

كما نجد كونفشيوس قد قدم محاولات حول السكان كانت ذات طابع تأملي كما أنه أول من أشار إلى فكرة الحجم الأمثل للسكان و ضرورة التكافؤ بين الحجم و الموارد الاقتصادية كما على أن الدولة هي المسئولة عن التوزيع المكاني للأفراد كما أشار للعوامل المؤثرة في نمو السكان[1].

2.1. عند الفراعنة:

لم تكن في هذا العهد دراسات سكانية بقدر ما كانت عبارة عن إحصاء للسكان و ذلك لأسباب جمع الضرائب و العمليات الحربية و عمليات الإنشاء الأهرام المعابد التماثيل و كمثال عن ذلك الإحصاء الذي تم في عهد الملك خوفو و رمسيس الثاني.

[1] منير عبد الله كرادشة . **علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية** . الطبعة الأولى. عالم الكتاب الحديث ..2009 ص 23

1. 3 . عند الإغريق :

أفلاطون: كان محور فكر أفلاطون حول الحجم الأمثل للسكان في الوحدة السياسية اليونانية و قد حدد في كتابه القوانين عدد السكان في المدينة بما لا يزيد عن 5040 نسمة مع إقصاء طبقة العبيد حيث جاء في كتاب الجمهورية أنه ينبغي على الحكام أن ينظموا عدد عقود الزواج كي يثبتوا عدد الناس كما هو بعد ملء الفراغ الناجم عن الحروب و سائر الطوارئ و كي لا تكبر الدولة و لا تنقص ما أمكن ذلك[1] .

أرسطو :على عكس أفلاطون اتسمت إسهامات أرسطو بالموضوعية و الواقعية فاهتم بموضوع الحد الأمثل للسكان فهو بالنسبة إليه الحد الذي يمكن للدولة من توفير متطلبات الحياة الأساسية و اعتقد ضرورة تدخل الدولة في تحديد عدد المواليد لكل أسرة كما حذر من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة[2].

1. 4 . عند ابن خلدون :

تعد أعمال العلامة ابن خلدون و التي أوردها في مقدمته الشهيرة كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر من أهم الأعمال التي تناولت موضوع السكان حيث أكد على تأثير العامل الجغرافي المناخي على تركيبة السكان من حيث الحجم و نوعية الأخلاق ثم يشبه ابن خلدون المجتمعات بالكائن الحي من حيث مراحل النمو الشباب و التدهور و الضعف و تنعكس هذه المراحل على نمو السكان ففي المراحل الأولى من تطوره ترتفع معدلات الخصوبة و تحدث زيادة في معدلات المواليد و الإنجاب و نقص في معدلات الوفيات و من ثم ترتفع معدلات النمو السكاني و عندما يصل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره تنخفض معدلات الخصوبة و الإنجاب و ترتفع معدلات الوفيات و يزداد انتشار الأوبئة و المجاعات مما يقلل من نشاط السكان.[3]

و يضيف ابن خلدون أن المجتمعات مختلفة في ما بينها من حيث السكان قلة أو كثرة مما يعد عاملا أساسيا في اختلاف درجة حضارتها و رفاهيتها فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة التعاون الذي

[1] حسين أحمد رشوان . **السكان من منظور علم الاجتماع** .دون طبعة. المكتبة الجامعية . الاسكندرية .2001. ص 50
[2] منير عبد الله كرادشة . **مرجع سابق** . ص 30.
[3] حسين أحمد رشوان . **مرجع سابق** .ص .50.

يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج.

2. النظريات السكانية:

2 .1. النظريات الطبيعية

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن المتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه و طبيعة العالم الذي يعيش فيه و أن سيطرة الإنسان في هذا النمو هي سيطرة محدودة و قد حاولوا إيجاد قانون لنمو السكان يتمكنون من خلاله معرفة ما حدث في الماضي و ما سيحدث في المستقبل لكن القوانين التي توصلوا إليها تؤكد عدم تدخل الإنسان و القيم الإنسانية و الاتجاهات في هذا النمو.[1]

و قد قامت النظريات الطبيعية كرد فعل على الاتجاه الذي أكد على السكان من جانب القوة الاقتصادية و مصدر لتحقيق المغانم حيث ركزت على الجانب الإنساني للنمو السكاني و من أصحاب هذا الاتجاه نذكر:

ميشيل توماس سادلر و هو مصلح اجتماعي انجليزي و رجل اقتصاد نشر مؤلف من مجلدين بعنوان قانون السكان . و يرى سادلر أن السكان لديهم آلية أو ميكانيزم بيولوجي يحول دون نموهم و زيادتهم إلى حد مفرط فارتفاع الكثافة السكانية يؤدي بطريقة آلية و طبيعية إلى تناقص القدرة على الإنجاب .أي أنه إذا ما وصل سكان أي دولة من الدول إلى درجة من الكثرة تدخلت العوامل البيولوجية فتقل القدرة البيولوجية على الإنجاب و يستقر حجم السكان عند حجم أمثل و هكذا فقدرة الإنسان على التناسل تتناسب عكسيا مع عدده.

كما نجد في هذا الاتجاه دبلداي وهو اقتصادي و فيلسوف نشر سنة 1853 كتاب حول قانون السكان الحقيقي و استبعد ما اعتقده سادلر من أن كثافة السكان تسبب نقصا في التوالد و القدرة على التوالد.حيث أجرى تجاربه على الأسرة النباتية و استخلص أنه مهما تزايدت كمية الأسمدة قل إنتاج النبات كما تؤثر البيئة القاسية كشدة البرودة على الحد من نشاط النبات و أسقط ذلك على الزيادة السكانية أي أنها ترتبط ارتباطا عكسيا بموارد السكان من الغذاء لذا تهب الطبيعة النساء قدرة بيولوجية على الإنجاب أكثر خلال فترة ندرة الغذاء بينما تنخفض هذه القدرة إذا ما توفر الغذاء.[2]

[1] نفس المرجع . ص 65
[2] منير عبد الله الكرادشة . **مرجع سابق** . ص 41

و على الرغم من تعدد النظريات التي قدمت في هذا السياق إلا أننا نجد أن نظرية هربرت سبنسر من أهم النظريات البيولوجية التي سادت إبان القرن 19 حيث اهتم بالتطور الاجتماعي و تفسير النظرية السكانية في ضوء ذلك حيث يعتقد أن الغذاء المناسب يزيد من القدرة على التناسل لأن الحياة عند كثير من المخلوقات تبدأ في وقت من العام يكون فيه الدفء و المئونة الغذائية متوفرة و التي تسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدي إلى تزايد السكان.

و أن هناك تعارضا بين التناسل و النضوج الذاتي لأن طبيعة الإنسان قد حققت الغاية عن طريق إضعاف اهتمام بالتناسل في حين تؤدي به إلى تخصيص المزيد من الجهد و الوقت للتنمية الشخصية و العلمية و الاقتصادية كان يعتقد أن هناك تناقصا طبيعيا في القدرة على التكاثر أي الإنجاب وخاصة لدى النساء لأن اهتمام الفرد بنفسه أو النمو الشخصي يستدعي المزيد من الوقت و الطاقة و هذا النقص في القدرة على الإنجاب تضمن زيادة أبطأ في عدد السكان لأن التطور الاجتماعي مصحوب حتما بزيادة الاتجاه الفردي [1].

2.2. النظريات الاجتماعية

كالتي سبقتها ظهرت النظريات الاجتماعية لترد على النظريات السابقة للطبيعية و نظرية مالتوس لتقر بأن سبب الزيادة السكانية هو تأثير العوامل الاجتماعية.

من بين الذين قدموا إسهاما في هذا المجال نجد كارل ماركس حيث عرض أفكاره حول السكان في كتابه رأس المال الذي نشر سنة 1929 . أرجع الفقر لأسباب متعلقة بالنظام الاقتصادي ففي حالة النظام الرأسمالي تؤدي المنافسة إلى تراكم المنتجات فيعجز النظام عن تشغيل أفراد المجتمع و الفائض السكاني عن تزايد رأس المال أكثر من اليد العاملة و الاستغناء عن هذه الأخيرة نتيجة ظهور الآلة[2] .

في حين تصور أن النظام الاشتراكي يقل فيه ضغط السكان على الموارد و تحل فيه مشاكل تزايد السكاني.

كما نجد كارسوندروز وهو باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية و عرضها في كتاب بعنوان سكان العالم و أوضح أن سكان أي مجتمع إما يكونوا قلة أو كثرة أو عند حجم أمثل و يقصد أن

[1] حسين أحمد رشوان . **مرجع سابق .** ص 68
[2] نفس المرجع ص 72

يكون السكان في حالة وسط بين القلة و الكثرة الحد الأقصى الذي يمكن أن يعيش في مجتمع ما في مستوى معيشي مناسب.

و يحقق هذا الحجم الأمثل أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد فتناقص مستوى الدخل يدل على الاكتظاظ السكاني و إذا كان الدخل متزايدا فهذا دليل على أن حجم السكان أقل من الحجم الأمثل.

وفي نفس السياق نجد أيضا كورادو جيني وهو مفكر و عالم اجتماع ايطالي اهتم بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور و تغير المجتمع و قد عرض موضوع السكان في مؤلف أثر السكان في تطور المجتمع حيث أوضح فيه أن العامل السكاني يغير البناء الاجتماعي من الناحية البيولوجية و المورفولوجية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية كما بين أثر السكان في وقوع الأزمات داخل المجتمع.

كما بين أن المجتمع يمر بثلاث مراحل هي : النشأة و التكوين . التقدم و الازدهار .الاضمحلال و الفناء و كل واحدة منها تتميز بخصائص محددة لنمو السكان فالمجتمعات في مرحلة النشأة تتميز بمعدل خصوبة مرتفع و عدم وجود اختلاف في الطبقات الاجتماعية بين السكان.

و في المرحلة الثانية بعد أن يكتظ المجتمع بالسكان ينتقل إلى مرحلة الازدهار و التقدم فتتناقص الخصوبة وعدد السكان و تظهر الهجرة.

أما في المرحلة الثالثة من تطور المجتمع . و فيها يقل عدد السكان نتيجة نقص الأيدي العاملة تتدهور الأحوال الاقتصادية و تتوسع الهجرة من الريف إلى المدينة.

2. 3 . النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل البيولوجية:

يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن انخفاض الخصوبة الذي حدث في الدول المتقدمة يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض القدرة الفيزيولوجية أو البيولوجية على الإنجاب. و اختلف أصحاب هذا الاتجاه حول العوامل المؤثرة في هذه القدرة إذ يرى جوزوي دي كاستروا أن للعوامل البيولوجية الأثر المباشر على ظاهرة الخصوبة في حين أن العوامل الاجتماعية لها أثر غير مباشر و تتمثل العوامل البيولوجية في أشكال الجوع خاصة النقص في البروتينات و في بعض الفيتامينات.

و يرى أن تلك العوامل تؤثر على مستوى الخصوبة فإذا ما كان علماء السكان قد لاحظوا منذ زمن طويل أن الفقر يقترن بكثرة الإنجاب فإنهم لم يهتدوا إلى السبب الحقيقي لذلك و أوضح كاستروا أن

السبب هو الفقر وما يرتبط به من نقص في التغذية يؤدي من خلال التأثير على بعض العمليات الفيزيولوجية إلى زيادة النسل.[1]

و يشير كاسترو إلى أن انتشار ظاهرة الجوع في الطبقات الفقيرة و لا سيما في الدول النامية يرجع إلى الاستغلال الامبريالي لكل من الإنسان و الأرض ' فسوء توزيع الموارد الغذائية سواء على المستوى المحلي أو العالمي ' هو المسئول عن انتشار ظاهرة الجوع و بالتالي التضخم السكاني الرهيب الذي تشهده الدول النامية و سوء استغلال الأراضي و عدم الاهتمام بالإنتاج الغذائي هما أيضا مسئولان عن انتشار ظاهرة الجوع.[2]

2. 4 . النظريات التي حاولت تفسيرنمو السكان في ضوء عوامل ثقافية :

للعوامل الثقافية و القيم الدينية دور في نمو السكان، و يبدو ذلك واضحا في الدول الإسلامية ، و في الوقت الذي تسن فيه الدول المتقدمة قوانين لتشجيع النسل . تتسامح القوى الثقافية السائدة في المجتمع الياباني في عملية الإجهاض و الطفل الواحد . و يرى بعض الباحثين أن عملية الإجهاض هي أول وسيلة يلجأ إليها السكان للحد من حجم الأسرة و قبل انتشار وسائل منع الحمل في المجتمع.

بينما في البلدان الإسلامية يختلف الأمر حيث تحرم الشريعة الإسلامية الإجهاض ، و تبيح طرقا أخرى لتنظيم النسل و هذا حفاظا على صحة الأم و صحة الأطفال الذين تمكنهم هذه الطريقة من الإحاطة بالرعاية و العطف الضروريين لنموهم المنسجم.

وأما الإسهام الغربي في هذا المجال. نجد أن فرانك فيتر يرى أن أسباب تزايد السكان أو تناقصهم يرجع إلى عدد كبير من الظواهر التي تحكمها ثقافة الشعوب و عاداتهم فوأد البنات ليس بسبب نقص الطعام و لكن بسبب عامل ثقافي هو الخوف من العار أما الأسر الغنية التي تخشى انقسام الملكية تلجأ إلى تحديد النسل أما تلك الفقيرة فترى أن إنجاب الأطفال هو أحد العوامل الأساسية التي تؤدي إلى زيادة الدخل.[3]

2. 5. نظرية توماس مالتوس:

يذهب البعض من الباحثين في مجال السكان إلى أن الدراسة العلمية للسكان قد بدأت بنظرية

[1] طارق السيد .**علم اجتماع السكان** . مؤسسات شباب الجامعة . الاسكندرية .2008 . ص 80
[2] حسين أحمد رشوان . **مرجع سابق** .ص 80
[3] . نفس المرجع. ص 85

مالتوس فهو من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان معتمدا على المناهج العلمية و المنهج الإحصائي كما كان أول من نبه الأذهان للمشكلات الناتجة عن زيادة السكان بدرجة تفوق الموارد الإنتاجية.

تمحورت نظريته أساسا على العلاقة بين السكان و الموارد الإنتاجية و كانت نظرته ذات مسحة تشاؤمية و حسب رأيه فإن هناك خطورة في زيادة السكان و خاصة أن هذه الزيادة تسير بمعدل هندسي بينما تزيد الموارد الغذائية بمعدل حسابي لذلك فإن هذه الأخيرة لا تزيد بنفس النسبة التي يزيد بها السكان و هذا ما يدعو الناس إلى التنافس على الطعام و الصراع و الحرب و تفشي الأمراض أو يقل الطعام فتنتشر المجاعات[1].

و قد كانت مقومات نظرية مالتوس كما يلي:

-إن قدرة الإنسان على التناسل و فعاليتها نعمل على زيادة عدد السكان

- أن عدد السكان يتضاعف في كل جيل أو كل 25 عاما إذا لم يعوقهم عائق قوي.

- أن قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عموما على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء قدرة محدودة و تخضع لقوانين الغلة المتناقصة.

و لتجنب المصير القائم ينصح مالتوس بإتباع نوعين من الموانع للحد من الزيادة السكانية ' الأول أخلاقي يتمثل في العفة و الرهبنة و العزوف عن الزواج أو تأخيره ' و الثاني موانع قسرية مثل العمل في المهن الصعبة و الفقر و الأمراض و الأوبئة و القحط و المجاعات و الحروب و إليها يرجع الفضل في الموازنة بين أعداد السكان و بين موارد العيش المحدود في العالم.

ثانيا: أشكال النمو السكاني

1. النمو الطبيعي:

1. 1 .المواليد و الوفيات :

يعتبر عاملا المواليد و الوفيات من أهم العوامل التي تؤثر في مستقبل السكان في أي قطر من الأقطار ما لم تتدخل عوامل خارجية كالهجرة أو الوفود و لذلك كانت مسئولة عن الزيادة الطبيعية بينما كانت الهجرة و الوفود مسئولة عن الزيادة غير الطبيعية . و حالة المواليد و الوفيات تتأثر بالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في الإقليم بل و تتأثر بوجهة نظر الناس أنفسهم في الحياة و الأقطار

[1] نفس المرجع . ص 61

الفتية تمتاز بزيادة المواليد بينما الأقطار الهرمة تقل فيها نسبة المواليد.

كما أن النمو الاقتصادي في دول أوروبا قد استدعى زيادة السكان ، حيث كانت فرنسا أول دولة أوروبية في نسبة نمو السكان في القرن 17 ثم فقدت مركزها في القرن الموالي و هكذا تناقص السكان الفرنسيون بالنسبة لبقية سكان أوربا نتيجة للحروب النابليونية.[1]

تعتبر المواليد من أهم مكونات النمو السكاني ، فهي تفوق الوفيات و الهجرة في الظروف العادية و لما كانت المواليد تعمل على الزيادة في عدد السكان فإن ظاهرة الوفاة تعمل على تناقصهم و لهذا فإن الزيادة الطبيعية في عدد السكان تتوقف على الفرق بين المواليد و الوفيات.

1. 2 .الزيادة الطبيعية :

تعبر الزيادة الطبيعية للسكان عن الفرق بين المواليد و الوفيات كما تتصل كذلك بالزواج و الطلاق فهناك مجتمعات تشجع الزواج المبكر بالإضافة إلى ارتفاع نسب الطلاق في مجتمعات أخرى و إعادة الزواج و بالتالي ترتفع معدلات المواليد بينما في الزواج و الاقتصار على زواج مرة واحدة يؤدي إلى قلة المواليد.[2]

2. الحركات السكانية:

إن دراسة النمو السكاني تستوجب علينا التركيز على جانبين أساسيين هما النمو الطبيعي و الهجرة.

تعتبر الهجرة عملية التنقل من مقر الإقامة إلى مقر جديد . من منطقة إلى منطقة أخرى تكون في الغالب أحسن من الناحية الاقتصادية و المؤسسات الاجتماعية و الأمنية.[3]

يعرف على عبد الرزاق جلبي الهجرة على أنها عملية انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى . أو من منطقة لأخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة لأخرى خارج حدود هذا البلد.[4]

و تصنف الحركات السكانية حسب أشكالها إلى نوعين هما :

الهجرة : و هي فردية و تكون بانتقال الفرد المهاجر من دولة لأخرى بغية العمل و الاستقرار قد تكون

[1] محمد السيد غلاب .**البيئة و المجتمع**. الطبعة السابعة .1997 . ص 228
[2] محمد السيد غلاب . **نفس المرجع** ص 223
[3] Abd ellatif Ben Achenho**. l'exode rurale en Algérie** . Presses ENAP . Alger. 1979 . p 6
[4] علي عبد الرزاق جلبي .**علم إجتماع السكان** . الطبعة الثانية. دار المعرفة الجامعية . مصر 1998. . ص

هذه الهجرة لأسباب مثل البحث عن مستوى معيشي أفضل أو لظروف سياسية أو عسكرية أو سبب الرغبة مواصلة التعليم أو البحث العلمي.

النزوح: في هذه الحالة لا تتعدى الحركة السكانية حدود البلد الواحد تكون في اضطراب الظروف الأمنية أو الظروف الاقتصادية و المعيشية في المنطقة.

و لعل أهم ما يتبادر إلى الأذهان هو مفهوم النزوح الريفي و الذي يتم بالانتقال من الريف نحو المدينة بحثاعن العمل و عن ظروف أفضل للحياة خاصة في ظل سياسة التهميش الذي يعرفها الريف خاصة في البلدان النامية.

و يعرف عبد اللطيف بن أشنهو النزوح الريفي على أنه الترك النهائي لكل نشاط زراعي و الاتجاه نحو امتهان مهن أخرى في المدينة.[1]

في الجزائر كانت حركة الهجرة مرتبطة بالاحتلال الفرنسي و ما أحدثه من دمار في الريف و من مصادرة للأراضي و تخريب للملكيات هذا ما أجبر العديد من سكان الريف إلى ترك منازلهم و التوجه نحو المدن قصد الاستقرار فيها.

و قد عرفت مرحلة 1962 و 1966 نزوح ريفي مهم مرتبط بانطلاق كثيف للأوروبيين و ضرورة تعويضهم في مختلف الوظائف التي كانوا يشغلونها و حتى المساكن التي كانوا يسكونها حيث بلغ عدد المهاجرين في هذه المرحلة 300 ألف مهاجر ليتضاعف هذا العدد في مدة ثلاث سنوات أي في سنة 1969.

ثالثا: النمو السكاني في الجزائر

1 .أسباب النمو السكاني في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر خاصة غداة الاستقلال نموا سكانيا سريعا أثر بشكل كبير على نمو المدن في مجال توفير السكن و مختلف التجهيزات الضرورية للسكان و تعود أسباب هذا النمو السكاني إلى ما يلي:

[1] Abd ellatif Ben Achenho**. .op cit**. p 7

* **ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية:**

تعتبر زيادة عدد المواليد و انخفاض الوفيات من أهم العوامل المؤثرة في النمو السكاني فقد عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في الظروف الصحية بعد الاستقلال و تزايد العناية بالمواليد الجدد و انخفاض وفيات الرضع بنسبة كبيرة إن هذه الأجيال المتزايدة و التي تبحث عن مؤسسات تعليمية و عن مناصب عمل و أيضا عن السكن شكلت ضغطا كبيرا على سياسة التنمية و التي تسير بوتيرة أقل من وتيرة النمو السكاني .

* **مستوى الخصوبة :**

تعتبر الخصوبة الفترة التي تكون المرأة قادرة فيها على الإنجاب و هي تقدر عادة من سن 15سنة إلى 49 سنة و قد عرفت نسب الخصوبة انخفاض ملحوظ راجع إلى تقدم عمر الزواج و ارتفاع معدلات العنوسة بالإضافة إلى اتجاه المرأة نحو التقليل من عدد الأبناء بالتباعد بين الولادات.

يوضح الجدول الموالي كيفية تراجع نسبة الخصوبة في الجزائر:

جدول رقم (2) يبين تراجع نسبة الخصوبة في الجزائر

المؤشرات	الوحدة	1970	1977	1986
الخصوبة	أطفال /نساء	8.36	7.34	5.33
وفيات الأطفال	طفل 1000	130	110	70
النمو الطبيعي	نسبة مئوية	3.34	3.15	2.70
السكان	مليون	13.7	16.9	22.5

المصدر : شريف رحماني . **الجزائر غدا** . ديوان المطبوعات الجامعية . دون طبعة . دون سنة نشر . ص 23 .

و يوضح الجدول الموالي تراجع نسب الإنجاب لكل امرأة مقارنة مع العمر المتوسط لدى الإنجاب

جدول رقم (3) يبين تراجع نسب الانجاب لكل إمرأة.

السنوات	1970	1979	1980	1987	1998
نسبة الانجاب لكل امرأة	9.8	7.1	7	5.6	5
العمر المتوسط للأمهات عند الولادة الأولى	26.6	30.1	30.2	31	32

المصدر عبد الحميد دليمي . **دراسة في العمران السكن و الإسكان** . دار الهدى للطباعة . د.ط 2008.ص 119 .

* **ار تفاع معدلات الزواج:**

يعتبر الزواج ظاهرة اجتماعية تخضع إلى عدة عوامل اقتصادية اجتماعية دينية تؤثر في حركة السكان [1].

و لأن عدد الأفراد قد تزايد فإنه من البديهي أن تتزايد معدلات الزواج و عدد الأسر و ذلك راجع أساسا إلى شريحة سكانية كبيرة في عمر الزواج من الجنسين ذكور و إناث باعتبار أن المجتمع الجزائري هو مجتمع فتي و من ناحية أخرى فهو يحبذ فكرة الزواج المبكر و تكوين الأسر و الإنجاب على عكس بعض المجتمعات الأخرى.

و تثبت الإحصاءات أن عدد الأسر قد تضاعف في مدة تقل عن 20 سنة . حيث سجلت سنة 1966 ما يقارب 52967 كما تكشف الإحصاءات الأخيرة أنه يتم عقد 130000قران في السنة.[2]

* **ارتفاع متوسط العمر:**

لقد ساعد تحسن الظروف المعيشية و العناية الصحية و توفر الغذاء على زيادة معدل حياة الفرد في الجزائر و تثبت الإحصاءات على أن معدل العمر يتحسن بصفة مستمرة عند الجنسين حيث انتقل من

[1] عبد الحميد دليمي . **دراسة في العمران السكن و الإسكان** . دار الهدى للطباعة . د.ط 2008 ص 120
[2] نفس المرجع. ص 121

59.6 سنة 1980 إلى63 سنة 1985 و إلى 67 سنة 1988 و قد تجاوز 70 خلال السنوات الأخيرة.

تعتبر هذه هي أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر .

2. مراحل نمو السكان في الجزائر:

2. 1 .النمو السكاني خلال المرحلة الاستعمارية :

يمكن أن نقسم مراحل النمو السكاني في الجزائر خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي كما يلي :

أ. مرحلة الركود و التراجع السكاني : وتبدأ من بداية فترة الاحتلال إلى سنة 1886، و تعتبر أخطر مرحلة مر بها نمو السكان في الجزائر إذ ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ 2462935 سنة 1976 بعد أن كان 3 ملايين نسمة سنة 1843[1] . و يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الأمراض و الأوبئة التي اجتازت الجزائر خلال سنوات 1851 و 1866 و 1868 ، ثم الثورات الشعبية و سياسة التجويع الاستعمارية .

[1] محمد السويدي . **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** . ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .1990 . ص 124 .

و يوضح الجدول الموالي تطور النمو السكاني في الجزائر خلال هذه الفترة :

جدول رقم (4) يبين تطور نمو السكان في الجزائر خلال مرحلة 1845- 1954

سنة التعداد	عدد السكان بالنسمة
1845	2028000
1851	2324000
1856	2310000
1861	2737000
1866	2656000
1872	2134000
1876	2479000
1881	2842000
1886	3287000
1891	3577000
1896	3781000
1901	4089000
1906	4478000
1911	4741000
1921	4923000
1926	5151000
1931	5588000
1936	6201000
1948	7460000
1954	8745000

المصدر : **التقرير الوطني حول السكان** الندوة الدولية . القاهرة . 1994 ص 10

ب . مرحلة النمو السكاني السريع : و هي التي تبدأ من سنة 1921 إلى غاية الاستقلال و هي المرحلة التي ارتفعت فيها الزيادة الطبيعية إلى 2 % و تضاعف عدد السكان خلال 50 سنة ليصبح باستثناء المعمرين 9479315 نسمة .

2 .2 . النمو السكاني بعد الاستقلال :أما في عهد الجزائر المستقلة فإنه يمكننا أن نقسم مراحل النمو السكاني كالتالي :

أ . **مرحلة الانفجار السكاني** : إن عدد السكان المقدر ب 10 ملايين نسمة قد بلغ 12 مليون نسمة سنة 1966 و هو تاريخ أول إحصاء للسكان بعد الاستقلال .

و لقد عرفت الجزائر مرحلة هامة للنمو الديموغرافي خلال العشريتين المواليتين من 1962 إلى 1985 ، فبعد فترة استعادة النفس و القوة إثر حرب التحرير التي راح ضحيتها أكثر من مليون و نصف شهيد بقيت الزيادة الطبيعية معتبرة وهى من بين الزيادات الأكبر في العالم و ذلك إلى غاية منتصف الثمانينات و بلغ معدل التزايد الطبيعي 3.2 % ما بين 1966 و 1977 ثم 3.02 % ما بين 1977 و 1987 الشيء الذي أدى إلى تضاعف عدد السكان خلال مدة اثني و عشرين سنة .

و يمكن أن نفسر هذه الزيادة في عدد السكان بانخفاض حساس في الوفيات نتيجة لتحسن الظروف الصحية و ارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة .و من جهة أخرى يفسر باستمرار ارتفاع الولادات .

و يبين الجدول الموالي تطور المؤشرات الديموغرافية في هذه المرحلة (ب %):

جدول رقم (5) يبين تطور نسب الولادات و الوفيات و النمو الطبيعي خلال مرحلة 1961- 1985

الفترات	نسبة الولادات	نسبة الوفيات	نسبة النمو الطبيعي
1965/61	48.5	14.6	33.9
1969/66	47.8	14.9	32.9
1970/69	50.1	16.7	33.4
1975/71	47.3	15.9	31.4
1980/76	44.4	12.9	31.5
1981	41.0	9.4	31.5
1982	40.6	9.1	31.5
1983	40.4	8.8	31.6
1984	40.1	8.6	31.5
1985	39.5	8.4	31.1

المصدر **التقرير الوطني حول السكان** . الندوة الدولية . القاهرة . 1994 ص 14

ب. مرحلة ثبات النمو السكاني 1985 إلى غاية اليوم : تميزت هذه المرحلة بتراجع كبير في عدد النمو الطبيعي . هذا ما تؤكده نتائج الإحصاءات العامة للسكان و السكن التي كانت سنتي 1987 و 1998 حيث تراجع معدل النمو الطبيعي إلى 2.1 % على التوالي على الرغم من الانخفاض الشديد في معدل

وفيات الأطفال الذي أثر مطولا على معدلات النمو إلا أننا نسجل انخفاض في عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة .[1]

في سنة 1990 قدر عدد وفيات المواليد ب 1000/30 هذا المعدل الذي تراجع إلى 22.4 سنة . 1998 ، ثم إلى 19.7 سنة 2002 . أما بالنسبة إلى المعدل الإنجاب و الذي قدر ب 4.5 طفل /امرأة سنة 1990 قد تراجع إلى 3.1 طفل / امرأة سنة 1998 .[2]

و يوضح الجدول الموالي تطور المؤشرات الديموغرافية خلال عشرية التسعينات و ذلك اعتمادا على الإحصاء العام للسكان سنة 1987 و إحصاء سنة 1998 .

جدول رقم (6) يبين تطور عدد السكان و الولادات و الوفيات و معدل النمو الطبيعي خلال سنوات التسعينات:

السنوات	حجم السكان في بداية السنة (المليون)	معدل الولادات الخام (لكل 1000 ساكن)	معدل الوفيات الخام (لكل 1000 ساكن)	معدل النمو الطبيعي
1994	27.2	28.24	6.56	2.17
1995	27.8	25.33	6.43	1.89
1996	28.3	22.91	6.03	1.69
1997	28.8	22.51	6.12	1.64
1998	29.3	20.58	4.87	1.57
2000	30.2	19.36	4.59	1.48
2001	30.6	20.03	4.56	1.55
2003	31.6	19.68	4.41	1.53

Source **: population et développement en Algérie.** Ministère de la santé et de la population de la reforme hospitalière. P 13

و في سنة 1994 قدر عدد سكان الجزائر ب 32.08 مليون ساكن بزيادة سكانية قدرت ب 4.88 مليون نسمة مقارنة مع سنة 1994. و قد تراجعت الزيادة السكانية المسجلة في هذه المرحلة عن تلك

[1]Cherif Rahmani**. Aménager l'Algérie de 2020**. Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l' environnement . mars.2004.p 13

[2] **Politique Nationale de Population dans 17 wilayas prioritaires** . Ministère de l' Agriculture et du Développement Rural

المسجلة في المرحلة مابين ما بين 1986 و 1990 و التي قدرت ب 5.6 مليون نسمة .[1]

و في سنة 2006 قدر عدد السكان في الجزائر ب 32854000 مليون نسمة ، كما سجل في هذه السنة عدد سكان الحضر ب 60 % أما معدل الولادات فقد قدر ب 1000/20.8 ، أما معدل الخصوبة فقد قدر بـــ 2.39 .[2]

و قدر عدد سكان الجزائر حسب الإحصاء العام للسكان و السكن سنة 2008 ب 34.9 مليون نسمة

3. ملامح السياسة السكانية في الجزائر

تتمثل أولويات السياسة السكانية في الجزائر في :

- مكافحة الفقر و التي تستدعي تعزيز ميكانيزمات الدعم الموجهة نحو الفئات المحرومة .
- الأخذ في عين الاعتبار التحول الذي يعرفه الهرم السكاني في الجزائر حيث يسجل تناقص في القاعدة المتمثلة في الشباب و الاتجاه نحو اتساع القمة أي تزايد نسبة الشيخوخة و التي تشكل عامل أساسي في ميدان العمل و التأمين .
- تحجيم الهجرات الداخلية و الخارجية من أجل ضمان حماية أفضل للحقوق الأساسية للفرد المهاجر و تدعيم مساهمته في النمو الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى الوطني و ذلك بتشجيع الاستثمار.
- محاربة الأمية خاصة بالنسبة للإناث و تقوية التوجه نحو التعليم و التكوين المهني بالنسبة للأشخاص الذين غادروا مقاعد الدراسة في المراحل الثانوية أو المتوسطة.

[1] **Population et développement en Algérie** . Ministère de la Santé et de la population et de la reforme hospitalière. P 14
[2] Pascal Boniface**. L' Année stratégique 2007**. Dalloz . Paris .2006. p 332

خلاصة :

من خلال ما تقدم عرضه في الفصل الحالي. نستخلص أن دراسة القضايا السكانية ظهرت منذ ظهور الإنسان ، حيث طالما اهتمت بالحجم الأمثل للسكان و الذي يجب أن يتوافق مع الموارد الاقتصادية للمنطقة بما يضمن حياة كريمة لأراد المجتمع.

و مع تطور العلوم أصبحت الدراسات السكانية أكثر خضوعا للمنهج العلمي و كما سبق الذكر فقد ظهرت عدة نظريات علمية حاولت كل منها تفسير أسباب النمو السكاني و أهم العوامل المؤثرة فيه. و التي تتمثل في النمو الطبيعي و الحركات السكانية أو الهجرة سواء الداخلية و الخارجية .كما تم عرض أسباب النمو السكاني و مراحله في الجزائر و التي تم تقسيمها إلى مرحلتين هما خلال الاستعمار الفرنسي و ما بعد الاستقلال حيث تعتبر هذه المرحلتين محورتين مازالت تلقي بظلالها على سياسة التنمية في البلاد إلى غاية اليوم .

الفصل الخامس

تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة.
دراسة ميدانية بمدينة سطيف

مدينة سطيف خصائص التوسع العمراني و النمو السكاني

أولا . مميزات الموقع الجغرافي
1-الموقع
2-الموضع
ثانيا .التوسع العمراني لمدينة سطيف
1 – مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي
2 – مرحلة الاستعمار الفرنسي
3 – مرحلة ما بعد الاستقلال
ثالثا . مراحل النمو السكاني في مدينة سطيف
رابعا. مظاهر الاختلال المورفولوجي داخل المدينة
خلاصة

أولا : مميزات الموقع الجغرافي للمدينة

1- الموقع

الموقع هو مجموعة من المتغيرات التي تحدد الوضع العام للمدينة مقارنة مع المجموعات الجغرافية و الفيزيائية و الاقتصادية الكبرى أي أنه مفهوم جهوي [1].

يشمل الموقع مساحة أكبر لأنه يتضمن الأراضي التي تحيط بالمدينة و التي تعتبر جزءا من إقليمها أو ظهيرها أو قد تكون متطابقة مع حدود إقليمها في بعض الأحيان [2].

و انطلاقا من المعطيات المتوفرة حول مدينة سطيف توضح أن هده المدينة تحتل موقعا ذو أهمية إقليمية ووطنية يتضح من خلال :

أ- **المركزية** : وهي أول عنصر من عناصر الموقع كما تبينه نظرية الأماكن المركزية حيث تحتل مدينة سطيف موقعا جغرافيا هاما يتوسط إقليمي الشمال الشرقي و إقليم الوسط الجزائري و هي تعرف بعاصمة الهضاب العليا و تقع على ارتفاع ما بين 800 و 1300 م . كما أنها العاصمة الادارية للولاية .

ب- **التقاطع و الالتقاء** : تقع مدينة سطيف على محاور اتصال هامة حيث تعتبر منطقة عبور بين عدة مدن جزائرية بواسطة شبكة الطرق التي تمر بها و المتمثلة في الطريق الوطني رقم 05 الذي يربط بين الجزائر و قسنطينة ، كما يمر بها الطريق الوطني رقم 09 الرابط بينها و بين مدينة بجاية من الناحية الشمالية و الطريق الوطني رقم 28 الرابط بينها و بين مدينة بسكرة نحو الجنوب الغربي للمدينة و الطريق رقم 75 الرابط بينها و بين مدينة باتنة من الناحية الجنوبية الشرقية [3].

[1] Jean Pelletier.Villes et Urbanismes Dans le Mondes. Edition Armand Colin .Paris 4eme edition .2000. P 13

[2] Jean Pelletier.Villes et Urbanismes Dans le Mondes. .OP cit .p 14

[3] فاروق يعلى .التحضر و العلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة . دراسة ميدانية بمدينة سطيف. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري .جامعة الجزائر .ص 105.

هذا ما يسهل عملية التنقل إلى المدينة من أجل العمل أو العلاج أو للأغراض التجارية المختلفة .كما تدعمت حركة النقل بالمدينة بعد إنجار مطار 8 ماي 1945 بعين أرنات . و إنجاز الطريق السيار (شرق ،غرب) .

ج- **الاتصال** : تعتبر مدينة سطيف نقطة اتصال بين عاصمة البلاد و عاصمة الشرق ، فهي بذلك تعد موقع تلاقي و تكامل التبادلات بين هذين المجالين المختلفين اقتصاديا بالاضافة إلى التبادلات التي تحدث مع الاقليم الجنوبي.

2- الموضع

يعتبر الموضع مفهوم ذو مقياس محلي يأخذ بعين الإعتبار خاصية أو مجموعة خصائص المنطقة التي توجد فيها المدينة فهو نظريا مفهوم بسيط ومحدد ، لكن يجب معرفة المفهوم القديم و الأفكار الحديثة حول المواضع المنشأة و استعمالاتها [1].

و يعبر مفهوم الموضع عن مساحة الأرض التي تقوم عليها المدينة و التي توضح على الخرائط بدوائر صغيرة أو نقاط.[2]

المفهوم القديم للموضع هو مفهوم جغرافي يخص الوسط الفيزيائي للمدينة (مجموعة من العناصر الفيزيائية) جيولوجيا ، تضاريس ، مناخ ، شبكة مائية ، تربة ، الغطاء النباتي الذي يشكل الإطار للمدينة أما المفهوم الحديث فيتلخص في عنصرين أساسيين: المواضع المنشأة و سعة أو طاقة الموضع .

أما مدينة سطيف فتقع على أراضي منبسطة سهلة التعمير مقارنة بمدن أخرى كمدينة قسنطينة تقدر مساحة سطيف ب 127 كم2 بالإضافة إلى التجمعات الثانوية مثل عين سفيهة ، عين الطريق ، الحاسي، شوف لكداد .

[1] Jean Pelletier.Villes et Urbanismes Dans le Mondes. .OP cit .p15

[2] صبري فارس الهيتي . . **جغرافية المدن** . دار صفاء للنشر و التوزيع . عمان . الطبعة الأولى. 2010 . ص15

ثانيا : التوسع العمراني لمدينة سطيف

إن الهدف من دراسة مراحل التوسع المجالي لمدينة سطيف من شأنه إبراز مدى تأثير الزيادة السكانية على استعمال المجال ، وهذا لا يتأتى إلا بعد معرفة تاريخ المدينة نظرا لما له من أهمية في تفسير وتيرة نمو و اتساع المدينة و عليه يمكن تقسيم مراحل التوسع المجالي للمدينة إلى ثلاث مراحل متباينة تتميز كل منها بمعطيات خاصة و هي :

1- مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي :

يعود تاريخ نشأة مدينة سطيف إلى عصر ما قبل الرومان ، غير أن أول من حدد مجالها الجغرافي وأحاط بها الأسوار هم الرومان حيث تربعت على مساحة تقدر 40 هكتار ، و شهدت حركة تنموية و تنظيما إداريا و إجتماعيا خاصا كما أعطوا للمدينة صبغة جمالية و فنية و ما زالت الآثار التي خلفتها شاهدة إلى يومنا هذا من حدائق و نافورات و حمامات أرضية مثل الذي عثر عليه أثناء الاستعمار الفرنسي في حديقة رفاوي ساعد . و صبغة دينية كالمعابد المسيحية التي تمثل اليوم جامع إبن باديس بالإضافة إلى حديقة عبد القادر التي تحتوي على 200 قطعة منقوشة و أعمدة بها كتابات لاتينية تشهد كلها على حضارة مدينة سطيف.

أما في الفترة الإسلامية فلم تحض مدينة سطيف بالأهمية التي حظيت بها بعض المدن الجزائرية على غرار مدينة بجاية و تلمسان ، فلم يقم العثمانيين بأي توسيع في المدن ، بل بقيت كما كانت في ما قبل حيث اعتنوا أكثر بالمدن الساحلية و بقيت حتى الاستعمار الفرنسي محاطة بأربع أبواب هي باب بجاية ، باب بسكرة ، باب قسنطينة ، باب الجزائر .

2- مرحلة الاستعمار الفرنسي

أ- المرحلة الأولى 1839 – 1954: نشأة النواة

منذ دخول المستعمر الفرنسي منطقة سطيف ، عرفت المدينة عدة تغيرات هامة في التوسع و نمط البناء فبعد أن كانت أنقاضا لبنايات يرجع تاريخها إلى العهد الروماني تم تحويلها إلى مدينة

إستعمارية سنة 1847 حيث شهدت سنة 1843 تاريخ أول مخطط حضري لمدينة سطيف تم إنشاء مركز البريد و مسجد العتيق ، ثم أنشأ البنك سنة 1855 ثم فندق المدينة و قاعة الحفلات سنة 1856 و تم أيضا استغلال الأراضي الخصبة و منحت امتيازات لشركات أجنبية بمرسوم 26 أفريل 1863 و التي عملت على تشكيل عدة قرى محيطة بالمدينة منها عين السفيهة ، عين الطريق ، فرماتو ، الحاسي ، الباز ، عين موس .. [1].

و الملاحظ في هذه المرحلة أن المدينة عرفت نموا ملحوظا تخطى حدود أسوارها. كما عرفت إنشاء شبكة من الشوارع و الطرق و التي لا زالت معروفة إلى غاية اليوم منها Avenue Jean Jaurés الذي يعرف اليوم بشارع أول نوفمبر 1954 . كما أنشأ تجمع سكاني يتميز ببنايات فخمة من نوع الفيلا المتمثلة في حي ثليجان Beau marché (المعروف في المدينة بحي بومرشي فرانسيس) و في الجهة المقابلة لهذا الحي يوجد مساكن بائسة يشغلها الجزائريون و هي أحياء تختلف من حيث النمط العمراني و محاذية لخط السكك الحديدية كما تم السماح لبعض العائلات بالبناء في حي بلير و هو مكان يبعد نسبيا عن الأحياء التي يسكنها المعمرين عرفت هذه المرحلة إنشاء بعض المؤسسات مثل الثانويات (ثانوية قيرواني lycéé Albertini) و الكنائس .و المستشفى العسكري).

ب- المرحلة الثانية :1954- 1962

تميزت هذه المرحلة بظهور الأحياء العشوائية نتيجة للظروف التي عايشها الجزائريون حيث جلب القطاع الزراعي أعداد هائلة من العمال ، بالإضافة إلى إنخفاض الاجور و ارتفاع نسبة البطالة نتيجة سلب اراضي الجزائريين. كل هذه عوامل ساهمت في ارتفاع نسب النازحين نحو المدينة طمعا في حياة أفضل.

في هذه المرحلة نسجل ظهور عدة أحياء و تجمعات سكانية للجزائريين و التي كانت ميزتها أنها بعيدة عن الأحياء المعمرين التي يسكنها كما كانت تتميز بنمط بناء واحد يتمثل في الحارة،والتي

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: ص،119.

كانت تمتاز باكتظاظها و بساطة بنائها منها حي يحياوي المعروف بحي طانجة سنة 1954 .وحي البيرقاي سنة1956.وحي لندريولي سنة1959.وتجدر الاشارة إلى أن هذين الأخيرين كانا عبارة عن حقول للقمح قام بعض المعمرين بتجزئتها و بيعها للجزائريين.من جهته واصل المعمر الفرنسي في بناء المؤسسات التعليمية مثل مدرسة الشيخ عبدو. و المحكمة و مركز للشرطة .

وقد عرفت هذه المرحلة أيضا استفادة مدينة سطيف من المخطط الحضري أو مشروع قسنطينة و الذي يتمثل في إقامة العديد من المشاريع الإسكانية و ذلك للتخفيف من حدة الثورة. و تمثلت هذه الأحياء في حي المستقبل و الذي بني عام 1960 .حي السيلوك يحتوي على 180 مسكن و حي بلير"الهواء الجميل" 103 مسكن .وقد منحت هذه التجمعات مساحة اكبر للمدينة و التي اصبحت تقدر ب 285.15 هكتار[1].

كما عرفت سنة 1960 وضع المخطط الحضري الموجه و الذي جاء لتنظيم المجال الحضري و تصحيح نماذج التحضر الموجودة خاصة السكن و التطرق لمشاكل التهيئة.ووضع سياسة عامة للحركة الحضرية و تهيئة المجال بالإضافة إلى ذلك فقد استفادت المدينة من عدة مشاريع سكنية.

3-مرحلة الاستقلال:

بعد 132 سنة عاشها الجزائريون في فقر و تهميش و إبادة من طرف المستعمر الفرنسي، جاء الاستقلال الوطني بعد كفاح و ثورة دامت سبع سنوات و نصف.جاء ليحقق أحلام الجزائريين في حياة افضل.وفي نفس الوقت فقد كانت السنوات الموالية للاستقلال. أصعب مرحلة من ناحية التخطيط و التحكم في الزيادة الكبيرة في عدد السكان .و أيضا موجات الهجرة الريفية.و يمكن تقسيم هذه المراحل كالتالي:

[1] يعلى فاروق . مرجع سابق . ص 115

أ-المرحلة الأولى :مرحلة المخططات التنموية

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بوضع مخططات تنموية شاملة كان أولها المخطط الثلاثي 1967 إلى غاية 1970 إلا أن غاية هذه المخططات كانت بالدرجة الأولى تنمية القطاع الصناعي حيث تمركزت الأنشطة الصناعية بالمدن فزادت من عدم التوازن بين المدينة و الريف مما شجع النزوح الريفي و قد عرفت هذه المرحلة إتمام المشاريع السكنية التي كانت مبرمجة في إطار مخطط قسنطينة و التي تتمثل في :

حي الهواء الجميل 130 مسكن سنة 1962

حي السور الجديد 121 مسكن سنة 1966

حي سينستال 230 مسكن سنة 1966

حي بيزار 120 مسكن سنة 1970

حي بيزار 80 مسكن سنة 1970.[1]

و بهذا أصبحت مساحة المدينة في آخر هذه المرحلة 490.20 هكتار أي بوتيرة زيادة تقدر ب 18.82 هكتار في السنة .

ب – المرحلة الثانية : 1970 – 1985: مرحلة التجمعات السكنية الكبرى

تميزت هذه المرحلة بظهور نمط آخر من السكن و هي التجمعات السكنية الكبرى و التي جاءت لتلبية حاجات المواطنين من السكن ،علما بأن هذه المرحلة عرفت أزمة سكنية حادة . كما تميزت هذه المرحلة باتجاه المخططات التنموية نحو الاهتمام أكثر بقطاع السكن و إنجاز أحياء سكنية ذات الحجم الكبير مقارنة بسابقتها و التي لم يكن يتعدى عدد سكناتها 300 مسكن و من هذه التجمعات الجديدة :

[1] – www.Google.com.http/Setif.19.com

حي 600 مسكن

حي 750 مسكن

حي 1000 مسكن

حي 400 مسكن

حي 1014 مسكن

حي 1006 مسكن

كما عرفت هذه المرحلة انجاز بعض المؤسسات التعليمية و الخدماتية و ذلك استجابة للنمو الذي عرفته المدينة و تزايد الطلب على هذه المؤسسات و المرافق .

ج- **المرحلة الثالثة : 1985 – 1998 :الوكالات العقارية**

تميزت هذه المرحلة بظهور نمط عمراني جديد تمثل في السكنات الفردية حيث تم تجزئة بعض الأراضي و بيعها للسكان و في هذا الإطار استفادة الطبقة المتوسطة و العاملة من تخفيضات على القطع الأرضية .

في هذه المرحلة ظهر حي دالاس و قد أطلقت عليه هذه التسمية لأنه بالمقارنة مع أنماط الأبنية التي كانت سائدة في ذلك الوقت تميز هذا الحي بطراز أبينة راقي حيث كانت معظم سكناته مبنية على شكل فيلا . بالإضافة إلى تجزئة أولاد براهم و تجزئة حشمي . و تجزئة الشادلي و مرواني.

و تميزت هذه المرحلة أيضا باستغلال الجيوب و المجالات الحضرية الفارغة داخل الأحياء القديمة مثل حي يحياوي و ذلك لإنشاء مشاريع سكنية جديدة أو لإقامة مرافق ضرورية للسكان ، و قد سجلت سنة 1990 أكبر توسع للمدينة حيث أصبحت مساحتها تقدر ب 2073 هكتار بالإضافة إلى 1009 هكتار تتربع عليها مشاريع الوكالات العقارية .[1]

[1] الوكالة العقارية لولاية سطيف: **مخططات الكتلة للتحصيصات**

كما توسعت خلال هذه المرحلة منطقة النشاطات الاقتصادية و قد شهدت سنوات التسعينات إقبالا كبيرا للسكان من جميع أنحاء الوطن بسبب الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد في حين تميزت مدينة سطيف بالاستقرار الأمني الأمر الذي زاد من الضغط السكاني الذي شهدته المدينة .

و تجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته الوكالات العقارية في عملية المضاربة و رفع الأسعار داخل المدينة ولأن المدينة على حد قول أحد المهندسين المعماريين هي كائن حي لابد له أن ينمو فقد اتجه عدد كبير من سكان المدينة للتوسع في أطرافها عين الطريق وفرماتو و التي استفادت من تحصيصات سكنية و الحاسي و نحو بلديات أخرى مثل مزلوق و عين أرنات .

كما عرفت سنة 1995 تخصيص قطع أرضية أخرى في كل من عين الطريق و فرماتو و الحاسي و السفيهة وذلك نتيجة لاستيلاء الوكالات العقارية على معظم القطع الأرضية في المدينة ، و خلال هذه المرحلة أيضا تزودت المدينة بعديد من المرافق مثل الفنادق و الأسواق و المؤسسات التعليمية ...

د-المرحلة الرابعة من 1998 إلى يومنا هذا

عرفت هذه المرحلة ظهور نمط آخر للسكن و هو السكن التساهمي و الذي كان نتيجة لقرار الوزاري الصادر في 15 مارس 1998. يتمثل هذا النمط من السكن في عملية مساهمة بين الدولة و المواطن في عملية بناء و إمتلاك مسكن و هو موجه للطبقات التي لا تستطيع شراء مسكن حيث يقدم الصندوق الوطني للسكن مساهمة مالية لكل مستفيد من هذا السكن.

لم تتغير ملامح أزمة السكن في المدينة إلا هذه المرحلة أين أحدث نمط السكن التساهمي تحت إشراف والي ولاية سطيف السيد نور الدين بدوي و الذي أعطى إشارة إنطلاق الشطر الأول من البرنامج الموجه للسكن التساهمي بحصة 7000 وحدة تنجزها 60 مؤسسة بناء إختارتها السلطات الولائية .[1]

[1] رسالة والي ولاية سطيف .مجلة سيتيفيس . العدد الثاني . مارس . 2005

و قد عرفت مدينة سطيف عدة مشاريع للسكن التساهمي تمركزت أغلها في حي الهضاب الموسع و حي 500 مسكن الفيراي و قد أحدث هذا النمط من السكن فرقا حقيقيا في عدد المساكن المنجزة في العشرية الأخيرة و هي المرحلة التي عرفت أكبر إنجاز لمشاريع سكنية فبالإضافة إلى صيغة السكن التساهمي عرفت المدينة عدة مشاريع السكن الاجتماعي و التي تموقعت في حي الهضاب و شوف لكداد بالإضافة إلى عين الطريق و عدة مشاريع سكنية في إطار القضاء على السكنات الهشة .حيث وصل عدد المساكن في سنة 2005 إلى 209311 مسكن بما فيها المساكن الفردية و السكن الجماعي بمعدل إشغال المسكن قدر ب 7.14 حيث عرفت سنة 2004 إنجاز 5683 سكن ما بين سكن تساهمي و سكن إجتماعي. [1]

ثالثا : مراحل النمو السكاني في مدينة سطيف

إعتمدنا في تناول مراحل النمو السكاني في مدينة سطيف و التجمعات السكانية المحيطة بها على نتائج الإحصاءات العامة للسكن و السكان منذ الاستقلال وحيث عرفت المدينة تطورا ملحوظا في عدد السكان و الذي نبرزه في مراحل كما يلي :

1. المرحلة الأولى **1954**– **1966** : قدر عدد السكان في مدينة سطيف في هذه المرحلة ب 88212 ساكن بالإضافة إلى 1090 ساكن بتجمع فرماتو أما معدل النمو السنوي فقد قدر ب 7.88% .
2. المرحلة الثانية **1966** –**1977** :عرفت هذه المرحلة ظهور عدة تجمعات ثانوية محيطة بالمدينة و تزايد عدد سكانها بنسبة كبيرة ، حيث قدر عدد سكان المدينة ب 126020 ساكن و الحاسي ب 452 و شوف لكداد ب 886 و تزايد عدد سكان فرماتو إلى 1906 ساكن و تجمع عبيد علي 317 و عين الطريق ب 575 في قدر معدل النمو الطبيعي ب 5.2%.
3. المرحلة الثالثة **1977** – **1987**: شهدت هذه المرحلة ظهور تجمع سكاني عشوائي هو قاوة . و نمو تجمع السفيهة بشكل كبير حيث قدر عدد سكان المدينة في هذه المرحلة 167498 ، أما

[1] Monographie wilaya de Setif . P7

تجمع قاوة فقد بلغ عدد سكانه ب 443 ساكن . و قد عدد السكان السفيهة ب 649 ساكن و قدر عدد سكان المدينة في نهاية المرحلة ب 179384 ساكن بمعدل نمو قدر و التجمعات الثانوية و الأحياء العشوائية .

4. المرحلة الرابعة **1987 –1998** :عرفت هذه المرحلة تزايد كبير في عدد السكان و الذي كان نتيجة لتوافد أعداد كبيرة من الأفراد إلى المدن طلبا للعمل و السكن و قد قدر عدد سكان المدينة في نهاية هذه المرحلة ب 211859 ساكن و الحاسي ب 1339 ، و شوف لكدادب 5623 و فرماتو ب 4883 و عبيد علي 1002 ، قاوة 1006 السفيهة 977 و عين الطريق ب 6303. ليصبح عدد سكان المدينة بالإضافة إلى التجمعات الثانوية 232992 بمعدل نمو قدر ب 2.16 %.

يوضح الجدول الموالي توزيع الكثافة السكانية عبر التجمعات الثانوية لمدينة سطيف

جدول رقم (7) يوضح توزيع عدد السكان عبر مدينة سطيف و التجمعات الثانوية المحيطة بها

التجمعات	عدد السكان 1998 نسمة	المساحة 1998 هكتار	الكثافة السكانية (نسمة/ هكتار)
مدينة سطيف	211859	2210	95.86
الحاسي	1339	22.77	58.8
فرماتو	4883	51.57	95.05
شوف لكداد	5623	71	79.2
عين الطريق	6303	73.4	85.87
قاوة	1006	15	67.06
عبيد علي	977	13	75.15
عين السفيهة	1002	37.67	45.63
المجموع	232992	2497.41	93.29

المصدر: التعداد العام للسكن و السكان 1998.

أما في سنة 2005 قدر عدد السكان المدينة ب 272371 ساكن [1]. و في سنة 2008 فقد قدر عدد السكان ب 288461 ساكن [2].

ويوضح الجدول الموالي توزيع عدد السكان المدينة حسب الأحياء وفق إحصاء 2008.

جدول رقم (8) يوضح توزيع عدد سكان المدينة حسب إحصاء 2008

إسم الحي	عدد السكان
حي يحياوي	28326
حي الهضاب	9222
حي القصرية	5709
حي المعبودة	6349
حي حشمي	20296
حي أولاد براهم	9249
حي عين تبينت	10770
حي ثليجان	6294
حي بيزار	5958
حي 1000 مسكن +20أوت	5948
حي 750 مسكن	8207
حي عمر دقو	3863
وسط المدينة	9234

[1] Monographie Wilaya de Setif. P6

[2] مديرية الإحصاء و الإعلام الآلي لبلدية سطيف .

حي كعبوب	4574
حي 600 مسكن	8000
1014 مسكن	6589
حي بيلير	7760
حي 500 مسكن	9232
حي لعرارسة	8380
شوف لكداد	7688
قاوة	1521
عين الطريق	12433
الحاسي	2359
فرماتو	6804
عبيد علي	983

المصدر: مديرية الإحصاء و الإعلام الآلي لبلدية سطيف.

رابعا : مظاهر الاختلال المورفولوجي في مدينة سطيف

لقد كان لنمو السكان في المدينة الجزائرية و كبر حجم الحركات السكانية منها و إليها تأثير كبير على تركيب المدينة من حيث مواقع المنطق السكنية و مواقع مناطق المرافق العمومية و الخدماتية و حتى المناطق التجارية ، مدينة سطيف هي الأخرى عرفت نموا غير ملامحها و طمس موروثها المعماري فأصبح النمو العمراني يستجيب لمتطلبات السكان من سكن و مرافق خدماتية و ذلك على حساب صورة المدينة الجمالية و خصائصها الثقافية و الحضارية حيث أنتج ذلك نسيجا عمرانيا مختلا تتداخل فيه أنماط ابناء و أشكالها فيما بينها . و قد كان هذا التأثير على عدة أصعدة نذكرها في ما يلي :

1 . على الصعيد الأول: تعدد أشكال النمو العمراني

و هو يعبر عن تأثير الكثافة السكانية المتمركزة في المدينة والتي تمثل طلبا متزايدا على السكن خاصةالسكن الاجتماعي و التساهمي لذلك نجد في السنوات الأخيرة إستغلال جميع الجيوب و المجالات الحضرية داخل المدينة بغرض توفير أكبر قدر ممكن من السكنات فعند إجراء مقارنة بين حدود المدينة في سنة 1998 و حدودها في سنة 2008 نجدها قد اتسعت بشكل كبير خاصة من الجهة الشمالية الشرقية و إذا تسائلنا عن نوع هذا الامتداد نجده في أغلبه إمتداد أفقي أما في داخل المدينة فقد تم إستغلال جميع المجالات الفارغة لانجاز مشاريع السكن التساهمي مثلا في حي المعبودة .أو لإنجاز بعض المرافق الخدماتية مثل حي تبينت حيث إستغل المجال الفارغ في إنجاز مديريات الولاية .

أما في التجمعات المحيطة بالمدينة فتميزت بامتداد أفقي و ذلك على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها مثل السفيهة حيث استفاد بعض المشتشركين في التعونيات الفلاحية من قطع أرضية لبناء مساكن و في عين الطريق و التي عرفت عدة مشاريع موجهة للقضاء على السكنات الهشة في وسط المدينة .و الملاحظ في جميع هذه التجمعات الثانوية هوإختلال النسيج العمراني و انتشار مظاهر التريف و مظاهر البؤس التي تعكسها الواجهات غير المكتملة و الشوارع غير المعبدة و غير المنتظمة .

و تبين نتائج الإحصاء العام للسكن و السكان لسنة 2008 التوزيع الإجمالي لحظيرة السكن للأسر العادية و الجماعية لبلدية سطيف كما يلي :

جدول رقم (9)يبين التوزيع الاجمالي لحظيرة السكن لبلدية سطيف حسب إحصاء 2008

البلدية	التجمع الحضري الرئيسي	التجمع الحضري الثانوي	المنطقة المبعثرة	المجموع
سطيف	54491	6652	701	61844

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

و يوضح الجدول الموالي توزيع المساكن المشغولة حسب نوعية البناء:

جدول رقم (10) يبين توزيع المساكن المشغولة حسب نوعية البناء حسب إحصاء 2008

البلدية	العمارة	المسكن الفردي	المسكن الفردي	المسكن الآخر	البناية القصديرية	غير مصرح بها	المجموع
سطيف	17792	24430	2145	189	1838	973	47367

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية .

2. الصعيد الثاني : إنتشار واسع للنمط الفوضوي

عرفت مدينة سطيف نموا كبيرا في الأحياء القصديرية خاصة خلال العشرية الأخيرة حيث ظهرت فكرة إعتبار المسكن القصديري كمرحلة أولى للحصول على سكن شرعي و محترم و يعتبر الحي العشوائي بشوف لكداد أكبر الأحياء العشوائية التي تتموقع على أطراف المدينة و الذي جذب إليه سكان من جميع أنحاء الوطن تقريبا و الذين جاؤوا طلبا للعمل خاصة في مجال البناء و التجارة خاصة في سوق الخضر و الفواكه و أمام عدم القدرة على شراء مسكن لائق يلجأ معظم هؤلاء الوافدين إلى بناء مسكن كمرحلة أولى ، ثم يقوم هؤلاء الوافدين في مرحلة ثانية بجلب عائلاتهم و أقاربهم مما يخلق جوا إجتماعيا جديدا .

و يتميز حي قاوة الفوضوي الذي يقع في منطقة قاوة مابين تجمع فرماتو و حي بوسكين و الذي يضم هو الآخر سكان من خارج الولاية بالإضافة إلى سكان من وسط المدينة و الذين استقروا في هذا الحي لنفس الأسباب . أما فيما يخص تجمع بير النسا العشوائي فإنه يضم مجموعة من السكان الذين قدموا من ولاية المسيلة خلال الثورة الزراعية لأجل العمل و الذين هم يقيمون فيه منذ ذلك الوقت في ظروف أقل ما يمكن أن نسميها بالمزرية . و فيما يخص حي عين الطريق فإن أغلبية سكانه هم من المدينة الذين يعانون من أزمة السكن و الذين وجدوا في هذا الحي المتنفس الوحيد للأزمة التي يعيشونها.

3. الصعيد الثالث : الخصائص الإجتماعية للسكنات

ومن ناحية أخرى فقد كان للنمو السكاني الذي عرفته المدينة خاصة بفعل الهجرة ودخول أصحاب رؤوس الأموال حيث أصبحت الأحياء السكنية تعبر عن الطبقية في المجتمع الجزائري بحيث من خلال ملاحظة الشكل الخارجي للمسكن يمكن تحديد الخصائص العامة لساكنيه فأصحاب الطبقة الراقية الذين يتفنون في تعمير فيلاتهم على أرقى طراز معماري دون الحاجة إلى ترك محلات تجارية و حتى ترك مجال لتعمير مستقبلي كما نجدهم في السكن الجماعي في سكنات ترقوية و التي يمكن تميزها من خلال مساحتها الواسعة و طرازها المعماري و من خلال واجهاتها البورجوازية .في نفس الوقت نجد بعض الأحياء السكنية التي تغير لون طلائها و أصبح باهتا كما ساهم السكان في تغيير الواجهات الخارجية حسب الحاجة إليها كما أن التصميم الخارجي للعمارة يوحي بأنها سكن إجتماعي أنجز في أسرع مهلة ممكنة كما أن المساحة المخصصة لتلك السكنات تعبر هي الأخرى عن ذلك أي عن الوضعية الاجتماعية للسكان .كما أن الزائر لأحياء السكن التساهمي يلاحظ درجة النظام و النظافة داخل الحي و ذلك لمستوى التفاهم بين السكان و الذي إنعكس إيجابا على المظهر الخارجي للحي .

أما على مستوى السكنات الفردية فإننا أصبحنا نلاحظ اليوم ظاهرة جديدة تتمثل في تعدد الأبواب للمسكن الواحد و الذي يوحي بإنقسام العلاقات الاجتماعية و الاتجاه نحو الفردية كما أن الطلب المتزايد على السكن يوحي بتزايد الأسر النووية .

خلاصة

من خلال ما تقدم عرضه نستنتج أن الموقع المميز الذي تحتله مدينة سطيف و الذي أسهم بشكل كبير في جذب عدد كبير من الأفراد إليها باختلاف أصولهم الفكرية و الاجتماعية و مستوياتهم الاقتصادية

و قد أدى هذا العامل إلى نمو السكان و تزايد عدد الأحياء السكنية بها و ظهور مناطق حضرية جديدة تلبية لطلب السكان في التوسع حيث عرفت المدينة خلال مراحل زمنية مختلفة توسعات عمرانية كبيرة خاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت اتساعا في كل الاتجاهات.و قد نشأت هذه الأحياء محيطة بالنواة الأولى للمدينة .

كما كان للنمو السكاني الذي عرفته المدينة تأثير كبير عليها من خلال تغير أنماط البناء و تعددها ومن خلال ظهور وتنامي الأحياء العشوائية.

الفصل السادس

الإطار المنهجي للدراسة

أولا : مجالات الدراسة

1- المجال البشري

2 - المجال الزمني

3 - المجال المكاني

ثانيا : منهج الدراسة

ثالثا : أدوات جمع البيانات

1- الملاحظة

2- المقابلة

3- الاستمارة

4- الوثائق و السجلات

رابعا : العينة وحجمها و كيفية اختيارها

خامسا : خصائص العينة .

خلاصة

أولا: مجالات الدراسة

1.المجال الزمني للدراسة : يمكن تقسيم المجال الزمني للدراسة إلى مجالين الأول و هو المتعلق بالجانب النظري للدراسة و الذي كان إبتداءا من شهر أكتوبر 2008 إلى غاية جوان 2010 حيث واجه الباحث صعوبة في إيجاد المراجع حول موضوع الدراسة ، أما بالنسبة لاستخدام أداة الملاحظة فقد كانت على طول مرحلة البحث منذ الموافقة على مشروع البحث إلى غاية إنهاء البحث . أما بالنسبة لفترة إجراء المقابلات فقد كانت خلال شهري جانفي و فيفري من سنة2011.

2. المجال الجغرافي للدراسة : و هو يمثل مجتمع البحث و المجال العام للدراسة و في هذه الدراسة تمثل مدينة سطيف بأحيائها المختلفة .و كما سبق الذكر تعد مدينة سطيف من المدن الداخليةالشرقية للبلاد التي عرعرفت نموا حضريا سريعا نتج أساسا عن النزوح الريفي بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان للسكان و لقد أخذنا مدينة سطيف بجميع أحيائها حتى نتمكن من رصد جميع مظاهر الاختلال المورفولوجي2011.

3 . المجال البشري : بلغ عدد سكان مدينة سطيف حسب تعداد سنة 2008 288461 نسمة بعد أن كان 211859 نسمة سنة 1998 و يمثل المجال البشري سكان أحياء المدينة و الذين لهم تأثير في رسم ملامحها و ذلك من خلال علاقاتهم الاجتماعية و أساليب عيشهم .

ثانيا : منهج الدراسة

لا يمكن لأي دراسة الوصول إلى تحقيق أهدافها ،إلا إذا اتبع الباحث مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تمكنه من الوصول إلى المعطيات الازمة للدراسة.وتتمثل هذه الإجراءات بداية في اختيار المنهج المناسب و تحديد الأدوات التي يتطلبها هذا المنهج و التي تساعده في عملية جمع البيانات و الحقائق حول الظاهرة المدروسة.

ويعرف المنهج العلمي بأنه جملة المبادئ و القواعد و الإرشادات التي يجب على الباحث إتباعها من بداية البحث إلى نهايته.للكشف عن العلاقات العامة و الجوهرية و الضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة[1].

ولما كان المنهج الذي يتبعه أي باحث اجتماعي في دراسته لأي ظاهرة لابد وأن يرتبط بطبيعة الموضوع، فإنه من العسير اختيار منهج معين مناسب للظاهرة موضوع الدراسة .وانطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة و فرضياته و أهدافه فقد اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي و الذي يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد،أو أحداث أو أوضاع معينة،بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة و أثارها و العلاقات التي تتصل بها.و تغيرها و كشف الجوانب التي تحكمها[2].

و يعرف أيضا بأنه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية، أو سكان معينين.كما أنه وصف للظاهرة و تصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها و تحليلها و إخضاعها للدراسة الدقيقة[3].

و في الدراسة الحالية يستخدم المنهج الوصفي كمنهج أساسي .ذلك لطبيعة الموضوع و أهداف الدراسة الذي يستلزم الوصف و التحليل لمظاهر الاختلال المورفولوجي لمدينة سطيف.

بالإضافة إلى استخدام طريقة المقارنة و ذلك بغرض الوقوف على مراحل نمو المدينة و مقارنتها بالمرحلة الأخيرة (1998–إلى غاية اليوم) و ذلك لمعرفة أهم التغيرات المورفولوجية التي عرفتها مدينة سطيف.

[1] بلقاسم سلاطنية حسان جيلاني .منهجية العلوم الاجتماعية دار الهدى للطباعة و النشر .دون طبعة . 2004.ص 27

[2] نفس المرجع . ص 168.

[3] عمار الطيب كشرود.البحث العملي و مناهجه في العلوم الاجتماعية . الطبعة الأولى. دار المناهج للنشر و التوزيع .الأردن .. 2007. ص 228

كما نستعين بالطريقة الإحصائية كطريقة مساعدة على تحليل البيانات التي يتم جمعها عن طريق أدوات جمع البيانات من خلال تفريغها و تبويبها في الجداول و تمثيلها بيانيا هذا ما يسمح بإظهار نتائج الدراسة بصورة تقديرية و واضحة.

ثالثا:أدوات جمع البيانات

يؤكد علماء المنهجية بأنه كلما استخدم الباحث أدوات أكثر في عملية جمع البيانات كلما توصل إلى نتائج أكثر موضوعية و دقة.و نظرا لطبيعة الموضوع و التي فرضت علينا استخدام الأدوات التالية لجمع البيانات و المعطيات حول الظاهرة.

1. الملاحظة:

لقد أجمع علماء المنهجية على أن عملية الملاحظة العلمية ليست من العمليات البسيطة و المباشرة،بل هي من العمليات المعقدة التي تتطلب تخطيطا دقيقا و تقوم على أساس الاختيار المتعمد لبعض المظاهر أو الجوانب الهامة التي يرغب الباحث في ملاحظتها في موقف معين و في فترة معينة[1].

وقد كان الدافع الأساسي لاختيار الملاحظة كأداة بحثية باعتبار أن ظاهرة تغير موفولوجية المدن الجزائرية هي ظاهرة مرئية بالدرجة الأولى تستدعي ملاحظة الشكل العام للمناطق السكنية و الطراز العمراني.

و كذلك تسمح الملاحظة المرئية المبنية على أسس علمية بملاحظة التداخل بين الأنماط العمرانية المختلفة و التي تنتج مظهرا مورفولوجيا مشوها .

كما ساعدتنا أداة الملاحظة في المقارنة بين المعطيات الواقعية و الميدانية و بين تلك التي استقيناها من المصادر الأخرى كالمقابلة و الوثائق و السجلات .

و بما أن الباحث معايش لهذه الظاهرة.و مجال الدراسة هو مكان إقامة الباحث الأمر الذي يسهل القيام بعملية الملاحظة و قد استمرت عملية الملاحظة طيلة الدراسة و ذلك لرصد مختلف

[1] عمار الطيب كشرود . مرجع سابق . ص 178

المظاهر العمرانية المشوهة لصورة المدينة خاصة في التجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة وفي بعض أحياء المدينة .

2.المقابلة:

تعتبر المقابلة من بين الوسائل الهامة لجمع البيانات و المعطيات عن موضوع الدراسة.

فالمقابلة هي من الأساليب البحثية التي تتضمن جمع البيانات عن طريق التفاعل الشفوي المباشر بين الباحث و المبحوث ومن خلال هذه الدراسة تم استعمال المقابلة لجمع معطيات و المعلومات التي يتعذر جمعها عن طريق الملاحظة و الاستمارة. خاصة فيما يخص آراء المختصين حول الاختلال المورفولوجي لمدينة سطيف و تتمثل في المقابلات التي أجريت مع بعض المسئولين على مختلف المصالح و الهيئات المختصة في تسيير المدينة و التي بحوزتها معلومات لها علاقة بموضوع الدراسة و التي تتمثل في . مديرية البناء و التعمير . بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مهندسين معماريين وأساتذة مختصين في علم الاجتماع الحضري.

2. الإستمارة بالمقابلة :

تستعمل هذه الأداة في عملية جمع المعلومات حين يتعذر على الباحث إرسال الاستمارة نظرا للمستوى التعليمي لبعض المبحوثين و التي تتعذر عليهم فهم الأسئلة و الإجابة عليها دون شرح.

و هي نوع من أنواع الاستمارة حيث يقوم الباحث بمقابلة المبحوثين و ملأ الاستمارة وفقا لأجوبتهم عليها حيث تتيح إمكانية الشرح و تسجيل مباشرة إجابة المبحوث و هي وسيلة مهمة لأنها تجمع بين الاستمارة و المقابلة و قد تم تطبيق هذه الأداة مع الأسر المقيمة في الأحياء العشوائية .و بعض الأسر المقيمة بالأحياء السكنية الجديدة .

و قد استخدمنا نوعين من الاستمارة الأولى خاصة بسكان المناطق العشوائية و الثانية خاصة بسكان الأحياء الجديدة و اشتملت استمارة المقابلة على 35 سؤالا موزعة على أربع محاور كالتالي:

المحور الأول: محور البيانات الشخصية

و يتضمن أسئلة متعلقة بمكان الإقامة، السن، الجنس، الحالة المدنية، نوع الأسرة، أصل الأسرة، تاريخ أول إقامة في المدينة، و نوعية المسكن.

المحور الثاني: محور بنية الحي و تأثيرها على طبيعة الحياة فيه

و يتضمن أسئلة حول مدى الرضا عن الإقامة في الحي، بعد الحي عن وسط المدينة، مدى مساهمة الحي في تنشيط المدينة، وظيفة الحي، التصميم الخارجي للحي، مدى مناسبة الحي للإقامة.

المحور الثالث: حول تصميم المسكن وتأثيره على طبيعة الحياة فيه

و يتضمن أسئلة حول التصميم الخارجي للسكن ، وجود مشكلة في تصميم الشقة ، ملائمة المسكن لاحتياجات الساكن من حيث عدد الأفراد و الفصل بين الذكور و الإناث ، و لاستقبال الضيوف .تأثير المسكن على الانجاب . و حول إجراء تعديلات على تصميم الشقة ، أهمية الشرفة بالنسبة للساكن و أسباب غلقها و مدى وعي الساكن بضرورة الحفاظ على المظهر الخارجي للعمارة .

أما فيما يخص الاستمارة الموجهة لسكان المناطق العشوائية فقد كانت أسئلة هذا المحولر كالتالي :

تمحورت الأسئلة عن مدة الاقامة في هذا الحي ، عدد غرف المسكن ، و عن توفر المسكن على ضروريات الحياة من كهرباء و غاز و شبكات الصرف الصحي . و عن الأسباب التي دفعتهم للإقامة في هذه الأحياء وأسئلة عن امتلاك المسكن و أهم التعديلات التي أجريت عليه و عن صورة المسكن بالنسبة للمدينة .

المحور الرابع : طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الحي

و يشتمل هذا المحور على سبعة أسئلة متعلقة بطبيعة العلاقات بين الجيران وأسباب النزاع إن وجد وعن أهم محددات العلاقة مع الجيران .

4 – **الوثائق والسجلات:**

وتمّ الاستعانة بها لجمع المعلومات التي يتعذر الحصول عليها باستعمال الأدوات الأخرى، وتستهدف هذه الأداة المعلومات الموجودة داخل المصالح والهيئات المختصة، وتتصل عامة بالجانب الديمغرافي للمدينة والإحصاءات المتعلقة بعدد السكان في المدينة.

رابعا: العينة و كيفية اختيارها

من المعروف أنه في جميع البحوث الاجتماعية لا يستطيع الباحث أن يدرس و يستجوب جميع أفراد المجتمع الذي يدرسه لذلك فإنه يقوم بأخذ عينة ممثلة لهذا المجتمع .لذلك يعتبر تحديد العينة من أصعب الخطوات التي تواجه الباحث خلال عملية جمع البيانات الميدانية لبحثه حيث أنها تتطلب دقة كبيرة في اختيارها و تحديد حجمها .

كما أن طبيعة الوحدات الإحصائية و حجمها و مدى تجانسها من حيث الظاهرة التي ندرسها و البيانات المطلوبة و الإمكانات البشرية الفنية المتوافرة كلها تساعد مصمم البحث على اختيار النوع المناسب من العينات كالعينة العشوائية البسيطة أو الطبقية أو المنتظمة ...و يجب على الباحث أن يختار العينة بدقة حيث تعطيه نتائج ممثلة للواقع نظرا لأن هذه النتائج تختلف من نوع لآخر بسبب الأساليب المختلفة التي يتبعها الباحثون في الاختيار و التقدير .[1]

و نظرا لطبيعة الموضوع المتمثل في دراسة تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة و التي تستوجب علينا جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات حول مظاهر الاختلال المورفولوجي و أراء المختصين نحوها بالإضافة إلى أراء السكان المعايشين لها فإنه من الصعب إتباع تقنية معينة سوى تقنية العينة المقصودة و التي تتمثل في اختيار عدد من الأفراد نظرا لأنهم يوفون غرض الدراسة و الذين تتوفر فيهم شروط محددة .

[1] عمار الطيب كشرود .مرجع سابق .ص 153

و تعتبر العينة المقصودة أو القصدية عملية استخدام الباحث لمعيار أو حكم خاص من جانبه حيث يتمكن من تكوين عينة بواسطة إختيار مجموعة من الأشخاص.

فالعينة المقصودة هي العينة المكونة من العناصر المنتقاة بطريقة مدروسة على أساس بعض المتغيرات حتى تكون ممثلة للسكان الذين سحبت منهم .[1]

و قد تم اختيار الأحياء التي توجد بها مظاهر مشوهة لمورفولوجية المدينة سواء من خلال طراز المباني أو مواقعها أو وظائفها و قد تم التركيز على التجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة كونها تشتمل على أكبر قدر من هذه المظاهر خاصة الأحياء العشوائية كما تم التركيز على التوسعات الحضرية الجديدة مثل الهضاب و حي الفيراي و ذلك بالنسبة لأداة الملاحظة .

أما بالنسبة لأداة المقابلة فقد تم اختيار مجموعة من المختصين و الذين لهم آراء و معلومات حول الموضوع و تتمثل هذه المجموعة في أستاذين بقسم علم الاجتماع .و أستاذ بقسم الهندسة المعمارية و مهندس معماري بالإضافة إلى مسؤول بالمجلس الشعبي البلدي (مفتشية التهيئة و التعمير).

و فيما يخص أداة الاستمارة بالمقابلة و التي لجأ إليها الباحث بغرض جمع المعطيات حول وظيفة المباني و الأحياء خاصة بالتوسعات الحضرية حيث قام الباحث بإجراء 66 مقابلة مع سكان بعض الأحياء و التي تمثلت في حي الهضاب الموسع بمختلف أحيائه التساهمية و الاجتماعية sociale و حي 300 مسكن و 500 مسكن بما فيها الأحياء التساهمية . كما قام الباحث بإجراء 24 مقابلة مع أسر مقيمة بأحياء عشوائية في كل من شوف لكداد و عين الطريق بير النسا و فرماتو .

[1] عبد الفتاح مراد . مرجع سابق. ص 1254

خامسا: خصائص العينة

جدول رقم (11) يبين توزيع المبحوثين وفق السن

الجنس / الفئات العمرية	ذكور		اناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
] 30 – 20]	12	%13.33	4	%4.44	16	%17.77
] 50 – 35]	38	%42.22	22	%24.44	60	%66.66
] 65 – 50]	8	%8.88	2	%2.22	10	%11.1
فوق	4	%4.44	–	–	4	%4.44
المجموع	62	%68.87	28	%31.1	90	%100

يبين الجدول أعلاه أن الفئة العمرية 35–50 سنة تضم أكبر عدد من المبحوثين مقارنة ببقية الفئات و ذلك سواء بالنسبة للذكور أو الاناث حيث نجد 38 مبحوث بنسبة مئوية تقدر ب 42.22% بالنسبة للذكور و بتكرار 22 و نسبة مئوية قدرت ب 24.44%بالنسبة للإناث .

في حين تأتي الفئة العمرية 20–35 في المرتبة الثانية حيث نجد بتكرار يقدر ب 12 و نسبة مئوية قدرت ب13.33 % بالنسبة للذكور و بتكرار 4 و بنسبة مئوية تقدر ب 4.44 % بالنسبة للإناث .

و في المرتبة الثالثة جاءت الفئة العمرية 50–65 سنة بتكرار 8 و بنسبة مئوية قدرت ب 8.88 % بالنسبة للذكور و بتكرار 2 و بنسبة مئوية قدرت ب 2.22 %بالنسبة للإناث .و في الأخير جاءت الفئة العمرية 65 سنة فما فوق بتكرار 4 و بنسبة مئوية تقدر ب 4.44 % بالنسبة للذكور .

من خلال الجدول السابق نستخلص أن أغلب المبحوثين سواء بالنسبة للذكور أو الإناث يتمركزون في الفئات العمرية من 20 إلى 50 سنة و هو سن تكوين الأسر و خاصة النووية و التي تنتشر بشكل كبير في الأحياء قيد الدراسة .

كما نجد انخفاض عدد المبحوثين في الفئات العمرية أكبر من 50سنة و هذا ما نفسره باتجاه الأسر الجزائرية إلى نمط الأسر النووية حيث يكون عمر رب الأسرة لا يتجاوز 50 سنة حيث استفادت من سكنات تساهمية أو سكنات اجتماعية أما بالنسبة للفئات العمرية أكبر من 50 سنة فهي تتمثل في أصول بعض الأسر الممتدة .

جدول رقم (12) يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

الجنس / المبحوث	ذكور		اناث		المجموع	
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ابتدائي و أقل	7	%7.77	1	%1.11	8	%8.88
متوسط و ثانوي	29	%32.22	13	%14.44	42	%46.66
جامعي	26	%28.88	14	%15.55	40	%44.43
المجموع	62	%68.11	28	%31.1	90	%100

يبين الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى إبتدائي قدرت ب 8.88 % أي بتكرار 7 و نسبة قدرت ب 7.77 % بالنسبة للذكور و بتكرار 1 و نسبة مئوية قدرت ب 1.11 % بالنسبة لإناث . و قد كانت نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى متوسط و ثانوي 46.66 % و هي أكبر نسبة للمبحوثين

حيث قدرت نسبة الذكور ب 32.22 % بتكرار 29 مبحوث و بتكرار 13 و نسبة مئوية قدرت ب 14.44 % بالنسبة للإناث .

أما فيما يخص المستوى الجامعي فقد بلغت نسبة المبحوثين الذين لديهم هذا المستوى ب 44.43% أي بتكرار 26 مبحوث و نسبة قدرت ب 28.88 %بالنسبة للذكور و بتكرار 14 و نسبة قدرت ب 15.55 % بالنسبة للإناث .

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية سكان هذه الأحياء هم من عمال و موظفين و الذين استفادوا من سكنات جديدة (تساهمية) و تختلف و وظائفهم بين العمال بالمصانع و الموظفين لدى مختلف الهيئات الحكومية و الأطباء و المعلمين و أساتذة.

جدول رقم (13) يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
أعزب	6	6,66%
متزوج	80	88,88%
مطلق	4	4,44%
المجموع	90	100%

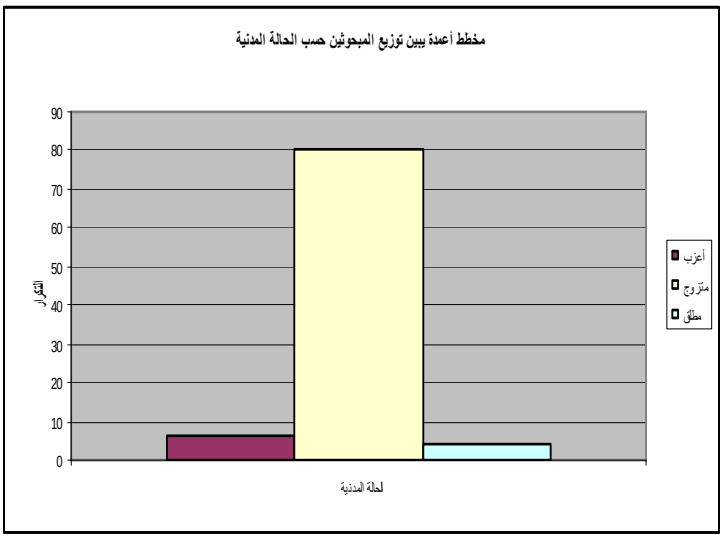

يتبين من الجدول السابق أن أغلب المبحوثين سواء كانوا ذكورا أو إناثا هم متزوجون حيث نجد أن 80 مبحوث و بنسبة مئوية 88.88 % متزوجين . ثم نجد فئة العزاب في المرتبة الثانية بتكرار 6 و نسبة مئوية قدرت ب 6.66 %و في المرتبة الثالثة نجد فئة المطلقين بتكرار 4 و بنسبة مئوية قدرت ب 4.44 %.

و يمكن أن نستخلص من الجدول السابق أن الفئة السائدة هي فئة المتزوجين أو أرباب الأسر و هو ما يخدم موضوعنا الحالي بحيث نبحث عن رأي الأسر مكان إقامتهم و تأثير المسكن على أفراد الأسرة (من حيث الاتساع و تصميم المسكن و أماكن اللعب .....) .

و فيما يخص الفئتين الأخريين التي كان مكان إقامتها في الأغلب أحياء عشوائية حيث اتخذوا من المساكن القصديرية مساكن لهم بسبب عدم وجود مكان لإقامة فيه بعد الطلاق أو الرغبة في الحصول على سكن لائق بالنسبة للعزاب.

جدول رقم (14) يبين توزيع المبحوثين حسب أصل الأسرة

أصل الأسرة	التكرار	النسبة
المدينة	62	68,88%
الريف	22	24,44%
خارج الولاية	6	6,66%
المجموع	90	100%

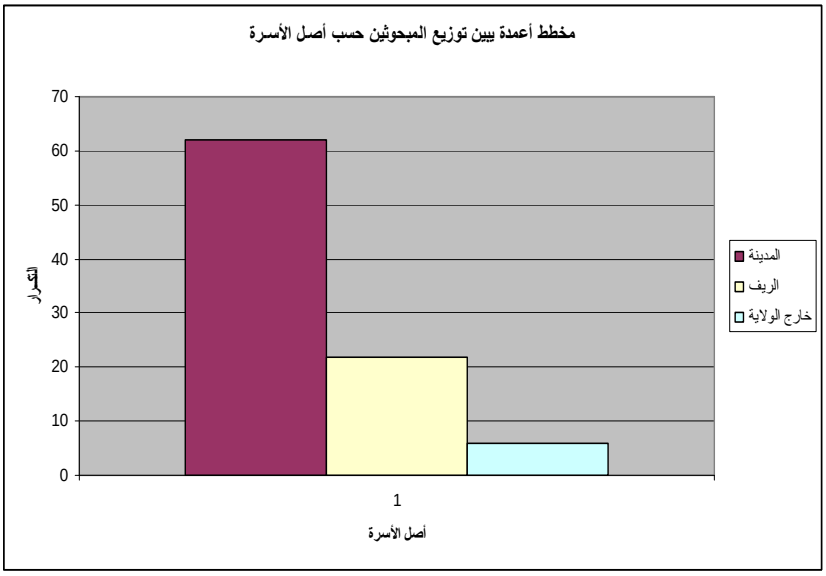

يتبين من خلال الجدول السابق أن أغلب الأسر التي إخضاعها للدراسة الميدانية من أصل حضري أو المدينة و ذلك بتكرار قدر ب 62 و نسبة مئوية قدرت ب 68.88 %.كما أن عدد الأسر التي هي من أصل ريفي هو 22 أسرة و بنسبة مئوية قدرت ب 24.44%.

و قد سجلنا أن عدد الأسر التي أصلها من خارج ولاية سطيف سواء كانت ريف أو حضر هو 6 أسر بنسبة مئوية قدرت ب 6.66%.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية الأسر التي أصلها من الريف و التي تقيم خاصة في الأحياء العشوائية و بنسبة كبيرة و بنسبة أقل في باقي الأحياء و التي انتقلت إلى المدينة بسبب البحث عن العمل بالدرجة الأولى خاصة خلال السنوات التي تلت الاستقلال أين ركزت الدولة على منح الأولوية لقطاع الصناعة خاصة في المدن الكبرى في نفس الوقت شهدت هذه السنوات تنقل أعدا كبيرة من الأفراد بحثا عن العمل . بالإضافة إلى الأفراد الذين تنقلوا خلال سنوات التسعينات لنفس الغرض و أيضا طلبا للأمن خلال الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد.

جدول رقم (15) يبين توزيع المبحوثين حسب نوعية المسكن

نوعية المسكن	التكرار	النسبة
شقة	56	62,22%
منزل فردي	6	6,66%
حارة	0	-
مسكن عشوائي	28	31,11%
المجموع	90	100%

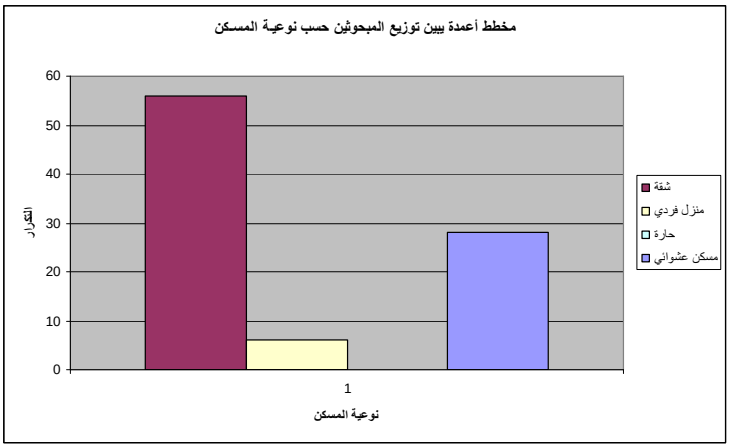

يبين الجدول السابق أن أغلب المبحوثين يقطنون في مساكن من نوع شقق و ذلك بتكرار 56 و بنسبة مئوية قدرت ب 62.22 %.و في مساكن فردية بتكرار 6 و نسبة مئوية 6.66 % و في مساكن عشوائية بتكرار 28 و بنسبة مئوية قدرت ب 31.11%.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن تأثير النمو السكان و تنامي أزمة السكن برز من خلال انتشار واسع لنمطين من البناء الأول هو البناء العمودي أي العمارات و التي أصبحت تتكون من 12 طابق في بعض الأحيان و النمط الثاني هو البناء العشوائي و الذي عرف انتشارا واسعا و أصبح مظهرا ينخر الصورة الجمالية للمدينة.

خلاصة :

يكتسي تقديم ميدان الدراسة و تحديد عينة البحث أهمية كبيرة من خلال تسهيل الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة للدراسة و باستخدام جملة من الأدوات التي اعتمد عليها الباحث لجمع البيانات و المعطيات حول الظاهرة .

و تعبر العينة عن مجموعة الأفراد يتم اختيارها من طرف الباحث باعتبارهم يتميزون بجملة من الخصائص تجعلهم يعبرون عن المجتمع الكلي و قد أبرزت العينة أن معظم المبحوثين يتمركزون في الفئة العمرية 35 –50 سنة ، أما حالتهم المدنية فهم في أغلبهم متزوجون و تختلف أصولهم الجغرافية بين الريف و المدينة بالإضافة إلى سكان من خارج الولاية . و ذلك ما يخدم بشكل كبير موضوع الدراسة الحالية .

Page N
110-118 ;120 ;123
Page Coul
119 ;121 ;122

الفصل السابع

عرض و تحليل و تفسير البيانات و نتائج الدراسة

أولا : عرض و تحليل المقابلات

1 – عرض المقابلات

2 – عرض نتائج المقابلات

ثانيا : عرض نتائج الملاحظة

ثالثا : جمع وتبويب و تحليل البيانات المتعلقة بأداة الاستمارة بالمقابلة .

1 – جمع و تحليل و تبويب البيانات

2 – عرض النتائج

رابعا : النتائج العامة

أولا: عرض المقابلات و نتائجها:

1 .عرض المقابلات

عرض المقابلة الأولى :

أجريت يوم 8 مارس 2011 من الساعة 9.30 إلى 11 صباحا .مع الأستاذ ب.م أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع بجامعة فرحات عباس بسطيف .

محتوى المقابلة :

يعبر الطراز العمراني عن ثقافة السكان ، بالتالي فإنه يمكن أن يتغير بتغير هذه الثقافة و انطلاقا من كون الثقافة يمكن أن تتغير لعوامل داخلية و أخرى خارجية فإننا يمكن أن نتلمس هذا التغير في أي مدينة من خلال ما يطرأ من تغيرات على النمط الجمالي و من حيث استغلال المجال داخل المدينة .

فالثقافة الحضرية هي عامل متغير باستمرار نتيجة لانفتاح المدينة على العالم ، فالتصاميم المعمارية لم تعد حكرا على منطقة محددة فيمكن لأي شخص أن يأخذ تصميم معين من شبكة الإنترنيت و يقوم بتنفيذه على أرضه و هذا ما يفسر بعض الواجهات التي أصبحنا نلاحظها في المدينة ، كما أن التصميم الخارجي قد ينتقل من فرد لآخر في نفس المنطقة مما ينتج لنا أحياء كاملة بنفس النمط المعماري .

كما تؤثر الهجرة على تغير النمط العمراني و ذلك من خلال عاملي الخلفية الثقافية و المستوى الاقتصادي للفرد المهاجر بحيث تنعكس الخلفية الثقافية على النمط العمراني أو على تصميم المسكن فإذا كان الفرد المهاجر ذات أصول ريفية سينعكس ذلك على مظهر المسكن مما يؤدي إلى تريف المدينة كما أن رموز الثقافة الفرعية تنعكس بدورها على مظهر المسكن (من خلال استعمال الحجارة و إتباع نمط البناء الصحراوي ....)

كما يؤثر المستوى الاقتصادي للفرد المهاجر على نوعية المسكن و موقعه فإذا كان المهاجر قد جاء طلبا للعمل و لتحسين ظروفه المعيشية فإنه يتخذ من الهوامش الحضرية مكان لإقامته و هذا

ما يفسر وجود العديد من السكان من أصول من خارج المدينة و تمركزهم في المناطق العشوائية أما إذا كان المهاجر قد جاء من أجل الاستثمار أو العمل في المجال التجاري فإنه يستطيع أن يشتري مسكنا في أي منطقة يريد حتى لو كان في وسط المدينة .

و تجدر الإشارة هنا إلى أن النمط العمراني أو الطراز العمراني يعبر عن الحالة الاقتصادية للسكان فالمتجول في أحياء المدينة يمكن أن يحدد طبيعة الطبقة الاجتماعية و مستوى الدخل للسكان من خلال ملاحظة حالة المسكن الخارجية .

أما الزيادة الطبيعية للسكان فهي تؤثر هي الأخرى على الطراز العمراني و استغلال المجال الحضري و على تخطيط المدينة حيث يسبب التمركز السكاني في منطقة حضرية ضغطا على مستوى المرافق الإدارية و الأمنية حيث يؤدي التزايد السكاني إلى التعدي على المجال الحضري المخصص لهذه المرافق و في نفس الوقت يخلق ضغط على تلك الموجودة فتصبح المدارس مثلا غير كافية لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من التلاميذ و لأن المجال لا يسمح ببناء مدرسة فتلجأ بذلك الهيئات المحلية إلى بناءها في مجال آخر و الذي يؤدي في النهاية إلى خلل في توزيع المرافق عبر المجال بفعل تأثير الزيادة الكبيرة للسكان و قد تصبح هذه المرافق غير وظيفية في حال العكس حيث تنتشر هذه المرافق بتقارب مجالي و مكاني .

و لأن المدينة هي عبارة عن مجموعة من البنى (السكن ، المرافق الخدماتية و الترفيهية و الطرقات و الأسواق و لكل واحدة منها وظيفة محددة والتي تنسجم مع البعد الثقافي للمجتمع و قد تتأثر وظيفة هذه البنى سلبا إذا لم تكن تتماشى مع الخلفية الثقافية للسكان .

فمثلا السكن يجب أن يتماشى مع طبيعة العائلة من حيث الحجم و مراعاة خصوصية الأفراد في الفصل بين الذكور و الإناث ، بالإضافة إلى مراعاة عادات الضيافة و إقامة حفلات الأعراس بالإضافة إلى مراعاة خصوصية العائلة في الحفاظ على حرمتها بينها و بين جيرانها و الملاحظ اليوم أن المساكن المنجزة تجعل العائلة الجزائرية في أزمة سكن من أول يوم لإقامتها في هذا المسكن الذي لا يتوافق مع عدد أفرادها و الذي يجعل المسكن عاجز عن تأدية وظيفته المحددة له و بذلك تطرأ تغييرات على شكل المسكن و تصميمه ليصبح وظيفيا و ملبيا لحاجات الأسرة .

عرض المقابلة الثانية

أجريت المقابلة يوم 08 فيفري 2011 من الساعة 9.00 صباحا إلى الساعة 10.30 مع الأستاذ ف.ل أستاذ بقسم علم الاجتماع بجامعة فرحات عباس بسطيف .

محتوى المقابلة :

يعتبر أساس تغير مورفولوجية المدينة في الجزائر هو العمران الفجائي الذي يظهر بصورة فجائية دون تخطيط مسبق ، و يكون استجابة للظروف و الأزمات التي تعاني منها المدينة حيث أن السكان يتزايدون و يكبرون خاصة مع العلم أن من خصائص المجتمع الجزائري هو أنه مجتمع فتي أي وجود عدد كبير من السكان في مرحلة الطلب على السكن و العمل و المرافق الضرورية للحياة اليومية و الذي ينجم عنه استغلال عشوائي للأراضي و المجالات الحضرية المحيطة بالمدينة و دخول أنماط عمرانية جديدة على تلك القديمة ما ينتج عنه نسيج حضري متناقض مثال على ذلك منطقة شوف لكداد حيث أدخل نمط عمراني جديد المتمثل في القطب الجامعي الثاني الباز و المدينة الرياضية و المستشفى و حتى التجمعات السكنية الجديدة و التي تتميز بطراز عمراني رفيع لذلك يستلزم الأمر القضاء على المظهر المشوه لتلك المنطقة من مساكن عشوائية و مظاهر التريف و تعبيد الطرق لجعل المنظر الكلي متناسق و يليق بالحياة الحضرية الحديثة.

أما في ما يخص التجمعات السكانية الثانوية فإن السبب الرئيسي في نموها هو اتجاه السكان بكثرة إليها من وسط المدينة و ذلك نتيجة لغلق العقار في المدينة خلال مرحلة التسعينات و الذي سبب ضغط سكاني داخل المدينة و استجابة لمطالب السكان في التوسع فإنه تم بيع قطع أرضية في هذه المناطق و الذي سجل انتقال عدد كبير من السكان من المدينة إليها أما خصائصها العمرانية فهي تتميز بمظاهر الترييف و نقص الخدمات الضرورية التي لم يتم توفيرها إلا مؤخرا بالإضافة إلى مشكل المواصلات مما يجعل سكان هذه المناطق يعيشون في تهميش و قد انعكس ذلك على المجال العمراني فكل شخص يعمر مسكنه كما يشاء و رغم أنها لا توفر للساكن إلا مكان للإقامة إلا أنها عرفت مؤخرا ارتفاعا كبيرا في أسعارالأراضي و المساكن حيث أصبح من المستحيل أن

يجد مواطن عادي قطعة أرض أو مسكنا فرديا بسعر معقول إلا في البلديات المجاورة مثل الأوريسيا و عين عباسة .

و لعل ما زاد أزمة السكن هو الاتجاه نحو الأسرة النووية و الخروج عن مسكن العائلة الكبيرة و الذي أدى إلى الطلب المتزايد على السكن من جهة و من جهة أخرى أنشأ مظهرا مشوها لصورة المدينة تمثل في تقسيم المساكن الفردية و بنائها على حسب الحاجة إليها فتلاحظ في حي طانجة مثلا الاتجاه إلى تقسيم المساكن و كثرة الأبواب مما يوحي بانقسام العائلات الكبيرة و العلاقات الأسرية و الاتجاه نحو الفردية.

عرض المقابلة الثالثة :

أجريت المقابلة يوم 23 فيفري 2011 على الساعة 10 صباحا مع مسئول بمفتشية التعمير ببلدية سطيف .

محتوى المقابلة:

وضعية الأحياء القصديرية في المدينة خاصة شوف لكداد باعتباره أكبر حي فوضوي حول المدينة و اختلاف أنماط السكن الفوضوي بداخله .

حيث فيما يخص السكنات اللائقة و التي تم بنائها بطريقة لائقة ومحترمة و الذين استوطنوا منذ سنة الثمانينات أو قبلها و حتى الذين استوطنوا بعد ذلك حيث يكون المسكن مبني بمواد بناء صلبة (دالة و موصولين بقنوات الصرف الصحي) ، فبالنسبة لهؤلاء و حسب المرسوم الوزاري منحت السلطات المحلية فرصة لأصحاب هذه السكنات بتقديم وثائق ملكية قصد تمليكهم الرسمي و القانوني .أما بالنسبة للسكنات الفوضوية و التي بنيت بوسائل بناء بسيطة و بطريقة فوضوية فإن السلطات المحلية تعمل جاهدة على الحد من نمو هذه المساكن عن طريق هدم في كل مرة السكنات الجديدة و التي غالبا ما تبنى في الليل و في أيام العطل و قد قامت السلطات المحلية مؤخرا بتسييج هذه السكنات لمنع الانتشار الفوري لها و نفس القرارات قد اتخذت مع السكنات الفوضوية في تجمع فرماتو .

أما في حي المذابح فقد قامت السلطات المحلية لبلدية سطيف بالقضاء النهائي على السكنات الفوضوية و التي تشوه المظهر العام للحي .و فيما يخص الأحياء الأخرى فإنه في كل مرة يتم تخصيص عدد من السكنات لأصحاب السكن الفوضوي إلى أن يتم القضاء النهائي على هذه السكنات التي أصبحت تشكل مظهرا مشوها للمدينة .

أما من ناحية البناءات الفردية فإن كل فرد يريد أن يبني مسكن فردي فعليه أن يقدم دراسة حول موقع البناء و أيضا أن يقدم مخطط البناء و الذي يقوم بإعداده مهندس معماري متخصص ثم يتقدم صاحب المسكن إلى مفتشية التعمير لاستلام رخصة البناء و تتضمن شروط البناء و عدد الطوابق المسموح بها ، حيث لا يستطيع أن يعمر أكثر من العدد المسموح به ، و لكن الذي يحدث في أرض الواقع هناك عدد قليل من السكان الذين يتقيدون بمخطط البناء حيث يتجه السكان إلى تعمير مساكنهم حسب إمكاناتهم المادية و حسب عدد أفراد الأسرة أما التدخل من طرف مفتشية التعمير فيكون على أساس طلبات السكان في حالة عدم احترام شروط الجيرة فيقوم مثلا أحد السكان بفتح نوافذه في حوش جاره أو يقوم بتعلية بنائه ليحجب الشمس عن جيرانه في هذه الحالة يتم رفع دعوى قضائية ضد الجاني و يكون تدخل مفتشية التعمير حسب ما تحكم به المحكمة حيث يتم هدم المسكن بكامله أو بعض طوابق منه و في بعض الأحيان يتم فرض على المدعى عليه بناء حائط لمراعاة خصوصية جاره .

عرض المقابلة الرابعة

أجريت يوم 7 فيفري 2011 مع المهندس المعماري م .ص و صاحب مكتب دراسات و الذي سألناه عن مواصفات المساكن و العمارات المنجزة .

محتوى المقابلة :

في بداية إنشاء أي مشروع سكني يتم عرض مناقصة لانجاز سكنات اجتماعية فتتم مشاركة بعض المهندسين المعماريين في المناقصة و في حالة ما يفوز أحد المهندسين المعماريين بالمشروع يقوم باقتناء دفتر الشروط الخاص بالمنافسة للإشارة الفنية المعد من طرف ديوان الترقية و التسيير العقاري للولاية أو البلدية و الذي يتضمن العرض التقني لمراحل إنجاز المشروع و ذلك

بداية من إجراء دراسة طبوغرافية للموقع من حيث قابليته لإنجاز مشاريع سكنية عليه و عدد الطوابق خاصة بعد تحديد المناطق الزلزالية و التي تحتم اتخاذ إجراءات مضادة للزلازل أو عدم تجاوز عدد الطوابق المسموح بها .

كذلك يحدد دفتر الشروط اللازم إتباعها في عملية البناء و المساحة المخصصة لكل مسكن و الذي حسب سنة 2008 ب 100 % مسكن ذو ثلاث غرف حيث لا تتعدى المساحة 70م2 و يتكون من غرفة الاستقبال و التي تكون في أول المسكن حتى يتمكن الضيوف من الدخول إلى المسكن دون إعاقة حركة العائلة و غرفتين بالإضافة إلى مطبخ لا تتعدى مساحته 9م2 و يطل على منشر واحد و شبه شرفة.

و تساهم هذه المعطيات التي يتوفر عليها دفتر الشروط في توجيه المهندس المعماري للبحث عن الاقتصاد الأوفر للمشاريع السكنية إن الهدف الأساسي يمكن في تضييق الفضاء الحيوي الضروري للاستغلال المسكن بل في رسم معالم التحرك و تحديد الفضاءات المشتركة كما على المهندس المعماري أن يقف على سيرورة الأشغال و عملية إنهاء الأشغال و طلاء العمارات حيث يضع المهندس المعماري شكل و لون الطلاء الداخلي و الخارجي .

و تبعا للشروط المحددة يقوم المهندس المعماري برسم الشكل أو تصميم العمارة الذي يتم إتباعه خلال عملية البناء و تبعا أيضا لعدد السكنات المنجزة فمثلا عند إعداد سكنات في مدينة سطيف أين الكثافة السكانية مرتفعة و صغر المساحة و التي لا تسمح سوى بالبناء العمودي بالمقارنة مع بلديات أخرى مثلا عين عباسة أو بابور تكون العمارات ملائمة لنمط الحياة هناك وقلة عدد السكان و كبر المساحة حيث لا يتعدى عدد الطوابق .

عرض المقابلة الخامسة

أجريت يوم 1 مارس 2011 مع الأستاذ ع.س أستاذ بقسم الهندسة المعمارية بجامعة فرحات عباس سطيف.

محتوى المقابلة :

لقد كان لتأثير تيارات الهجرة الأصل في نشأة مناطق السكن العشوائي بالإضافة إلى أن الخصائص الديموغرافية و السوسيواقتصادية للسكان ساهمت هي الأخرى في تعدد أشكال الإطار المبني .

كما أن خاصية مدينة سطيف و التي تتميز بالموقع الجغرافي المتميز و تاريخها العريق و الذي جعلها تصبح نقطة إستراتيجية في المنطقة كما أنها باعتبارها نقطة عبور ووصل على المستوى الإقليمي و الذي جعلها تجذب كميات كبيرة من تيارات الهجرة خلال الثورة و حتى بعدها و إلى غاية اليوم .

لقد كان لعجز القطاع العمومي عن توفير السكن في الجزائر و أيضا ارتفاع أسعار مواد البناء فمنذ الاستقلال تاريخ التطوير بينت لنا مدى غرق هذا القطاع في الانحطاط الحضري décadence urbaine و اختلال المجال بمعدل معتبر و بالحديث عن نسيج حضري مفاجئ spontané أو غير مدروس لم يندمج حضريا و اجتماعيا مع باقي الأنسجة الحضرية .

و قد كان للسياسة الاستعمارية التي قلصت من عدد سكان الريف لتحجيم الثورة و شجعت على الهجرة إلى المدينة فدفعت بأعداد كبيرة إلى البحث عن عمل غير زراعي و بالتالي عن سكن فظهرت بذلك أحياء فجائية عشوائية التي انتشرت حول المدينة هذه الأحياء التي تختلف من الناحية المعمارية عن باقي الإطار المبني .كما تميز بحجم سكاني مهم.

فالتطوير الحضري التي ابتلع اليوم الأحياء العشوائية لكنه لم يهضمها بعد فنجد في كثير من الأحيان إعادة بناء هذه الأحياء بطريقة لائقة و لخلق تناسق مجالي و اجتماعي داخل المدينة. و إن غياب تطبيق شديد لمختلف المخططات الحضرية ساعد على تفتح و انتشار هذا النوع من

السكن غير القانوني المرفوض من طرف المجال الحضري المخطط و الذي يبرز اليوم أكثر فأكثر الجزء السلبي للمدينة الحديثة.

و هنا نتساءل عن موقف السلطات و دورها في حماية الوجه الجمالي للمدينة أم علينا أن نتجاهلها و نعتبرها كنتيجة حتمية لمشكل السكن و غلاء الأسعار.

و قد يحدث أن تتمرد المدينة على مطالب التهيئة و تنمو و تتطور حسب مطالب سكانها مثلما يحدث في مدينة سطيف حيث نجد المشاريع السكنية تظهر فجأة في منطقة معينة قد تكون بعيدة عن المدينة أو عن المناطق السكنية ثم تليها بعد ذلك إنجاز المرافق العامة الضرورية تحت ضغط السكان و أهم هذه المناطق التي نشأت بطريقة فجائية نجد حي يحياوي طانجة و الذي أصبح يتوسط المدينة و الذي يتميز ببناءات بسيطة و متلاصقة و ممرات ضيقة و مقطوعة في أغلب الأحيان لدرجة عدم ترك مجال لبناء مرافق خدماتية و يتميز هذا بكثافة سكانية كبيرة .

2 .عرض نتائج المقابلات :

من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع مجموعة من المختصين من أساتذة و مهندسين و مسؤولين توصلنا إلى جملة من النتائج نعرضها كما يلي :

- يعبر الطراز العمراني عن ثقافة السكان و هو مرتبط بتغير هذه الثقافة و تنوعها خاصة من خلال عملية التغير الدائمة التي تعرفها ثقافة السكان و انفتاحها على ثقافات أخرى و في هذا المجال تنتقل التصاميم المعمارية الحديثة و التي أصبحنا نراها بكثرة في مدننا اليوم .
- كما تؤثر الخلفية الثقافية للفرد على نوعية المسكن الذي يعمره أو الذي يقيم به حيث أن الخلفية الريفية للفرد تؤدي إلى خلق جو أو فضاء ريفي في كل ما يحيط و باجتماع هذه الفضاءات ينتج لنا مناطق متخلفة ذات طابع ريفي تؤثر بشكل سلبي على صورة المدينة الجمالية .
- بالإضافة إلى أن المستوى الاقتصادي للفرد ينعكس على نوعية المسكن أو الحي الذي يقيم به فنوعية البناء أو مظهر المسكن يعبر بشكل كبير على الحالة الاقتصادية للساكن .

- تؤثر الزيادة الطبيعية للسكان على استغلال المجال الحضري و على خطة المدينة بسبب التمركز السكاني الذي يؤدي إلى الضغط على المرافق العمومية و يؤدي إلى الطلب الكبير على المزيد مما يؤدي إلى اختلال في توزيع مرافق الخدمات و بالتالي إلى اختلال في الوظائف التي تؤديها .
- و لأن لكل مركب من مركبات المدينة (السكن . المؤسسات الخدماتية ..) لها وظيفة محددة فإن مع عجز هذا المركب المتمثل في السكن عن أداء وظيفته يؤدي بالسكان إلى التدخل كل بطريقته لتكييف هذه المجالات بما يخدم حياته اليومية.
- من الخصائص التي يتميز بها المجتمع الجزائري هو وجود عدد كبير من السكان في فئات عمرية شابة مما يؤدي إلى وجود طلب كبير على السكن ، العمل ، التمدرس ....
- كما أن تغير نمط العائلة الجزائرية انقسام العائلات الكبيرة و الاتجاه نحو الأسر النووية ساهم هو الآخر بتزايد الطلب على السكن و على مستوى آخر أنتج مظهرا جديدا تمثل في تقسيم المساكن الفردية الذي برز من خلال كثرة الأبواب في المسكن الواحد.
- وجود هذه العوامل وتداخلها يؤثر بشكل كبير على تخطيط المدينة و الذي يؤدي إلى إنجاز مجالات حضرية دون التخطيط المسبق لها مما ينتج مجالا حضريا غير متناسق و لا يلبي حاجيات السكان في أغلب الأحيان
- حيث يؤثر على عدم خضوع المدينة للتهيئة العمرانية مما يؤدي بها إلى النمو و التطور حسب مطالب السكان في مدينة سطيف نجد ظهور المشاريع السكنية في البداية في مناطق بعيدة عن المدينة نسبيا ثم تليها بعد ذلك مرحلة إنجاز المرافق الضرورية مما يجعل هذه المشاريع في عزلة عن المدينة تغيب عنها الحركية والحيوية الحضرية.
- يبرز المجال الحضري بالمدينة الجزائرية (مدينة سطيف) تداخل الأنسجة الحضرية فيما بينها و تناقضها في أغلب الأحيان حيث نجد اجتماع المساكن الراقية مع السكنات الفوضوية في نفس الحي مع البناء العمودي مما يعطي مظهرا متناقضا.

- لقد أثر وجود السكنات الفوضوية بالجهة المقابلة للقطب الجامعي الباز و المدينة الرياضية إلى إخلال المظهر الجمالي للمنطقة.
- يؤدي الاستغلال العشوائي للمجال الحضري في المدينة إلى ظهور الندرة في العقار داخل المدينة مما يؤدي إلى دفع السكان إلى التجمعات الثانوية المحيطة بالمدينة.
- تتميز هذه التجمعات بانتشار مظاهر التريف والأنشطة الزراعية من خلال تربية المواشي مثل السفيهة.
- تتميز هذه التجمعات الثانوية بأنها لا توفر للفرد المقيم بها أكثر من مكان للإقامة و ذلك لانعدام الحركية و الحيوية و نقص في المؤسسات الخدماتية و المرافق الضرورية.
- يعتبر السكن العشوائي نمط عمراني نجم أساسا عن الهجرة الريفية الكبيرة نحو المدن بالإضافة إلى أزمة السكن و غلاء المساكن.
- يؤثر الموقع الجغرافي للمدينة في جذب السكان إليها لغرض الاستثمار و الذي يساعد على تنشيط المدينة أو العمل في مجالات مختلفة داخل المدينة.
- يعتبر عجز القطاع العمومي عن توفير السكن في الجزائر بالإضافة سببا في ظهور نسيج حضري مفاجئ غير مدروس لم يندمج مع باقي الأنسجة الحضرية .
- تتميز هذه الأنسجة بالحجم السكاني الكبير (التمركز السكاني في الأحياء الشعبية . الأحياء الفوضوية...)
- كما تتميز هذه الأنسجة بمورفولوجية خاصة تتميز بالتصاق المباني فيما بينها و عدم انتظام نظام الشوارع حيث نجدها في أغلب الأحيان ضيقة و ملتوية و مقطوعة.
- تساهم خطة المدينة في حل مشكلة السكن من خلال إنجاز مشاريع سكنية .و نظرا لكثرة الطلب على السكن فإن الحل الوحيد يكمن في البناء العمودي الذي يوفر أكبر قدر ممكن من السكنات في أقل مساحة ممكنة .
- تحدد مساحة السكنات المبنية و مكونات السكن من طرف سلطات المدينة حيث تم تحديد عدد الغرف ب 3 غرف و بمساحة كلية لا تتعدى 90م 2.

- تقوم السلطات بالتحرك للحد من انتشار السكن العشوائي و ذلك بهدم السكنات الجديدة و بتخصيص في كل دفعة للسكن الاجتماعي حصة لأصحاب هذه السكنات . كما اتبعت مؤثرا سياسة تهدف إلى تمليك أصحاب السكنات اللائقة.

ثانيا: عرض نتائج الملاحظة :

نتاجا لعملية الملاحظة الدورية التي قام بها الباحث و التي كانت على مستوى أحياء مدينة سطيف بالإضافة إلى التجمعات الثانوية المحيطة بها . توصلنا إلى ما يلي :

1- فيما يخص أطراف المدينة و التي تتمثل في التجمعات الثانوية و التي تتمثل في : عين الطريق شوف لكداد ، الحاسي ، السفيهة ، فرماتو، تجتمع هذه التجمعات في عدة خصائص تم رصدها كما يلي :

- قربها من مركز المدينة حيث لا يستغرق الوصول إليها أكثر من ربع ساعة . بالإضافة إلى توفر وسائل النقل لنقل الأشخاص من و إلى هذه المناطق إلا أننا لا حظنا وجود مشكلة في التنقل خاصة مع تأخر حافلات النقل و اكتظاظها في أغلب الأحيان .
- على الرغم من قرب هذه التجمعات من المدينة إلا أنها تتميز بانتشار واسع لمظاهر التريف و ذلك من خلال انتشار الأنشطة الزراعية و تربية المواشي بصفة خاصة.
- كذلك لاحظنا توسع هذه التجمعات لتتعدى على أراضي زراعية عالية المردود مما يطرح إشكالية زحف الاسمنت على الغطاء الأخضر و أيضا سلامة و قابلية الأرض للبناء.
- لا حظنا كذلك نقص في عمليات التهيئة العمرانية مثل تعبيد الطرقات . تنظيم قنوات الصرف الصحي حيث جعلت هذه التجمعات تعاني من مشكلات مختلفة خاصة في فصل الشتاء مثل الطرق المقطوعة انتشار الأوحال .
- كما أن وظيفة هذه التجمعات هي السكن دون أي نشاط أي أنها لا تساهم في تنشيط المدينة لغياب الحركية الاقتصادية بها سوى بعض محلات المواد الغذائية و المكتبية و المقاهي.

- لا حظنا أن حوالي 90%من الإطار المبني هو عبارة عن سكنات فردية تختلف فيما بينها من حيث المظهر الخارجي لكنها تجتمع في أغلبها من حيث بساطة التصميم و انتشار البناءات غير المكتملة.
- لاحظنا نقص المرافق الخدماتية و المؤسسات التعليمية و التي إن وجدت تقتصر على التعليم الابتدائي و المتوسط بالإضافة إلى غياب أماكن للترفيه و المساحات الخضراء.
- كما لاحظنا اشتراك هذه التجمعات في ميزة تتمثل في انتشار بؤر للسكن العشوائي التابع لها سواء كانت بداخلها أو حولها حيث شكلت ملجأ لظهور و انتشار هذه السكنات مثل الحي الفوضوي بعين الطريق و الحي الفوضوي بقاوة و الأخر بفرماتو . و الحي الفوضوي دوار بير النسا التابع للحاسي.

2- و فيما يخص الأحياء السكنية التي تقع في التوسعات الحضرية الجديدة للمدينة فقد سجلنا جملة من الملاحظات تتمثل في :

- لاحظنا أن معظم الأحياء السكنية الجديدة تعبر عن نمط عمراني واحد يتمثل في البناء العمودي وهي أحياء سكنية جديدة أنجزت خلال العشرية الأخيرة.
- لاحظنا وجود نوعين من السكن الجماعي و هو السكن الاجتماعي الذي خصص الشطر الأول منه لطالبي السكن ، أما الشطر الثاني فقد خصص لسكان حي النخلة الذي تم تهديمه . بالإضافة إلى الأحياء التساهمية .
- و خلال تجولنا في حي الهضاب تمكنا دون الاستفسار من التفريق بين الأحياء التساهمية و تلك المخصصة للسكن الاجتماعي و ذلك من خلال نوعية انهاء العمارات أي أن العمارات المخصصة للسكن التساهمي تم إنهائها بشكل أفضل من الأخرى.
- و رغم تشابه التصاميم الهندسية للعمارات إلا أنها تختلف من حيث ترك مجال للمساحات الخضراء و أماكن للعب الأطفال و أماكن لركن السيارات داخل الأحياء التساهمية على عكس الأحياء الأخرى.

- لا حظنا أن الطابق الأرضي في السكن الاجتماعي مخصص للسكن أما بالنسبة للسكن التساهمي فقد تم تخصيصه للمحلات التجارية و التي مازال معظمها مغلقا باستثناء القليل التي فتحت من أجل بيع المواد الغذائية و بعض الأنشطة التجارية الخفيفة .و قد تم تحويل عدد كبير منها إلى سكنات .
- كما لاحظنا اتجاه أغلب السكان إلى غلق الشرفات إما بواسطة القضبان الحديدية أو بواسطة الألمنيوم أو الباش و في بعض الأحيان تم بنائها لاستفادة من مساحتها في توسيع المسكن.
- لا حظنا اتجاه بعض السكان إلى الاعتداء على الدالات المحاذية لهم لتوسيع الشرفات .
- لاحظنا أيضا غياب الحركية و النشاط خلال النهار داخل هذه الأحياء و عدم مشاركتها في تنشيط المدينة .

3- و فيما يخص الأحياء القصديرية الفوضوية و التي تنتشر حول المدينة فقد قمنا بتسجيل جملة من الملاحظات التي نبرزها فيما يلي :

- لاحظنا احتلالها رقعة من الأرض غالبا ما تكون ملك للحكومة و هي أراضي زراعية خصبة .
- لاحظنا أن معظم هذه السكنات يتم بنائها بمواد بسيطة تتمثل في الأغلب بالطوب و التارنيت
- تبدو هذه المساكن عن بعد و كأنها كومة من الحجارة أو العلب نظرا لالتصاقها الشديد ببعضها البعض و بالتالي فقد لاحظنا عدم ترك مساحات كافية بين المساكن و وجود ممرات ضيقة .
- لاحظنا أن هذه السكنات العشوائية أصبحت تحتل مواقع استراتيجية مثل تلك التي تتموقع بالقرب من القطب الجامعي الباز.
- كما لاحظنا أمام هذه السكنات تواجد سيارات فخمة و شاحنات مما جعلنا نتساءل عن المستوى الاقتصادي لهؤلاء السكان.

صورة رقم (1) تبين نمو المساكن الفوضوية بالقرب من الأحياء السكنية بحي شوف لكداد

صورة رقم (2) تبين تعدي المساكن الفوضوية على الأراضي الزراعية في حي عين الطريق

صورة رقم (3) نمو المساكن الفوضوية على ضفاف الإقامة الجامعية بالباز

صورة رقم (4) تبين إجتماع النمط الفوضوي و العمودي و الفردي في إطار حي واحد بعين الطريق

صورة رقم (5) تبين اجتماع نوعين من أنماط البناء بين الفوضوي و الفلل الفاخرة بفرماتو

صورة رقم (6) تبين مظهر خارجي للمسكن الفوضوي

صورة رقم (7) تبين تعدي العمران على الأراضي الزراعية مع انتشار مظاهر التريف في المدينة

صورة رقم (8) تبين الشكل الخارجي لعمارة من الأحياء التساهمية في حي الهضاب

صورة رقم (9) تبين المظهر الخارجي لأحد المساكن مع غياب الترصيف و التعبيد

صورة رقم (10) تبين اتجاه السكان إلى غلق الشرفات عن طريق البناء

صورة رقم (11) تبين الاتجاه إلى تحويل المحل إلى مسكن

صورة رقم (12) تبين تحويل المحل إلى مسكن

صورة رقم (13) تبين الفضاء الخارجي للأحياء السكنية بحي 300 مسكن

صورة رقم (14) تبين تغيير الواجهة الخارجية للعمارات

صورة رقم (15) تبين توسط السكنات الفردية للعمارات في حي الهضاب

صورة رقم (16) تبين التصاميم المستحدثة في بناء الأحياء الترقوية

صورة رقم (17) تبين نوعية التصاميم والطلاء للسكنات الترقوية

ثالثا: جمع و تبويب و تحليل البيانات الخاصة بأداة الاستمارة بالمقابلة .

1- جمع و تبويب و تحليل البيانات المتعلقة بنوعية الحي و تأثيرها على طبيعة الحياة فيه.

جدول رقم (16) يبين رضا المبحوثين عن إقامتهم في الحي

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	54	60%
لا	36	40%
المجموع	90	100%

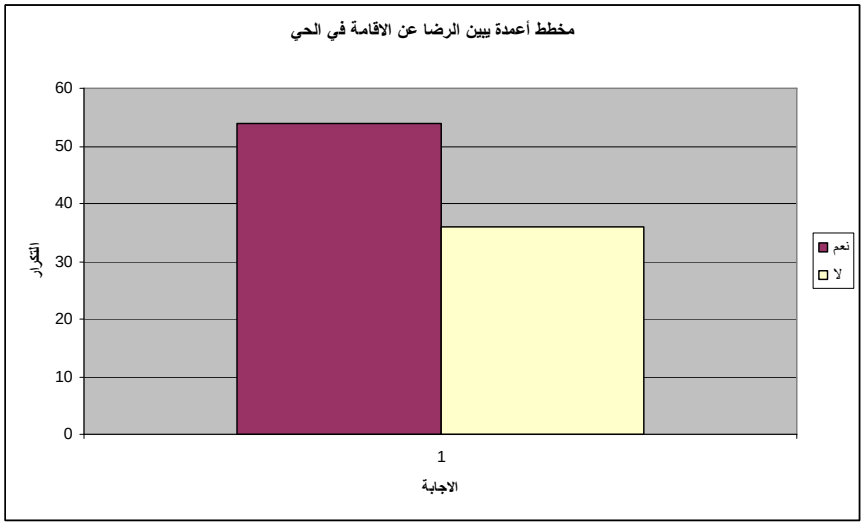

من خلال الجدول المبين أعلاه يتبين لنا أن عدد المبحوثين الذين أجابوا برضاهم عن الإقامة في الحي هم الفئة الغالبة بتكرار 54 و نسبة مئوية قدرت ب 60% أما عدد المبحوثين الذين هم غير راضين بالإقامة في الحي فكانوا بتكرار 36 و بنسبة مئوية قدرت ب 40%.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية المبحوثين هم سكان جدد في هذه الأحياء حيث لم تتعد مدة إقامتهم خمس سنوات بالمقارنة مع الأحياء السابقة (الأحياء الشعبية مثل طانجة و حي النخلة و حي كعبوب و حي لندريولي .....) فإن هذه الأحياء تقدم للساكن ظروف حياة محترمة و بذلك فهم راضين عن إقامتهم في هذه الأحياء .

أما الذين أجابوا بعدم رضاهم بالإقامة في أحيائهم فذلك راجع إلى بعدها عن مركز المدينة و انعدام المرافق العمومية و المؤسسات التربوية أو بعد الحي عن خطوط المواصلات بالإضافة إلى سكان الأحياء العشوائية الذين هم غير راضين عن إقامتهم فيها بسبب انعدام أدنى شروط الحياة الكريمة و اللائقة للفرد.

جدول رقم (17) يبين وجود معاناة المبحوثين من مشكل المواصلات

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	20	22.22%
لا	70	77.78%
المجموع	90	100%

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن عدد المبحوثين الذين لا يعانون من مشكل في المواصلات و الذين يقدر تكراراهم ب 70 مبحوث و نسبة مئوية تقدر ب 77.78 %.

في حين نجد أن عدد المبحوثين الذين يعانون من مشكل في المواصلات قدر ب 20 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 22.22 %.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن خطة المدينة و التي مدت الطرق في كل الاتجاهات و دعمتها بخطوط النقل الحضري و الذي ساهم في التقليل من أزمة المواصلات داخل المدينة . و ذلك ما أشار إليه الأستاذ ب.م أستاذ بقسم علم الاجتماع خلال المقابلة التي تم إجرائها معه إلى أن عملية استشراف حركة النقل و المواصلات داخل المدينة و تصميم الطرق بالعدد الكافي و الشكل المناسب double voie يساهم بشكل كبير في تخفيف أزمة النقل و ربط جميع مناطق المدينة بالمركز و فك العزلة عنها و ذلك ما تتمتع به مدينة سطيف بالمقارنة مع مدن أخرى مثل قسنطينة حيث طرقاتها الضيقة ساهمت في إحداث أزمة التنقل بداخلها .

جدول رقم (18) يبين مساهمة الحي في تنشيط المدينة

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	18	20%
لا	72	80%
المجموع	90	100%

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الذين أجابوا بأن حيهم يساهم في تنشيط المدينة تقدر ب 80% بتكرار 72 مبحوث . أما الذين أجابوا بأن حيهم يساهم في تنشيط المدينة فقد كان عددهم يقدر ب 18 بنسبة مئوية تقدر ب20 % .

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية الأحياء السكنية في التوسعات الحضرية الجديدة هي عبارة عن أحياء مخصصة للسكن رغم تخصيص الطابق الأرضي للمحلات التجارية أي أنها لا تتوفر على أي مرفق أو مؤسسة تجذب سكان المدينة إليها ما عدا السكان المقيمين بها لذلك نجد هذه الأحياء خالية تماما خلال النهار باستثناء الأحياء التي تقع على الشوارع الرئيسية التي تنتشر عليها بعض الأنشطة التجارية و بعض الباعة .

كما أن الأحياء العشوائية في أغلبها لا تساهم في تنشيط المدينة و ذلك لاحتوائها فقط على عدد كبير من السكنات المتلاصقة بدرجة كبيرة.

جدول رقم (19) يبين تفضيل الحي كمكان للإقامة دون وظيفة تجارية أو صناعية

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	40	44.45%
لا	50	55.55%
المجموع	90	100%

يبين الجدول السابق بأن الذين أجابوا بأنهم يفضلون أن يكون حيهم مكان للإقامة دون وظيفة تجارية أو صناعية كانوا بتكرار 40 مبحوث و نسبة مئوية قدرت ب44.45% و ذلك راجع إلى تفضيلهم الهدوء و حب الابتعاد عن الضجيج الذي تسببه المحلات التجارية و المقاهي بالإضافة

إلى محلات النجارة و صناعة الألمنيوم و تصليح السيارات و التي أصبحت تقلق و تؤرق السكان بسبب الضجيج و الشجار و الكلام النابي ....

أما نسبة الذين أجابوا بلا فقد كانت 55.55 % بتكرار 50 مبحوث ، و ذلك راجع إلى العزلة التي أصبح يعيش فيها بعض السكان بعد إنتقالهم إلى هذه الأحياء و يمكن تفسير إجابتهم برغبة هؤلاء السكان بأن يساهم حيهم في تنشيط المدينة عن طريق انتشار بعض الوظائف التجارية والمؤسسات الخدماتية التي تساهم في بعث بعض الحركية و الحيوية على هذه الأحياء.

جدول رقم (20) يبين تفضيل وظيفة الحي لدى السكان

الإجابة	التكرار	النسبة
حياة حضرية حيوية	24	36.36%
مكان هادئ للإقامة	35	53.03%
مكان لخلق علاقات تتوافق مع قيم المجتمع	7	10.60%
المجموع	66	100%

يبين الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يفضلون بأن يكون الحي مكان لحياة حضرية حيوية هو 24 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 36.36% و ذلك راجع إلى أن أغلب المستجوبين هم من سكان الأحياء الجديدة و الأحياء العشوائية و الذين يفضلون بأن تكون هناك حيوية في الأحياء التي يقيمون فيها .

أما الذين أجابوا بأنهم يفضلون أن يكون حيهم مكان هادئ للإقامة فقد كانوا بتكرار 35 و بنسبة مئوية قدرت ب 53.03 % و يمكن تفسير ذلك بخلفية السكان و الذين كانوا يقيمون في السابق في أحياء مكتظة و مزدحمة لذلك فإن بإنتقالهم إلى هذه المناطق أصبحوا يفضلون الهدوء .

أما الذين أجابوا بأنهم يفضلون أن يكون حيهم مكان لخلق علاقات تتوافق مع قيم المجتمع فقد كانوا بتكرار 7 و بنسبة مئوية قدرت ب 10.60 % و يمكن تفسير ذلك باتجاه معظم المستجوبين إلى التحفظ في إقامة علاقات مع الآخرين .

جدول رقم (21) يبين رأي السكان حول تعبير الحي عن أصالة و قيم المجتمع

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	10	11.1%
لا	80	88.9%
المجموع	90	100%

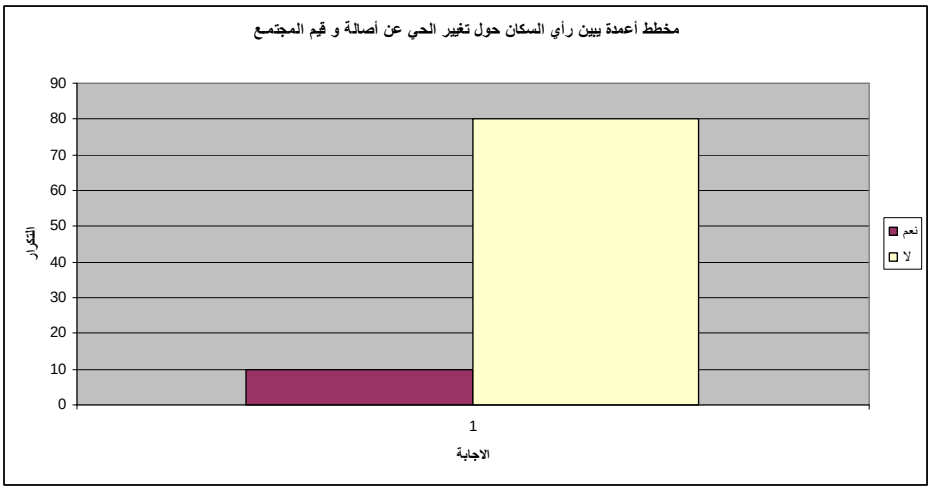

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا بأن تصميم حيهم لا يعبر عن أصالة المجتمع و ذلك بتكرار 80 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 88.9 %.

و بتكرار 10 و نسبة مئوية قدرت ب 11.1 % بالنسبة للذين أجابوا بأن حيهم يعبر عن أصالة المجتمع.

و قد علل معظم المبحوثين إجاباتهم بأن تصميم العمارة في حد ذاته لا يعبر عن أصالة المجتمع المعمارية و حتى شكل الأحياء العشوائية التي لا تعبر فقط بل إنها أصبحت صورة تتخر الصورة المعمارية للمجتمع الجزائري .

و ذلك ما أشار إليه إسماعيل قيرة بوصف المدينة الجزائرية بمدينة الإسمنت و المدينة البائسة التي تتغذى على تفريخ أزماتها و تناقضات عناصر مكونات تنظيمها الاجتماعي .

جدول رقم (22) يبين توفر الأحياء السكنية على المرافق الضرورية

الإجابة / نوعية المرافق	نعم		لا	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الشروط الصحية	66	%73.33	24	%26.6
المياه الصالحة للشرب	76	%84.44	14	%15.5
توفر الكهرباء و الغاز	72	%80	18	%20
توفر المؤسسات التعليمية	54	%60	36	%40
توفر الحدائق و أماكن اللعب	36	%40	54	%60

يبين الجدول أعلاه أن نسبة 73.33 %.من الأحياء تتوفر على الشروط الصحية بالمقابل توجد نسبة 26.6%.من الأحياء التي أجريت عليها الدراسة الميدانية و التي تفتقر للشروط الصحية.

بالنسبة لتوفر المياه الصالحة للشرب فإن نسبة 84.44 %.من الأحياء تتوفر عليها بتكرار 76، بالمقابل نجد أن 14 مبحوث أجابوا بعدم توفر شبكة المياه الشرب بنسبة تقدر ب 15.5 %. و تعبر هذه النسبة خاصة عن الأحياء العشوائية التي لم يتم وصلها بقنوات الصرف الصحي و مياه الشرب نظرا لعدم شرعيتها .

و فيما يخص توفر الحي على شبكة الغاز و الكهرباء فقد أجاب 72 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب80 %. بالنسبة لتوفر الحي عليها .و بتكرار 18 و نسبة مئوية قذرت ب 20%. بالنسبة للذين لا يتوفر حيهم على شبكتي الكهرباء و الغاز و التي تمثل الأحياء القصديرية حيث يتم التزود بها عن طريق تمرير الأسلاك الكهربائية و عن طريق قارورات غاز البوتان .

وبالنسبة لتوفر المؤسسات التعليمية فقد كانت نسبة الذين أجابوا بتوفرها في أحيائهم قدرت 60 %. بتكرار 54 ، و بنسبة مئوية قدرت ب 40%.و بتكرار قدر ب36 بالنسبة للذين أجابو بعدم توفرها و الذين يتمثلون خاصة في سكان المناطق الحضرية الجديدة حيث نجد تراص العمارات

فيما بينها دون ترك مجال للمؤسسات التعليمية و حتى إن وجدت فهي غير كافية إذغ ما قورنت بعدد التلاميذ .و ذلك في إنتظار توفير مؤسسات أخرى.

و بالنسبة لتوفر الحدائق وأماكن اللعب فقد كان عدد المبحوثين الذين أجابوا بعدم توفرها 54 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 60 %، حيث تعتبر هذه المناطق ضرورية خاصة مع المساكن و عدم توفر المساحة و الكافية للأطفال لتفريغ طاقاتهم اليومية ، بالإضافة إلى أن توفر الحدائق و المساحات الخضراء يساهم في إراحة العين و النفس خاصة مع تراكم العمارات و البنايات و تلاصق المساكن في بعضها البعض.

2-جمع و تبويب و تحليل البيانات المتعلقة بنوعية المسكن و تأثيره على طبيعة الحياة فيه.

جدول رقم (23) يوضح رأي المبحوثين في التصميم الخارجي للعمارة

رأي السكان	التكرار	النسبة
نعم	42	63.63%
لا	24	36.36%
المجموع	66	100%

يبين الجدول السابق أن نسبة 63.63%. من المبحوثين أجابوا بأن الشكل الخارجي للعمارة يعجبهم و ذلك بتكرار قدر ب 42 مبحوث أما نسبة الذين لا يعجبهم الشكل الخارجي للعمارة فقد كانوا بتكرار 24 و بنسبة مئوية قدرت ب36.36 % .

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية المبحوثين تمثل لديهم هذه السكنات الجديدة بمثابة نقلة جذرية في نمط الحياة بالمقارنة مع الظروف التي كانوا يعيشون فيها (الكراء في أحياء شعبية و الحارات حالة الاكتظاظ الشديد في السكن . السكن بالمناطق القديمة بما في ذلك الذين استفادوا من السكن الإجتماعي مثل سكان حي النخلة) لذلك فإن التصميم الحالي لا يهمهم بالمقارنة مع النمط الجديد الذي إنتقلوا إليه .

و فيما يخص الذين أجابوا بأن شكل العمارة الخارجي لا يعجبهم فذلك بسبب علو العمارات (حي عدل) أو بسب تشابه تصاميم العمارات الخارجية في أغلب الأحيان و التي تشبه الصندوق

الذي يحبس بداخله السكان ، بالإضافة إلى نوعية الطلاء و ألوانه غير المتناسقة .أو حتى les finitions لا تعجب الكثير من المبحوثين خاصة إذا ما قورنت بتلك الخاصة بالسكنات الترقوية .

جدول رقم (24) يبين وجود مشكلة في تصميم الشقة و نوعها

وجود مشكلة في التصميم	التكرار	النسبة	نوع المشكلة	التكرار	النسبة
نعم	40	%.60.60	صغر مساحة الشقة	22	%55
			التصميم الداخلي للشقة	8	%20
			صغر مساحة الشرفات	10	%25
لا	26	39.40			
المجموع	66	%100	المجموع	40	%100

يبين الجدول السابق أن نسبة الذين أجابوا بأنه توجد مشكلة في تصميم الشقة تقدر ب 60.60%. بتكرار قدر ب 40 مبحوث .

أما الذين أجابوا بأنه لا توجد مشكلة في تصميم الشقة هم بتكرار 26 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 39.40%.و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية المبحوثين كما سبق الذكر هم من أسر نووية قليلة العدد حيث لا تمثل الشقق مشكلة بالنسبة إليهم في الوقت الحالي.

أما الذين أجابوا بوجود مشكل في تصميم الشقة و التي تم معاينتها من طرف الباحث . حيث لم تلبي هذه المساكن حاجة السكان و لم ترقى هذه السكنات إلى مستوى المسكن الذي كانوا يطمحون إليه .

كما يبين الجدول السابق أن عدد الذين أجابوا بأن نوع المشكلة في تصميم المسكن هو صغر مساحته قدر ب 22 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 55 %.

و بالنسبة للذين أجابوا بأن مشكلة المسكن هو صغر مساحة الشرفات أو عدم توفرها فقد كانوا بتكرار 8 و بنسبة مئوية قدرت ب 20%.

أما الذين كانت إجابتهم الثالثة و هي التصميم الداخلي للشقة في حد ذاته فقد كان عددهم 10 مبحوثين و بنسبة مئوية قدرت ب 25%.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية السكنات أصبح لا يتعدى مساحتها 90م 2 (كما تم ذكره في المقابلة التي أجريت مع المهندس المعماري م.ص) هذه المساحة التي يتم توزيع عليها المطبخ و قاعة الاستقبال و الغرف بالإضافة إلى الشرفات و في النهاية لا تتعدى مساحة الغرفة الواحدة 9 م 2 .

أو حتى التصميم الداخلي للشقة من حيث مواقع الغرف و الحمام و المطبخ و من حيث تصميم مكان التجهيوات الضرورية مثل المدفأة أو ألة الطبخ حتى يتم وضعها في المكان المناسب لها حيث لا تعيق الحركة داخل المسكن .و يحدث ذلك نتيجة لعدم استشراف مستقبل الحياة اليومية للأسرة و الذي يؤدي إلى حصرها و تضييق نشاطاتها و جعلها في أزمة سكن من ثاني يوم في المسكن الجديد.

جدول رقم (26) يبين تلبية المسكن لاحتياجات الأسرة

الاجابة / احتياجات الاسرة	يلبي		لا يلبي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
عدد أفراد الاسرة	50	%75.76	16	%24.24
الفصل بين الذكور و الاناث	26	%39.40	40	%60.60
استقبال الضيوف	6	%9.09	60	%90.9

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الذين أجابوا بأن المسكن يلبي إحتياجاتهم من حيث عدد أفراد الأسرة هو 75.76 % بتكرار 50 مبحوث ، أما الذين أجابوا بالعكس فقد وردوا بتكرار 16 و بنسبة مئوية قدرت ب 24.24 %.

و بالنسبة للذين أجابوا بأن المسكن لا يتيح لهم الفصل بين الذكور و الاناث فقد كان تكرارهم 40 مبحوث و نسبة مئوية قدرت ب 60.60 % مقارنة مع الذين أجابوا بالعكس و الذين وردوا بتكرار 26 مبحوث و نسبة مئوية قدرت ب 39.40 %.

و فيما يخص الإجابة الثالثة و التي تتمثل في تلبية المسكن من حيث استقبال الضيوف و إقامة الولائم فقد كانت نسبة الذين أجابوا بالنفي 90.1 %.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية المبحوثين هم من أسر قليلة العدد حيث لا يتعدى عدد الأبناء 4 في أغلب الأحيان و لا يتعدى عمرهم18 سنة .و ذلك ما يفسر مناسبة المسكن من حيث أفراد الأسرة في الوقت الحالي.

أما بالنسبة لعدم تلبية المسكن لمطلب الفصل بين الذكور و الاناث و ذلك حسب ما تنص عليه تعاليم ديننا الحنيف فذلك راجع إلى أن أغلب هذه السكنات هي من نوع f3 و لأن المجتمع الجزائري هو مجتمع ذكوري فيكون مصير الاناث في أغلب الأحيان النوم في غرف الاستقبال .

و فيما يتعلق باستقبال الضيوف و إقامة الولائم كانت إجابة أغلبية المبحوثين بالنفي حيث أصبح معظمهم يتجه إلى إقامة الولائم في الصالات المخصصة لها لانعدام المساحة الكافية .كما اتجه أغلبية المبحوثين إلى التخلي عن عادة استقبال الضيوف و التي بالكاد تكفي لأفراد الأسرة .

و بذلك ساهمت هذه النوعية من من المساكن إلى تغيير بعض العادات العريقة التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري و هذا ما تحدث عنه عبد الحميد دليمي في كتابه دراسة في العمران السكن و الاسكان.

جدول رقم (27) يبين تأثير المسكن على السلوك الإنجابي

الإجابة	التكرار	النسبة
يؤثر	45	68.18%
لا يؤثر	21	31.82%
المجموع	66	100%

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن المسكن يؤثر على إنجابهم لعدد قليل من الأطفال هو 45 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 68.18 %.

في حين أن عدد الذين أجابوا بأن المسكن لا يؤثر فقد كانوا بتكرار 21 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 31.82 %.

و يمكن تفسير هذه النتائج باتجاه أغلبية السكان إلى تنظيم الولادات و إنجاب عدد قليل من الأبناء بما يتناسب مع مساحة المسكن حيث أن الغرفة الواحدة لا تتسع لأكثر من فردين خاصة مع كماليات الحياة الحديثة أي ضرورة توفر الكومبيوتر في غرف الأبناء .

جدول رقم (28) يبين لجوء المبحوثين إلى إجراء تعديلات على الشقة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	23	34.84%
لا	43	65.16%
المجموع	66	100%

يبين الجدول السابق أن الذين أجابوا بأنهم لجأوا إلى إجراء تعديلات على الشقة كانوا بتكرار23 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 34.84 %.

في حين أن الذين أجابوا بأنهم لم يلجأوا إلى إجراء تعديلات على الشقة رغم عدم تلبيتها لحاجات الأسرة كانوا بتكرار 43 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 65.16 %.

لا تعبر هذه النسبة عن رضا المبحوثين بشققهم بقدر ما تشير إلى عدم وجود مجال لإجراء أي تعديل و ذلك راجع إلى صغر مساحة الشرفات أو عدم وجودها ما عدا المنشر التابع للمطبخ والذي غالبا ما يتم توسيع المطبخ على حسابه . أو اللجوء إلى غلق الشرفات للتوسيع في الغرف أو في غرفة الإستقبال و ذلك لفسح مجال أكبر للعائلة .

جدول رقم (29) يبين وظيفة الشرفات بالنسبة للمبحوثين

وظيفة الشرفات	التكرار	النسبة
مكان لوضع تجهيزات معينة	29	% 43.93
مكان لتوسيع المطبخ	23	34.84%
مكان لوضع أغراض قديمة	14	21.21%
المجموع	66	%100

يوضح الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن وظيفة الشرفة هي مكان لوضع تجهيزات معينة هو 29 مبحوث بنسبة 43.93 % و تتمثل هذه التجهيزات في أغلب الأحيان في الغسالة . خزان الماء و ذلك راجع لعدم وجود مكان آخر لوضعها.

أما الذين أجابوا بأن الشرفة بالنسبة إليهم هي مكان لتوسيع المطبخ فقد كانوا بتكرار 23 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 34.84 % و يمكن تفسير ذلك بأن مساحة المطبخ في أغلب الأحيان لا تلبي احتياجات الأسرة و بالتالي تؤدي إلى تعديل المسكن بما يلبي احتياجاتها.

و بالنسبة للذين أجابوا بأن الشرفة هي مكان لوضع أغراض قديمة غير مستعملة فقد كانوا بتكرار 14 مبحوث و نسبة مئوية قدرت ب 21.21 %.

جدول رقم (30) يبين أسباب إتجاه المبحوثين إلى غلق الشرفات

أسباب غلق الشرفات	التكرار	النسبة
لدواع أمنية	24	36.36%
لكسب مساحة إضافية	20	30.30%
لأسباب تتعلق بالمحافظة على الخصوصية	22	33.34%
المجموع	66	100%

يبين الجدول أعلاه أن نسبة الذين أجابوا بأنهم يتجهون إلى غلق الشرفات لأسباب أمنية هي 36.36 % بتكرار 24 مبحوث .حيث تعبر هذه الأسباب الأمنية عن خوف المبحوثين على أبنائهم من السقوط من أعلى الشرفات .بالإضافة إلى الخوف من السرقة .

أما الذين أجابوا بأنهم يتجهون إلى غلق الشرفات لكسب مساحة إضافية فقد كان عددهم 20 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 30.30 %.

في حين أن الذين أجابوا بأنهم يتجهون إلى غلق الشرفات حفاظا على خصوصية العائلة فقد كان عددهم هو 22 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 33.34 % و ذلك راجع إلى التقارب الشديد بين المساكن و في أغلب الأحيان تطل شرفة الساكن الأعلى على جاره الأسفل منه و لتمكين الأسرة من قيام بنشاطاتها في حرية و خصوصية يتم غلق الشرفات

جدول رقم (31) يبين رأي المبحوثين حول أن غلق الشرفات يؤدي إلى تشويه المظهر الخارجي للعمارة

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	50	75.75%
لا	16	24.25%
المجموع	66	100%

يتبين من خلال الجدول السابق أن نسبة الذين أجابوا بأن غلق الشرفات يؤدي إلى تشويه المظهر الخارجي للعمارات تقدر ب 75.75 % بتكرار قدر ب 50 مبحوث .

أما الذين الذين أجابوا بأن غلق الشرفات لا يؤدي إلى تشويه العمارة فكانوا بتكرار 16 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 24.25 %.

و يمكن تفسير ذلك بعدم إهتمام السكان بالمجال الخارجي و تخصيص كل الاهتمام للفضاء الداخلي بالاهتمام بنظافة المسكن و تعويد الأبناء على هذا التصرف مما يؤدي إلى إعادة إنتاج نفس عقلية التفكير التي تبرز من خلال التصرفات المختلفة و التي انعكست سلبا على شكل العمارة (عدم المحافظة على السلالم و الحيطان الخارجية بتوسيخها و حفرها و الكتابة عليها ...) .

جدول رقم (32) يبين شعور المبحوثين بمسؤوليتهم تجاه المحافظة على المظهر الخارجي للعمارة

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	48	72.73%
لا	18	27.27%
المجموع	66	100%

يتبين من خلال الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم مسؤولية تجاه المحافظة على المظهر الخارجي للعمارة قدر ب 48 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 72.73 %.

أما الذين أجابوا أن ليس لديهم أي مسؤولية تجاه المحافظة على المظهر الخارجي للعمارة فقد كانوا بتكرار 18 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 27.27 %.

و يمكن تفسير ذلك بإتجاه أغلبية السكان خاصة في الأحياء التساهمية إلى خلق فضاء أفضل للعيش و ذلك من خلال المحافظة على طلاء العمارة الموحد و الإتفاق على غلق جميع الشرفات بالألمنيوم و قد تعدى ذلك إلى الاهتمام بالسلالم LA CAGE DES ESCALIERS بطلائها و تزيينها .

ومن جهة أخرى فقد لمسنا بعض التناقض في إجابات المبحوثين ففي نفس الوقت الذي يجيبون فيه بنعم يتجهون إلى بناء شرفات إضافية و تغطيتها بالتارنيت ليصبح هذا السقف مكان لتجمع الأوساخ و مظهرا مشوها لشكل العمارة .

4- جمع و تبويب و تحليل البيانات المتعلقة بالمساكن العشوائية و تأثيرها على طبيعة الحياة بها :

جدول رقم (33) يبين توزيع عدد الغرف في المسكن الفوضوي

عدد الغرف	التكرار	النسبة
1	8	33.33%
2	6	25%
3	10	41.67%
المجموع	24	100

يبين الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن مسكنهم يتوفر على غرفة واحدة هو 8 بنسبة مئوية قدرت ب 33.33% .

في حين أن الذين أجابوا بأن مسكنهم يتوفر على غرفتين فقد كانوا بتكرار 6 مبحوثين وبنسبة مئوية قدرت ب25 %.و بتكرار 10 و نسبة مئوية قدرت ب 41.67 %بالنسبة للذين لديهم 3 غرف .

يمكن تفسير هذه النتائج بالعودة إلى مدة إقامة المبحوثين في هذا الحي فالذين لديهم غرفة واحدة هم المبحوثين الذين لم تتجاوز مدة إقامتهم في الحي خمس سنوات . حيث أن الوافدين الجدد يبدؤون بتعمير غرفة واحة ثم يقومون بالتوسع بعد ذلك إلى غرفتين أو ثلاث حسب احتياجات الأسرة التي غالبا ما تكون مكتظة بعدد كبير من الأفراد و في هذا الساق يذهب عبد الحميد دليمي إلى القول بأن المشكل ليس في نوعية المسكن في حد ذاته بل في شدة ازدحام الأفراد داخل المسكن و التي تؤثر سلبا على عملية التنشئة الاجتماعية وعلى سلوكياتهم اليومية.

جدول رقم (34) يبين توفر المسكن على المرافق الضرورية

الاجابة / المرافق الضرورية	نعم		لا		المجموع
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
المطبخ	14	%58.3	10	%41.7	%100
الحمام	4	%16.6	20	%83.4	%100
المرحاض	23	%95.83	1	%4.17	%100

يبين الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين يتوفر مسكنهم على المطبخ هو 14 بنسبة مئوية تقدر ب 58.3% أما الذين لا يتوفر مسكنهم على مطبخ فهم بتكرار 10 و بنسبة مئوية قدرت ب 41.7 %، كما نجد أن عدد المبحوثين الذين يتوفر مسكنهم على حمام هو 4 بنسبة مئوية قدرت ب 16.6%، في حين أن الذين أجابوا بالنفي كانوا بتكرار 20 و بنسبة مئوية قدرت ب 83.4 %.

و فيما يخص توفر المسكن على مرحاض فقد كان عدد المبحوثين الذين أجابوا بنعم هو 23 بنسبة مئوية قدرت ب 95.83. % و بتكرار 1 و نسبة مئوية قدرت ب 4.17 % بالنسبة للذين أجابوا بلا .

و نفسر هذه النتائج بالرجوع إلى مدة الإقامة في الحي فعند وصول السكان إلى هذه المنطقة يتم تعمير غرفة واحدة في بداية الأمر يتم تخصيص فيها زاوية للطبخ ثم بمرور الوقت يتم تعديل المسكن بإضافة المطبخ و الحمام في حالات نادرة .أما بالنسبة للمرحاض هو مرفق ضروري في كل مسكن و فيما يخص هذه الحالة فالمسكن مخصص لشاب أعزب في 20 من العمر قام بتعميره منذ مدة أقل من شهر (حين إجراء المقابلة) و قد تفطن لهذا الحل رغبة منه في الحصول على مسكن لائق.

جدول رقم (35) يبين تأثير المسكن على صحة أفراد الأسرة

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	8	33.33%
لا	16	66.67%
المجموع	24	100%

يبين الجدول السابق أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن نوعية المسكن لم تؤثر صحة أفراد الأسرة هي 66.67% بتكرار قدر ب 16 مبحوث .أما الذين أجابوا بأن نوعية المسكن أثرت على صحة أفراد أسرهم فقد كانوا بتكرار 8 و نسبة مئوية قدرت ب 33.33 % .

ذلك راجع إلى أن كيفية بناء هذه المساكن و نوعية السقوف و التي تؤدي إلى ظهور الرطوبة و التي تؤثر بشكل كبير على صحة الجسم خاصة لدى الأطفال بالإضافة إلى انتشار الأوساخ وإنعدام الشروط الصحية .

جدول رقم (36) يبين لجوء المبحوثين إلى إجراء تعديلات على مساكنهم .

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	13	54.17%
لا	11	45.83%
المجموع	24	100%

يبين الجدول السابق أن الذين أجابوا بأنهم أجروا تعديلات على المسكن الذي يقيمون فيه كانوا بتكرار 13 و بنسبة مئوية قدرت ب 54.17 % و ذلك راجع إلى أن طول مدة الإقامة في هذه المنطقة تستدعي تحسين ظروف المعيشة حيث تمثلت أهم التعديلات إضافة غرف جديدة بالدرجة الأولى و المطبخ ، ترميم السقوف ، تبليط الأرضية ، طلاء الجدران .....

و فيما يخص الذين لم يدخلوا أي تعديلات على مساكنهم فقد كانوا بتكرار 11 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب45.83 %. و ذلك راجع لعدم وجود مجال للتوسع أو عدم توفر الامكانيات المادية.

جدول رقم (37) يبين نية الاستقرار الدائم في الحي.

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	16	66.67%
لا	8	33.33%
المجموع	24	100%

يبين الجدول السابق أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم نية في الاستقرار الدائم في الحي هي 66.67 % بتكرار 16 مبحوث . و هم يمثلون السكان الذين هاجروا إلى مدينة سطيف غداة الاستقلال و أيضا خلال سنوات التسعينات و ذلك من أجل العمل و التقرب من المرافق العمومية مثل المدارس و المؤسسات التعليمية و الصحية . حيث وجدوا في هذه المنطقة كل متطلبات الحياة اليومية و خاصة قربها من مركز المدينة أين تتمركز مختلف أوجه النشاط الذي يزاولونه .

في حين نجد أن الذين أجابوا بعدم رغبتهم في الاستقرار الدائم في الحي الفوضوي فقد كانوا بتكرار 8 و بنسبة مئوية قدرت ب 33.33 % و هم يمثلون سكان المدينة الذين لجأوا إلى بناء مسكن عشوائي نظرا لعدم توفر أي حل آخر أمام أزمة السكن و الغلاء الفاحش في أسعار المساكن و إعتبار هذه المرحلة أي بناء مسكن عشوائي كتمهيد للحصول على مسكن لائق .

جدول رقم (38) يبين صفة امتلاك المسكن

صفة امتلاك المسكن	التكرار	النسبة
ملكية	8	33.33%
وضع اليد	16	66.67%
كراء	-	-%
المجموع	24	100%

يوضح من خلال الجدول السابق أن نسبة الذين أجابوا بأن صفة إمتلاكهم للمسكن الحالي هي وضع اليد هي 66.67 % بتكرار قدر ب 16 مبحوث و هي الخاصية الأساسية في المسكن العشوائي كما تعتبر أول مرحلة في عملية بناء مسكن فوضوي حيث يتم الاستيلاء على قطعة أرض زراعية في أغلب الأحيان تكون ملك للدولة ثُم تليها مرحلة بناء المسكن .

لذلك فقد أثبتت المقابلات التي تم إجرائها أن معظم هذه السكنات بنيت عن طريق وضع اليد في حين أن الذين أجابوا بأن صفة ملكيتهم لهذه السكنات هي ملكية فقد كانوا بتكرار 8 مبحوثين و نسبة مئوية تقدر ب 33.33% وهم يعبرون عن السكان الذين قاموا بتعمير مساكن في منطقة فوضوية و لكن بعقود إبتدائية و تختلف مساكنهم عن باقي المساكن بنوعية المواد المستعملة في البناء و وجود الدالة .

جدول رقم (39) يبين اعتبار المبحوثين مسكنهم مكان لائق للإقامة

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	5	21%
لا	19	79%
المجموع	24	100%

يبين الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين يعتبرون المسكن الحالي هو مكان لائق للإقامة هو 5 مبحوثين بنسبة مئوية قدرت ب 20.83 %.

يمكن تفسير ذلك بالمقارنة مع خلفية المبحوث إذ يمثل المسكن الحالي حل لمشكل السكن و مكان يوفر الاقامة بالقرب من مقر العمل و مكان تمدرس الأبناء كما يوفر لهم الأمن .

أما عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن المسكن الحالي هو مكان غير لائق للإقامة فهو 19 مبحوث بنسبة مئوية تقدر ب79.17% .

و ذلك راجع إلى أن أغلبية المبحوثين غير راضين عن الإقامة في أحياء عشوائية نظرا للظروف الصعبة و إنعدام النظافة و الاكتظاظ الكبير داخل الغرفة بالإضافة إلى نظرة التهميش التي ينظرها أفراد المجتمع تجاه سكان هذه المناطق .

4- جمع و تبويب و تحليل البيانات المتعلقة بطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية:

جدول رقم (40) يبين نوعية الصلات التي تربط بين المبحوثين وجيرانهم

طبيعة الصلات	التكرار	النسبة
علاقات عائلية	8	8.88%
علاقات جيرة قديمة	24	26.66%
علاقات جيرة حديثة	58	64.45%
المجموع	90	100%

يبين الجدول السابق أن نسبة المبحوثين الذين تربطهم علاقات جيرة حديثة تتمثل في 64.45% بتكرار قدر ب 58 مبحوث و هم يعبرون بنسبة كبيرة عن سكان الأحياء التساهمية الذين إنتقلوا من جديد إلى هذه الأحياء حيث جمع مشروع السكن التساهمي بين أفراد من جميع أنحاء المدينة وفي بعض الأحيان من خارجها لذلك فيمكن أن نجد في عمارة واحدة سكان من جميع المناطق و مختلف العرقيات .

في حين أن نسبة الذين تربطهم مع جيرانهم علاقات جيرة قديمة فقد كانت 26.66% بتكرار قدر ب 24 مبحوث و هم يمثلون السكان الذين تم ترحيلهم جماعيا إلى سكنات جديدة مثل سكان حي النخلة .في حين أن عدد المبحوثين الذين تربطهم بجيرانهم علاقات عائلية مع جيرانهم هو 8 مبحوثين بنسبة مئوية تقدر ب 8.88 % و هي تمثل بنسبة كبيرة الأفراد الذين تنقلوا إلى المدينة من أجل العمل و عندما وجدوا الظروف ملائمة قاموا بجلب عائلاتهم و أقاربهم معهم (إخوانهم وأصهارهم) و قد تمركزوا في الأغلب في الفوضوية.

جدول رقم (41) يبين نوعية العلاقات التي تربط المبحوثين بجيرانهم

نوعية العلاقات	التكرار	النسبة
علاقة تفاهم	74	82.22%
علاقة نزاع	8	8.89%
أخرى	8	8.88%
المجموع	90	100%

يبين الجدول أعلاه أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن علاقاتهم مع جيرانهم هي علاقة تفاهم بتكرار 74 مبحوث و نسبة مئوية قدرت ب 82.28 %.

أما الذين أجابوا بأن نوعية علاقاتهم مع جيرانهم هي علاقة نزاع فقد كانوا بتكرار 8 و بنسبة مئوية قدرت ب 8.89 %.

في حين أن الذين أجابوا بأخرى و هي عدم وجود أي علاقة مع الجيران فقد كانوا بتكرار 8 و نسبة مئوية قدرت ب 8.89 %.

و يمكن تفسير هذه النتائج بالحرص لدى السكان في التعامل في ما بينهم و اتباع الرسمية في العلاقات و ذلك تجنبا لوقوع المشاكل أو النزاعات .

جدول رقم (42) يبين حدوث النزاع بين المبحوثين وجيرانهم و سببه

حدوث النزاع	التكرار	النسبة	سبب النزاع	التكرار	النسبة
نعم	34	%37.77	شجار الأطفال	18	%52.94
			شجار النساء	8	%23.52
			نظافة العمارة	4	%11.76
لا	56	%62.23	أخرى	4	%11.76
المجموع	90	%100	المجموع	34	%100

يوضح الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأنه حدث نزاع بينهم و بين جيرانهم هو 34 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 37.77 % . حيث كان عدد المبحوثين الذين أجابوا

بأن سبب النزاع هو شجار الأطفال هو 18 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 52.94% . و بتكرار 8 و نسبة مئوية قدرت ب 23.52 % بالنسبة للذين أجابوا أن سبب النزاع هو شجار بين النساء . في حين أن الذين أجابوا أن سبب حدوث النزاع هو نظافة العمارة فقد كانوا بتكرار 4 و نسبة مئوية قدرت ب 11.76 % و بالنسبة للذين أجابوا بأخرى فقد كانوا بتكرار 4 و نسبة مئوية قدرت ب 11.76% و تتمثل هذه الأسباب في تجاوزات بين الجيران تمثلت في بناء شرف إضافية بالإضافة إلى نزاع بسبب كرة القدم ....

أما الذين أجابوا بأنه لم يحدث نزاع بينهم و بين جيرانهم فقد كانوا بتكرار 56 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 62.23%.

جدول رقم (43) يبين رغبة المبحوثين في توطيد علاقاتهم مع جيرانهم

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	58	64.44%
لا	32	35.56%
المجموع	90	100%

يبين الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين يرغبون في توطيد علاقاتهم مع جيرانهم هي 64.44 %. بتكرار قدر ب 58 مبحوث و يمكن تفسير ذلك بأن أغلبية المبحوثين هم سكان جدد في هذه الأحياء فهم يرغبون في التعرف على الجيران من حيث طريقة التفكير و أساليب تربيتهم و كل ذلك في إطار الاحترام المتبادل .

في حين أن الذين أجابوا بأنهم لا يرغبون في توطيد علاقاتهم مع جيرانهم فقد كانوا بتكرار 32 مبحوث و بنسبة مئوية قدرت ب 35.56%. و ذلك راجع إلى رغبتهم في تفادي المشاكل و النزاعات و تجنب تدخل الغير في شؤونهم الداخلية.

جدول رقم (44) يبين تأثير الأصل الجغرافي في طبيعة العلاقات بين المبحوثين وجيرانهم

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	56	62.23%
لا	34	37.77%
المجموع	90	100%

يوضح الجدول السابق أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن الأصل الجغرافي للجيران يؤثر في طبيعة علاقاتهم معهم هو 56 مبحوث بنسبة مئوية قدرت ب 62.23 %.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن أغلبية المبحوثين يتجهون إلى لكل منطقة عاداتها و تقاليدها الخاصة بها و طريقة في التربية لذلك فإن الأصل الجغرافي يؤثر في طبيعة العلاقات بين الجيران .

و بالنسبة للذين أجابوا بان الأصل الجغرافي لا يؤثر في طبيعة العلاقات بين الجيران فقد كانوا بتكرار 34 و نسبة مئوية تقدر ب 37.37 %.

ذلك راجع إلى أغلبية المبحوثين الذين أجابوا بلا هم أصلا من خارج مدينة سطيف (عين الروى عين ولمان . بني عزيز...) و أيضا من خارج الولاية (مسيلة . برج بوعريريج ....) بالإضافة إلى سكان من أصل سطايفي إلا أنهم لا يهمهم الأصل الجغرافي بقدر ما يهتمون بأخلاق الفرد و تربيته.

جدول رقم(45) يبين تأثير الأصل الجغرافي للجيران على طبيعة الحياة في الحي و نوعية التأثير

تأثير الأصل الجغرافي	التكرار	النسبة	طبيعة التأثير	التكرار	النسبة
نعم	56	%62.22	حالة الاستقرار و الأمن	16	%28.57
			طبيعة العلاقات الاجتماعية	30	%53.57
			نظافة الحي	10	%10.85
لا	34	%37.78			
المجموع	90	%100	المجموع	56	%100

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن نسبة الذين أجابوا بأن الأصل الجغرافي للسكان لا يؤثر على طبيعة الحياة داخل الحي كانت 37.78 %بتكرار 34 مبحوث .

في حين أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن الأصل الجغرافي للجيران يؤثر على طبيعة الحياة هو 56 مبحوث و نسبة مئوية قدرت ب 62.22 %.

حيث كان عدد الذين أجابوا بأنه يؤثر من حيث حالة الاستقرار و الأمن في الحي هو 16 بنسبة مئوية قدرت ب 28.57 %.

في حين أن الذين أجابوا بأنه يؤثر من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية فقد كان عددهم 30 مبحوث بنسبة مئوية بنسبة مئوية قدرت ب 53.57 %

أما الذين أجابوا بأنه يؤثر من ناحية نظافة الحي فقد كان عددهم 10 مبحوثين بنسبة مئوية قدرت ب 10.85%.

و يمكن تفسير ذلك بأن لكل منطقة جغرافية لها عاداتها و أساليب التربية الخاصة بها . و قد لمسنا في هذه الحالة رغبة المبحوثين في المحافظة على عاداتهم الخاصة و أساليب تربيتهم و حمايتها من التداخل مع عادات أخرى.

جدول رقم (46) يبين تأثير وجود ظواهر سلبية على سمعة الحي

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	84	93.33%
لا	6	6.67%
المجموع	90	100%

يبين الجدول السابق أن نسبة الذين أجابوا بأن حدوث ظواهر سلبية في الحي يؤثر سلبا على سمعة هي 93.33 % بتكرار قدر ب 4 مبحوثين .

في حين أن عدد المبحوثين الذين أجابوا بأن هذه الظواهر لا تؤثر على سمعة الحي كانوا بتكرار 6 مبحوثين و بنسبة مئوية قدرت ب 6.67 %.

و يمكن تفسير هذه النتائج بأن انتشار مظاهر سلبية مثل تعاطي المخدرات تنتقل بين أوساط المراهقين بصورة سريعة كذلك أن تكرار حدوث حوادث السرقة في الحي أو جرائم القتل تؤدي إلى إعطاء صورة غير آمنة حول الإقامة بالحي لذلك فإن انتشار مثل هذه الظواهر يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على سمعة الحي .

جدول رقم (47) يبين تأثير حدوث الظواهر السلبية على الإقامة في الحي

الاجابة	التكرار	النسبة
نعم	80	88.89%
لا	10	11.11%
المجموع	90	100%

يبين الجدول أعلاه أن نسبة الذين أجابوا بأن حدوث الظواهر السلبية يؤثر على إقامتهم في الحي هو 88.89 % بتكرار قدر ب 80 مبحوث .

حيث أن وجود مثل هذه الظواهر أصبح يؤرق السكان بالتخوف على مستقبل أبنائهم و بالتالي فإنهم يلجئون إلى حمايتهم و تنبيههم لعدم الوقوع في مثل هذه المآزق ذلك في ظل عدم قدرة أغلبية السكان تغيير مكان الإقامة نتيجة لغلاء الأسعار . و قد وجدنا من خلال قيامنا بالمقابلات عدد من الأسر التي قامت بتغيير مكان إقامتها نتيجة لوجود مثل هذه الظواهر .

في حين أن الذين أجابوا بأن وجود مثل هذه الظواهر لا يؤثر على إقامتهم في الحي فقد كان عددهم 10 مبحوثين بنسبة مئوية 11.11%.

5.عرض نتائج الاستمارة بالمقابلة :

- الانتقال إلى أحياء سكنية جديدة بنمط عمراني جديد وفر لهؤلاء السكان مكان لائق للإقامة جعلهم يرضون بإقامتهم في هذه الأحياء الجديدة و حتى بالنسبة لسكان الأحياء العشوائية حيث وفرت لهم الاقتراب من المرافق و المؤسسات الضرورية من مدارس و مراكز صحية .
- نستنتج توفر النقل و المواصلات بنسبة كبيرة جعلت السكان لا يعانون من مشكل في الواصلات .
- نستخلص من خلال ما تقدم أن أغلبية الأحياء السكنية لا تساهم في تنشيط المدينة و ذلك لأن وظيفتها تتمثل في توفير مكان للإقامة في إطار غياب أوجه النشاط التجاري و غياب المؤسسات و المرافق التي تجلب إليها سكان المدينة.
- إن انتشار الضوضاء و الضجيج في الأماكن المزدحمة جعل أغلبية المبحوثين يتجهون إلى تفضيل الهدوء و بالتالي عدم انتشار أوجه النشاط التجاري العشوائي الذي يؤدي إلى إحداث الفوضى و الضجيج و انتشار الأوساخ مثل حي المذابح.
- و في نفس الوقت يفضلون أن يكون حيهم مكان حيوي يساهم في تنشيط المدينة من خلال مختلف المؤسسات الخدماتية .
- أغلبية الأحياء التي تمت دراستها تتوفر على المرافق الضرورية مثل الكهرباء و الغاز و المياه الصالحة للشرب و قنوات الصرف الصحي (ما عدا الأحياء العشوائية) إلا أننا

سجلنا غياب شبه تام للمؤسسات التعليمية و إن وجدت فهي غير كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة للتلاميذ بالإضافة غياب المساحات الخضراء و أماكن اللعب .

- يمثل النمط العمراني الحالي بالنسبة للمبحوثين نقلة نوعية مقارنة بالنمط السابق لذلك إن أغلبية المبحوثين يعجبهم الشكل الخارجي للعمارة بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المبحوثين الذين أجابوا بأن الشكل الخارجي للعمارة لا يعبر عن أصالة المجتمع المعمارية و ذلك في ظل تشابه معظم التصاميم و افتقارها للمسة الجمالية .
- وجود مشكلة في تصميم أغلبية المساكن و ذلك من حيث مساحة المسكن بالدرجة الأولى و التي لا تتوافق مع حجم الأسرة و لا تتيح لها التحرك بحرية داخل المجال السكني المخصص لها . و كذلك من خلال مساحة الشرفات . ومحور الحياة الأسرية هو الحوش و على مستوى هذه السكنات يتم تعويضه بالشرفة لذلك فإن غيابه و صغر مساحته ينعكس سلبا على نشاطات الأسرة بالإضافة إلى التصميم الداخلي للشقة في حد ذاته من حيث مواقع مكونات المسكن أي من حيث تحديد مواقع التجهيزات المنزلية ...
- نستنتج أن أغلبية المساكن لا تتيح لأسرة الفصل بين الذكور و الإناث حسب ما تنص عليه تعاليم الدين الحنيف و عادات المجتمع الجزائري حيث لا يتعدى عدد الغرف في الأغلب الغرفتين .
- كما أن مساحة المسكن لا تتيح للأسرة استقبال الضيوف و إقامة الولائم و ذلك ما يؤدي إلى تخلي الأسرة عن عاداتها المتوارثة لديها منذ أجيال مثل إعداد الطعام و الزيارات العائلية كما تؤدي إلى تقليص العلاقات الأسرية .
- تؤثر نوعية المسكن على السلوك الإنجابي للسكان من خلال تحديد عدد الأبناء بما يتوافق مع المساحة المتوفرة و ذلك لتخصيص المساحة الكافية لكل فرد مع اللوازم الخاصة به.
- عدم لجوء السكان إلى إجراء تعديلات على المسكن رغم عدم تلبيته لاحتياجات الأسر راجع إلى عدم وجود أي مجال لإجراء هذه التعديلات و في حالة وجود تعديلات تتمثل أغلبها في توسيع المطبخ .

- أغلبية المبحوثين أجابوا بأن وظيفة الشرفات بالنسبة إليهم تتمثل في أنها مكان لوضع تجهيزات معينة مثل خزان الماء و الغسالة آلة الطبخ التقليدية .كما تمثل الشرفة بالنسبة إليهم مكان لتوسيع المطبخ خاصة في الحالات التي يكون فيها هذا الأخير ضيق جدا.مما لا يسمح للأسرة القيام بنشاطاتها اليومية بشكل مريح.بالإضافة إلى استخدام الشرفة لوضع الأغراض القديمة غير المستعملة في غياب أدراج الترتيب أو عدم استيعابها لجميع أغراض الأسرة..
- تمثل الأسباب الأمنية أول داع لغلق الشرفة و ذلك لحماية الأطفال من الحوادث بالإضافة إلى تأمين المسكن ضد السرقة خاصة مع التقارب الشديد بين الشرفات .
- إضافة إلى غلق الشرفات للمحافظة على خصوصية الأسرة و منح أفرادها حرية التحرك و القيام بمختلف النشاطات دون أن يراهم أحد.
- تؤدي عملية غلق الشرفات إلى تشويه المظهر الخارجي للعمارة خاصة في حالة لجوء كل ساكن إلى غلق شرفته بطريقته الخاصة ما يمحو الشكل الأول للعمارة.
- من خلال القيام بالمقابلات لمسنا وجود مسؤولية لدى المبحوثين في المحافظة على المظهر الداخلي و الخارجي للعمارة و ذلك محاولة لخلق مجال أفضل للإقامة خاصة في الأحياء التساهمية.
- أما فيما يخص المساكن الفوضوية فعن مدة الإقامة بهذا الحي و التي تتراوح مابين الشهر و 40 سنة تؤثر على عدد الغرف في المسكن و التي لا يتجاوز عددها 3 غرف بما فيها غرفة الاستقبال .
- أغلبية المساكن التي تمت دراستها تتوفر على المطبخ و المرحاض باعتبارها مكونات أساسية في المسكن مع ذلك فقد وجدنا مساكن يتم تخصيص جزء من غرفها للطبخ مع انعدام شبه تام للحمام.

- أغلبية المبحوثين لجئوا إلى إجراء تعديلات على مساكنهم لكي تصبح أكثر ملائمة للسكن و تتمثل هذه التعديلات في تبليط الأرضيات تعديل السقوف و إضافة مطبخ غرف إضافية بما يتوافق مع حجم الأسرة .
- أغلبية المبحوثين في الأحياء العشوائية لديهم نية الاستقرار الدائم بها ذلك راجع إلى ما وفرته هذه الأحياء لساكنيها من خلال موقعها القريب من مركز المدينة و خاصة أنها وفرت لهم مكان للسكن خاصة في ظل أزمة السكن و عدم قدرة أغلبيتهم على شراء مسكن لائق.
- و انطلاقا مما سبق نفسر امتلاك أغلبية المبحوثين لهذه المساكن عن طريق وضع اليد في ظل غلاء المساكن و عدم قدرة أغلبيتهم على شراء قطعة أرض بسبب الفقر .
- لا يوفر المسكن العشوائي للساكن مكان لائق للإقامة لأنه لا يوفر شروط الراحة و الحياة الكريمة للفرد كما أن اجتماع هذه المساكن أنتج صورة مشوهة للمظهر العام للمنطقة التي تقه فيها هذه المساكن. و رغم ذلك فإن تفضيل المصلحة الفردية على الجماعية و هي المحافظة على المظهر العام للمدينة.
- أغلبية المبحوثين تربطهم علاقات جيرة حديثة مع جيرانهم وهم يمثلون سكان الأحياء السكنية الجديدة الذين انتقلوا من جديد إلى هذه السكنات .بالإضافة إلى المبحوثين الذين تم ترحيلهم مع جيرانهم إلى سكنات جديدة و الذين تربطهم علاقات جيرة قديمة. بالإضافة إلى الذين انتقلوا إلى المدينة رفقة أقاربهم و الذين تربطهم معهم علاقات عائلية .
- أغلبية المبحوثين تربطهم علاقات تفاهم مع جيرانهم و هي تعبر عن تحفظهم في إقامة علاقات مع الآخرين تجنبا لوقوع المشاكل و النزاعات و حفاظا على خصوصية الأسرة .
- المتسبب الأول في حدوث النزاعات بين السكان هو شجار الأطفال و شجار النساء و بنسبة أقل عدم التفاهم على نظافة العمارة أو الحي .
- وجود رغبة لدى أغلبية المبحوثين في توطيد علاقاتهم مع الآخرين في إطار من التحفظ و الاحترام المتبادل و في إطار ما يحث عليه الدين الإسلامي الحنيف.إلا أن الأصل

الجغرافي للجيران يؤثر في طبيعة بينهم لأن كل منطقة لها عاداتها و تقاليدها الخاصة بها و المتبعة في تربية الأبناء و في التعامل مع الآخرين لذلك فإن الأصل الجغرافي يؤثر على طبيعة الحياة في الحي خاصة من ناحية العلاقات الاجتماعية .

- إن حدوث ظواهر اجتماعية سلبية مثل السرقة يؤثر بشكل سلبي على سمعة الحي كما يؤثرعلى إقامة المبحوثين فيه حيث يؤدي إلى أخذ الحيطة و حماية أبنائهم من هذه الظواهر في ظل عدم قدرة أغلبيتهم على تغيير مكان إقامتهم .

رابعا: النتائج العامة

من خلال ما تقدم عرضه في الإطار النظري و الذي تضمن التراث النظريو السوسيولوجي حول المدينة و النمو السكاني . إضافة إلى الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث حول موضوع الدراسة . تمكنا من التوصل إلى جملة من النتائج التالية :

- **يؤدي الضغط السكاني إلى تغير موروفولوجية المدينة**

يشكل تزايد عدد السكان و تمركزهم في منطقة معينة ضغطا كبيرا على تلك المنطقة خاصة من حيث توفير السكن المناسب و المرافق العمومية بالعدد الكافي . خاصة مع طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتميز بوجود نسبة كبيرة من السكان في مراحل عمرية فتية (مرحلة التمدرس ،العمل ، تكوين الأسرة) لذلك فإنه مع الطلب المتزايد على السكن يؤدي إلى استغلال جميع الفضاءات الحضرية المتوفرة داخل المدينة مما أنتج نسيجا حضريا غير متناسق اجتمعت فيه مختلف أنماط البناء .

كما يؤدي التمركز السكاني إلى الضغط على المرافق العمومية المتوفرة و الطلب على المزيد مما يؤدي إلى اختلال في توزيع مرافق الخدمات و بالتالي اختلال في الوظائف التي تؤديها.

كما أدى ذلك إلى توسع المدينة بشكل عشوائي و إيجاد فضاءات حضرية جديدة يتم تفريغ فيها الضغط السكاني ، في التوسعات لم يتم فيها التخطيط المحكم لمتطلبات السكان حيث أنجزت أحياء سكنية جديدة بشكل لا يتيح المجال لإنجاز المرافق الضرورية من مدارس و مراكز صحية إذ

تعبر هذه المناطق عن مكان لإقامة دون أي وظيفة أخرى و ذلك ما يفسر خلو هذه المناطق من الحركة خاصة خلال النهار .حي تفرض هذه الظروف على السكان التنقل اليومي إلى مناطق توفر لهم هذه المرافق.

بالإضافة إلى أن مظهرها الخارجي لا يعبر عن خاصية مميزة للمدينة . فكل التصاميم جوفاء ومتشابهة في أغلب الأحيان و تختلف من حيث ألوان الطلاء .إن تصميم العمارة ليس ما يشوه مورفولوجية المدينة لكن نوعية البناء في حد ذاته هي التي تنعكس سلبا على المظهر العام للمدينة و ترسم صورة بائسة .

و فيما يخص نوعية السكنات المنجزة فإنها في الأغلب لا تخدم حاجيات الأسرة الجزائرية و هي تشجع الاتجاه نحو الأسر النووية و ذلك لصغر مساحتها و عدم توفيرها الراحة و الحرية للأسرة في القيام بنشاطاتها اليومية و في ظل عجز هذه المساكن عن تأدية أداء الوظيفة المنوط بها يتجه ساكنيها إلى تعديلها بما يلبي حاجياتهم فنجد من يذب إلى بناء الشرفة و استيلاء البعض على الممرات لبناء فناء إضافي كل ذلك في ظل غياب سياسة ردع مما يؤدي إلى التأثير سلبا على المجال السكني و تشويه المظهر العام للحي .

- **تؤثر الهجرة الريفية في تغير مورفولوجية المدينة**

أن نزوح الأسرة من الريف إلى المدينة غالبا ما يكون سببه وجود عوامل طرد في المنطقة الأصلية تدفع بالأسرة لمغادرتها متجهة نحو مكان آخر(المدينة), تتوفر فيه مجموعة من العوامل التي تجذبها والتي تتمثل أساسا في توفر المرافق الضرورية من فرص التعليم والعمل والحراك الاجتماعي بصفة عامة، غير أن هذا الحراك المجالي لا يصاحبه بالضرورة تحسن في وضعية الأسرة النازحة، بل غالبا ما تواجه عدة صعوبات في الوسط الحضري، وهذه الصعوبات متعلقة أساسا بإيجاد المسكن اللائق وفي الموقع المناسب داخل المدينة و في ظل عدم قدرة أغلبية هؤلاء المهاجرين على شراء مسكن لائق فإنهم يتجهون إلى التمركز على هامش المدينة عن طريق وضع اليد على أراض زراعية يتم بناء عليها مساكن عشوائية و قد أثبتت الدراسة أن أغلبية سكان المناطق العشوائية هم من أصول ريفية .و قد عرفت هذه النوعية من المساكن تزايد كبير في

أعدادها خاصة خلال سنوات التسعينات التي عرفت توافد أعداد كبيرة من الأفراد و تمركزها بالأحياء العشوائية التي اتخذت من التجمعات الثانوية مقرا لها.

و قد عرفت السنوات الأخيرة خاصة مع غلاء الأسعار تنامي فكرة اعتبار المسكن العشوائي كمرحلة أولية للحصول على مسكن لائق و ذلك ما زاد في نمو هذه الأحياء والتي تتميز بحجم سكاني كبير برز من خلال شدة الاكتظاظ داخل المسكن الواحد .

كما أصبحت تحتل مواقع إستراتيجية خاصة حي شوف لكداد و الذي أصبح يتوسط العديد من المشاريع الحضرية الجديدة منها القطب الجامعي و المدينة الرياضية ... : لذلك فإن هذه الأحياء شكلت مظهرا عمرانيا مشوها و أبرزت أكثر فأكثر الجزء السلبي للمدينة.

بالإضافة إلى أن الفرد المهاجر الذي يتمركز بالمدينة و الذي يأتي محملا بالثقافة المحلية التي ينتمي إليها و التي تنعكس على استغلاله للمجال المحيط به. لذلك نجد انتشار مظاهر التريف من خلال نمط تعمير المسكن و أيضا من خلال مزاولته للأنشطة الزراعية مثل تربية المواشي في مركز المدينة و مع تكرار هذه المظاهر أدت إلى اختلال في وظيفة الأحياء و أنتجت مظهرا مشوها .

- **تساهم الخلفية الثقافية و الاجتماعية للسكان في تغير مورفولوجية المدينة**

إن أكثر ما يعبر عن الخلفية الثقافية و الطبيعة الاجتماعية للسكان هو النمط العمراني لذلك فإن كل مدينة ترتسم على ملامحها معالم هذين المتغيرين .فطالما كان سمة مدينة سطيف هو النمط العمراني المتمثل في الحارة . حيث يجتمع عدد من العائلات في مسكن واحد تمثل روابط الجيرة الوثيقة و الحوش محور الحياة الاجتماعية اليومية . وقد انعكس الجانب الاجتماعي المتمثل في تغير نمط العائلة الكبيرة والاتجاه نحو الأسر النووية و الذي ساهم بشكل كبير في الحد من تواجد هذا النمط العمراني و الذي تم تعويضه بالمساكن الفردية . وبالنسبة للحارات في وسط المدينة فقد تم تعويضها بالمباني العالية و الفنادق مما طمس نمط عمراني عريق .

كما أثر تغير الثقافة الشعبية في مجال بناء المساكن ، خاصة مع تأثير الانفتاح الإعلامي و الانترنيت حيث أصبحت التصاميم مستوردة و متناقلة بين الأفراد مما ينتج ظهور تصاميم جديدة (مثل الواجهات المصنوعة من الألمنيوم و التي أصبحت تستخدم للأحياء السكنية) .

كما تؤثر الخلفية الثقافية للفرد على نوعية المسكن الذي يعمره أو الذي يقيم به حيث أن الخلفية الريفية للفرد تؤدي به إلى خلق أو فضاء ريفي في كل ما يحيط به ، و باجتماع هذه الفضاءات ينتج لنا متخلفة ذات طابع ريفي تؤثر بشكل سلبي على صورة المدينة.

Page N

126-138 ;149-151 ;153-180

Page Coul

139-148 ;152

الخاتمة

Université Sétif2

تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجية المدينة.

دراسة ميدانية بمدينة سطيف

الخاتمة

تعتبر المدينة مرآة المجتمع إذ أنها تعبر عن موروثه الثقافي التاريخي و الحضاري . فلطالما عرفت مجتمعات غابرة من خلال مدنها التي بقيت قائمة و شاهدة على حضارتها رغم ما عرفته هذه المدن من تحضر و تزايد في عدد سكانها.في حين أن المدن الجزائرية و رغم غنى موروثها المعماري لم تبق محافظة على صفة مميزة لها ، إلا في مناطق معينة و هي ضئيلة جدا بالمقارنة مع عراقتها و تاريخها القديم .

إن السياسة الاستعمارية التي اتبعت نهج طمس الهوية الجزائرية قد ساهمت بشكل كبير في تغيير ملامح المدن الجزائرية و ذلك بإدخال أنماط عمرانية جديدة على تلك التي كانت موجودة . و قد أدت هذه الأنماط الجديدة إلى اختلال تركيبها الذي كان يتميز بتوسط الجامع للمدينة و مجلس الحكم و تليها الأحياء السكنية .هذه الأخيرة التي تتميز بالتصاقها و في نفس الوقت مراعاتها لأصول الاحترام و الخصوصية بين الجيران.

كما ساهمت الهجرة الريفية خلال المرحلة الاستعمارية في الظهور الفجائي للأحياء السكنية داخل المدينة تفتقر للتنظيم و التي طرحت إلى غاية اليوم مشكلة في تخطيط و إيجاد المرافق الضرورية لسكان هذه المناطق.

أما بعد الاستقلال فإن تحسن الظروف المعيشية ساهم بشكل كبير في النمو عدد السكان خاصة في المدن حيث كانت و مازالت تمثل مجالا مفتوحا للعمل و لتوفر المؤسسات التعليمية و الصحية و الخدماتية إن هذا النمو السكاني الذي كان بشكلين هما الزيادة الطبيعية و الهجرة أدى إلى تمركز سكاني شكل ضغطا على المجال الحضري من حيث الطلب على السكن و مختلف المرافق العمومية الأمر الذي أدى إلى الضغط على المصالح المحلية و في مرحلة تالية إلى نمو و توسع عشوائي للمدينة.

و أمام التزايد الكبير للسكان برز عجز القطاع العمومي عن تسيير النمو الحضري و إنتاج السكن بالحجم الذي يلبي مطالب السكان . و في ظل هذا الوضع المتأزم طرأت تغيرات كبيرة على مورفولوجية المدينة و قد أبرزت الدراسة الحالية أن العوامل السكانية ساهمت في هذا التغير من خلال نوعين من التأثير : الأول التأثير المباشر و الذي برز من خلال الأنماط العمرانية من حيث تعدد أشكاله مثل النمط العمودي

و العشوائي ، النمط الفردي الفاخر مع البناءات غير المكتملة فاجتماع هذه الأنماط داخل محيط الحي الواحد يعطي صورة غير متناسقة و مشوهة .

كما أثر النمو السكاني بشكل مباشر على ظهور الأحياء العشوائية و نموها الكبير خاصة خلال السنوات الأخيرة أين أصبحت هذه الأحياء تبرز الجانب السلبي للمدينة خاصة مع انتشار فكرة اعتبار المسكن العشوائي كمرحلة سابقة للحصول على مسكن لائق .

و قد برز التأثير المباشر أيضا من خلال تدخلات الفرد على المجال السكني و تحويره بالشكل الذي يخدم حاجاته و ذلك ما انعكس على المجال الخارجي خاصة على مستوى العمارات التي غالبا ما تفقد مظهرها الأول و تصبح مزيجا من الألوان و الأشكال .

و أما التأثير غير المباشر فقد تمثل في خصائص المجتمع الجزائري ديموغرافيا و التي تتمثل في وجود نسبة هامة من المجتمع في مرحلة التمدرس و العمل و تكوين أسر مما شكل ضغطا متزايدا لمواجهة متطلبات هذه الفئات العمرية .و كما سبق الذكر فقد أدى هذا إلى ظهور تجمعات سكنية تفتقر في أغلبها إلى التخطيط المحكم مما حجم وظيفة هذه التجمعات رغم احتوائها على أحجام سكانية معتبرة .كما ساهم تحول نمط الأسرة الجزائرية إلى نمط الأسرة النووية و الرغبة بالاستقلال بالمسكن الفردي عاملا مدعما لهذه الأزمات .

إن صورة المدينة اليوم تعبر عن المدينة المختنقة التي عجزت عن تسيير نموها و حل مشاكلها بطريقة عقلانية ، فنراها تلتهم الأراضي الزراعية التي كانت في يوم من الأيام أراض ذات مردود مرتفع و اختفت ملامح خطة نمو أو توسع لذلك نجدها تنمو بشكل عشوائي الأمر الذي أثر سلبا على أدائها لوظائفها حيث تداخلت المناطق الصناعية مع السكنية و خاصة الانتشار العشوائي للأنشطة التجارية مما عقد حياة سكانها و جعلها تصبح مناطق صعبة للمعيشة ..

و قد غابت الناحية الجمالية عن هذه المدن فكل تصاميمها مهتلكة و مكررة لا تبرز أي صفة مميزة للمدينة الجزائرية بل إنها تشجع انتشار نمط عمراني واحد تمثل في النمط العمودي و الأدهى من ذلك هو عدم تلبيته لاحتياجات الأسرة في ظل غياب دراسات استشرافية لمستقبل الحياة الأسرية الأمر الذي جعل هذه البناءات أقفاص تسجن حرية الأنشطة الأسرية .

ومن ناحية اجتماعية قد أصبحنا اليوم نلحظ تفكك في العلاقات الاجتماعية و انتشار للآفات الاجتماعية و الذي كرسته ضرورات الحياة الاجتماعية . كما أصبحنا نلمس الطبقية داخل المجتمع الجزائري من خلال طراز الأبنية الذي يعبر عن المستوى الاقتصادي و الخلفية الثقافية و الاجتماعية للساكن .

و من خلال ما تقدم عرضه نتوصل في الأخير إلى أن النمو السكاني قد أثر فعلا و بشكل كبير في تغير مورفولوجية المدينة الجزائرية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا. باللغة العربية :

1 – أحمد بودراع . **التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن** .منشورات جامعة باتنة . دون طبعة . 1997.

2 – اسماعيل قيرة . **أي مستقبل للفقراء في البلدان النامية** .جامعة منتوري . قسنطينة.

3 – ابراهيم توهامي وآخرون . **التهميش و العنف الحضري** . دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع . الجزائر. 2004.

4 – بشير التيجاني. **التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. د.ط ..2000

5 – بوجمعة خلف الله. **العمران و المدينة**. دار الهدى للطباعة و النشر.دون طبعة.2005.

6 – بلقاسم سلاطنية حسان جيلاني .**منهجية العلوم الاجتماعية** .دار الهدى للطباعة و النشر .دون طبعة . 2004

7 – تشارلز كوريا . **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث** . ترجمة محمد بن حسين البراهيم . جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية . 1999.

8– **التعداد العام للسكن و السكان**. 1998.

9 – **التقرير الوطني حول السكان** . الندوة الدولية حول السكان و التنمية . القاهرة.1998.

10– حسين أحمد رشوان . **السكان من منظور علم الاجتماع** . المكتبة الجامعية الاسكندرية . دون طبعة . 2001.

11 – حسين أحمد. رشوان. **المدينة –دراسة في علم الاجتماع الحضري**– المكتب الجامعي الحديث . الاسكندرية.دون طبعة .دون سنة نشر.

12 – حميد خروف.بلقاسم سلاطنية. **الإشكاليات النظرية و الواقع مجتمع المدينة نموذجا** . منشورات جامعة منتوري . قسنطينة .1999 .

13 – خلف حسين الدليمي . **التخطيط الحضري** . أسس و مفاهيم . الطبعة الأولى . الدار العلمية للطباعة و النشر . عمان . .2002

14– سعيد ناصف. **المدينة الإسلامية.دراسة في نشأة التحضر** . مكتبة زهراء الشرق. القاهرة.دون طبعة ..1999

15 – شريف رحماني . **الجزائر غدا** . ديوان المطبوعات الجامعية . دون طبعة . دون سنة نشر.

16 – صبري فارس الهيتي . **جغرافية المدن** . الطبعة الأولى .دار صفاء للنشر و التوزيع . عمان. 2010.

17 – طارق السيد . **علم اجتماع السكان** . مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية .2008.

18– عادل عبد الغني محبوب . **الاقتصاد الحضري** . الطبعة الأولى. دار الصفاء للنشر و التوزيع . عمان .2008 .

19 – عبد الحميد دليمي . **دراسة في العمران السكن و الإسكان** . دار الهدى للطباعة . دون طبعة .2008.

20 – عبد المنعم شوقي. **مجتمع المدينة . الاجتماع الحضري**. الطبعة السابعة . دار النهضة العربية. 1981.

21 – عبد الرؤوف الضبع . **علم الاجتماع الحضري** . الطبعة الأولى . دار الوفاء للطباعة و النشر . الاسكندرية ..2003

22 – عمار الطيب كشرود.**البحث العملي و مناهجه في العلوم الاجتماعية** . الطبعة الأولى دار المناهج للنشر و التوزيع .الأردن .

23 – علي عبد الرزاق جلبي .**علم إجتماع السكان** . دار المعرفة الجامعية . مصر الطبعة الثانية. 1998.

24– فتحي أبو عيانة . **جغرافية العمران** .دار النهضة العربية بيروت.دون طبعة .1999.

25- لوجلي صالح الزوي . **علم اجتماع الحضري** .الطبعة الأولى . منشورات جامعة قار يونس بنغازي .2002 .

26- محمد شطوطي. **منهجية البحث** .مذكرة تخرج .ماجستير دكتوراه دولة .دار مدني للنشر . الجزائر .2003.

27 - محمد عاطف غيث. **علم الاجتماع الحضري .مدخل نظري** .دار النهضة العربية .بيروت .دون طبعة . 1983.

28- محمد عاطف غيث .**دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي** . دار النهضة العربية للطباعة و النشر .بيروت .دون طبعة. 1986.

29- محمد السويدي . **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** . ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .1990.

30- محمد مدحت جابر . **جغرافية العمران الريفي و الحضري** . الطبعة الثانية .مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة . 2006.

31 - منير عبد الله كرادشة . **علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية** . علم الكتاب الحديث . الطبعة الأولى .2009.

32 - موريس هالبواك . **المورفولوجيا الاجتماعية** . ترجمة حسين حيدر . الطبعة الأولى . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1986.

33 - **مديرية الإحصاء و الإعلام الآلي** لبلدية سطيف .

34 - **مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية** .

35- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.**

36- الوكالة العقارية لولاية سطيف: **مخططات الكتلة للتحصيصات.**

37 - يوسف عنصر . **التساؤلات و الفرضيات في البحث الاجتماعي**.أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية . منشورات جامعة قسنطينة. 1999.

ثانيا : المعاجم و القواميس :

1- عبد المجيد لبصير . **موسوعة علم الاجتماع و مفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العامة** . دار الهدى .الجزائر. .2010

2 - **موسوعة البحث العلمي و إعداد البحوث و الرسائل و الأبحاث و المؤلفات** . دار الكتب و الوثائق المصرية . الإسكندرية . دون طبعة. دون سنة نشر .

3 - **معجم مجاني الطلاب**. منشورات دار المجاني . بيروت . الطبعة الثالثة. .1996

4 - محمد عاطف غيث . **قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية**

رابعا . الجرائد و المجلات :

1- **المدينة و مجال تطوير فضاءاتها الحياتية** . مجلة الباحث الاجتماعي . منشورات جامعة باتنة.

2- **المشكلات الحضرية الراهنة و التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية** . مجلة الباحث الاجتماعي . العدد السابع منشورات جامعة قسنطينة . مارس .2005 .

3- مجلة سيتيفيس . العدد الثاني . مارس 2005

4- **مجلة المجال و السكن** .دار الغرب للنشر و التوزيع . جامعة وهران . 2002.

خامسا الرسائل و المذكرات :

1- فاروق يعلى .**التحضر و العلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة** . دراسة ميدانية بمدينة سطيف. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري .جامعة الجزائر .

2- ميمونة مناصرية . **التحول الديموغرافي و آثاره في التشوه العمراني**. دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة.مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير

سادسا .المراجع باللغة الفرنسية

1- Abd ellatif Ben Achenho**. l'exode rural en Algérie** . Presses ENAP . Alger. 1979.

2- Alain Nonjon. **Comprendre l'économie mondiale**. Ellipses.1995.

3- Ali hadjidj**. Le Grand Alger** . Office des publications universitaires .Alger .1994.

4- Brahim Benyoucef .**Analyse Urbaine**. OPU. Alger . 1994.

5- Cherif Rahmani**. Aménager l'Algérie de 2020**. Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l' environnement.2004.

6- Cherif Rahmani**. La Croissance Urbaine en Algérie .coût de l'urbanisation et politique foncière .** OPU. Alger.1982 .

7- Denise Morel. **Sétif de ma Jeunesse.Septembre**. 2001.

8- Jean Pelletier.Delfante**. Villes et urbanisme dans le monde**. Armand Colin.4e edition.2000.

9- Jean Paul Lacaze. **La Transformation des villes et Politique Publique 1945-2005**. Presse Pont et Chaussés . France. 2006.

10- Larbi Icheboudene. **Alger .histoire d'une capitale** .2 eme edition .Casbah Edition .Alger .2008 .

11- Maouia Saidouni. **Eléments d'introduction à l'urbanisme**. Casbah édition

12- Michel Beaud. **L'Art de la thèse** . Casbah Edition .Alger.2005.

13- **Monographie wilaya de Sétif**.

14- **Politique Nationale de Population dans 17 wilayas**.

prioritaires . Ministère de l Agriculture et du Développement Rural.

15 - **Population et développement en Algérie** . Ministère de la Santé de la population et de la reforme hospitalière.

16- Rémy Alain **.Morphologie urbaine** .Armand Colin . Paris.2005.

سابعا. المعاجم و القواميس

1- Claude Kannas . **Dictionnaire encyclopédique**. Larousse Paris. 2002

2- **Dictionnaire et encyclopédie**. Librairie Larousse.

3 Marion Segaud et Autres . **Dictionnaire de l'habitat et du logement**. Armand Colin. Paris .

ثامنا . المجلات

1- David Bloom, Tarun khana . **Révolution urbaine**. Revue finance et développement. Fonds Monétaire International (FMI).septembre. 2007.

2- **Vies de villes** . Architecture. urbanisme et société .N-6 .Imprimerie Eddiwan. Décembre .2006.

تاسعا .المذكرات و الرسائل الجامعية .

3- Said Atoui: **Problématique de L'urbanisation spontanée en Algérie** (Cas de Sétif), Thèse de Magistère en architecture**.** université de Farhat Abbas setif. 2001-2002.

عاشرا . المواقع الالكترونية.

1- أنيس الأبيض. **النهج الحضاري في نشأة المدينة العربية الإسلامية.**
www.ALAWAN.com

2- محمد عرب الموسوي . مورفولوجية مدينة الجميل والتركيب الداخلي للمساكن من واقع الدراسة. الميدانية ..

3- www.Google.com.http/Setif.19.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يبين تطور سكان الحضر و الريف في الجزائر ما بين 1886-1998	48
2	يبين تراجع نسبة الخصوبة في الجزائر	81
3	يبين تراجع نسبة الانجاب لكل امرأة في الجزائر	82
4	يبين تطور نمو السكان في الجزائر خلال مرحلة 1845-1954	84
5	يبين تراجع نسب الولادات و الوفيات و النمو الطبيعي خلال مرحلة 1961-1985	85
6	يبين تطور عدد السكان و الولادات و الوفايات ومعدل النمو الطبيعي في الجزائر خلال سنوات التسعينات	86
7	يبين توزيع عدد سكان مدينة سطيف و التجمعات الثانوية المحيطة بها	100
8	يبين توزيع عدد سكان المدينة حسب احصاء 2008	102
9	يبين التوزيع الاجمالي لحضيرة السكن لبلدية سطيف حسب احصاء 2008	104
10	يبين توزيع المساكن المشغولة حسب نوعية البناء حسب احصاء 2008	104
11	يبين توزيع المبحوثين وفق السن	117
12	يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	118
13	يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة المدنية	119
14	يبين توزيع المبحوثين حسب أصل الاسرة	120
15	يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن	122
16	يبين رضا المبحوثين على اقامتهم في الحي	148
17	يبين وجود معاناة المبحوثين من مشكل المواصلات	149
18	يبين مساهمة الحي في تنشيط المدينة	150
19	يبين تفضيل الحي كمكان للاقامة دون أي وظيفة تجارية أو صناعية	150
20	يبين تفضيل وظيفة الحي لدى السكان	151
21	يبين رأي السكان حول تعبير الحي عن أصالة المجتمع و قيمه	152
22	يبين توفر الأحياء السكنية على المرافق الضرورية	153
23	يبين رأي المبحوثين في التصميم الخارجي للعمارة	154
24	يبين وجود مشكلة في تصميم الشقة و نوعها	155

26	يبين تلبية المسكن لاحتياجات الأسرة	156
27	يبين تأثير المسكن على السلوك الانجابي للمبحوثين	158
28	يبين لجوء المبحوثين الى اجراء تعديلات على الشقة	158
29	يبين وظيفة الشرفات بالنسبة للمبحوثين	159
30	يبين أسباب اتجاه المبحوثين الى غلق الشرفات	160
31	يبين رأي المبحوثين حول أن غلق الشرفات يؤدي الى تشويه المظهر الخارجي للعمارة	160
32	يبين شعور المبحوثين بمسؤوليتهم تجاه المحافظة على المظهر الخارجي للعمارة	161
33	يبين توزيع عدد الغرف في المسكن الفوضوي	162
34	يبين توفر المسكن على المرافق الضرورية	163
35	يبين تأثير المسكن على صحة أفراد الأسرة	164
36	يبين لجوء المبحوثين الى اجراء تعديلات على مساكنهم	164
37	يبين نية الاستقرار الدائم في الحي	165
38	يبين صفة امتلاك المسكن	165
39	يبين اعتبار المبحوثين مسكنهم مكان لائق للاقامة	166
40	يبين نوعية الصلات التي تربط بين المبحوثين و جيرانهم	167
41	يبين نوعية العلاقات التي تربط بين المبحوثين وجيرانهم	168
42	يبين حدوث النزاع بين المبحوثين و جيرانهم و سببه	168
43	يبين رغبة المبحوثين في توطيد العلاقات مع جيرانهم	169
44	يبين تأثير الأصل الجغرافي في طبيعة العلاقات مع الجيران	170
45	يبين تأثير الأصل الجغرافي للجيران على طبيعة الحياة في الحي و نوعية التأثير	171
46	يبين تأثير وجود ظواهر سلبية على سمعة الحي	172
47	يبين تاثير حدوث الظواهر السلبية على الاقامة في الحي	172

فهرس الأشكال و الصور .

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	شكل رقم(1) يوضح لنظرية الحلقات المتعاقبة.	33
2	شكل رقم (2) يوضح لنظرية القطاعات	34
3	شكل رقم (3) يوضح لنظرية النويات المتعددة.	35
4	صورة رقم (1) تبين نمو المساكن الفوضوية بالقرب من الأحياء السكنية بحي شوف لكداد	139
5	صورة رقم (2) تبين تعدي المساكن الفوضوية على الأراضي الزراعية في حي عين الطريق	139
6	صورة رقم (3) تبين نمو المساكن الفوضوية على ضفاف الإقامة الجامعية بالباز.	140
7	صورة رقم (4) تبين إجتماع النمط الفوضوي و العمودي و الفردي في إطار حي واحد بعين الطريق	140
8	صورة رقم (5) تبين اجتماع نوعين من من أنماط البناء بين الفوضوي و الفلل الفاخرة بفرماتو	140
9	صورة رقم (6) تبين المظهر الخارجي للسكن الفوضوي	141
10	صورة رقم (7) تبين تعدي العمران على الأراضي الزراعية مع انتشار مظاهر التريف في المدينة	142
11	صورة رقم (8) تبين الشكل الخارجي لعمارة من الأحياء التساهمية في حي الهضاب	143
12	صورة رقم (9) تبين المظهر الخارجي لأحد المساكن مع غياب الترصيف و التعبيد في حي الهضاب	143
13	صورة رقم (10) تبين اتجاه السكان إلى غلق الشرفات عن طريق البناء	144
14	صورة رقم (11) تبين الاتجاه إلى تحويل المحل التجاري إلى سكنات	144
15	صورة رقم (12) تبين المحلات التجارية إلى مسكن	145

16	صورة رقم (13) تبين الفضاء الخارجي للأحياء السكنية بحي 300 مسكن	145
17	صورة رقم (14) تبين واجهة إحدى العمارات .	146
18	صورة رقم (15) تبين التصاميم المستحدثة في بناء الأحياء الترقوية	146
19	صورة رقم (16) تبين نوعية التصاميم و الطلاء في السكنات الترقوية	147
20	صورة رقم (17) تبين نوعية التصاميم و الطلاء للسكنات الترقوية.	147

الملاحق

Université Sétif2

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا الحضرية

إستمارة مقابلة الأولى

مورفولوجية المدينة دراسة في تأثير النمو السكاني

دراسة ميدانية بمدينة سطيف

إعداد الطالبة:

لطرش سارة

إشراف الأستاذ:

دبلة عبد العالي

السنة الجامعية 2011/2010

أسئلة الاستمارة :

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- مكان الإقامة (في هذه الحالة يتم تحديد إسم الحي).....

2- السن :

3- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

4- الوظيفة :

5- المستوى التعليمي : ابتدائي و أقل ☐ متوسط و ثانوي ☐ جامعي ☐

6- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐

إذا كان الجواب الثاني . ما هو نو ع الأسرة ؟ أسرة نووية ☐ أسرة ممتدة ☐

7- ما هو عدد الأبناء؟

8- ما هو أصل الأسرة ؟ المدينة ☐ الريف ☐ خارج الولاية ☐

9- ما هو تاريخ أول إقامة في المدينة ؟

10-أين أقمتم في السابق ؟

- في حي من أحياء المدينة ☐
- في خارج حدود المدينة ☐
- في خارج حدود الولاية ☐

إذا كانت الإجابة الثانية أو الثالثة لماذا هجرتم مقر إقامتكم السابق؟.

- بحثا عن عمل ☐
- لتمدرس الأبناء ☐
- الرغبة بالسكن بالمدينة ☐
- لأسباب أخرى تذكر.....

.....

9- ما هي نوعية المسكن الذي تقيمون فيه حاليا ؟

1- شقة ☐

2- منزل فردي ☐

3- حارة ☐

4- مسكن عشوائي ☐

المحور الثاني : بنية الحي و تأثيرها على طبيعة الحياة فيه .

10- هل أنت راض عن إقامتك في هذا الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة ب لا لماذا ؟.....

.....

.....

12- هل تعاني من مشكل في المواصلات ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم .حدد حجم المشكلة ؟.....

.....

13- هل تعتقد أن حيك يساهم في تنشيط المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك .....

.....

.....

14- هل تفضل أن يكون حيك مكانا للإقامة دون أية وظيفة تجارية أو صناعية ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم . فسر لماذا ؟ .....

.....

.....

في حالة الاجابة بلا . هل تفضله أن يكون :

1- مكان لحياة حضرية حيوية . ☐

2- مكان هادئ للإقامة ☐

3- مكان لخلق علاقات تتوافق مع قيم المجتمع ☐

15- هل تلاحظ أن هناك مشكلة من ناحية تخطيط الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم حدد نوع المشكلة .....

.....

.....

16- هل تعتبر أن الحي مصمم بطريقة تعبر عن طبيعة المجتمع و أصالته؟ نعم ☐ لا ☐

فسر كيف ذلك ؟.....

.....

.....

17- هل يتوفر حيكم على المرافق التالية :

1- عدم توفر الشروط الصحية . ☐
2- عدم توفر المياه الصالحة للشرب . ☐
3- عدم توفر الكهرباء و الغاز. ☐
4- عدم توفر المؤسسات التعليمية . الصحية. الدينية ... ☐
5- عدم توفر المرافق العامة و الحدائق. ☐

المحور الثالث : تصميم المسكن و تأثيره على طبيعة الحياة فيه

18- هل يعجبك التصميم الخارجي للعمارة التي تسكنها؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا فسر لماذا ؟.....

.....

19- هل تعتقد أن هناك مشكلة من حيث تصميم الشقة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم . هل ذلك راجع إلى

1- صغر مساحة الشقة ☐
2- صغر مساحة الشرفات أو عدم توفرها ☐
3- التصميم الداخلي للشقة ☐

20- هل تعتقد أن المسكن مناسب لاحتياجاتك من حيث :

1- عدد أفراد الأسرة ☐
2- الفصل بين الذكور و الإناث ☐
3- لاستقبال الضيوف و إقامة الولائم ☐

21- هل يؤثر ذلك على إنجابك لعدد قليل من الأبناء ؟ نعم ☐ لا ☐

22- هل يدفعك ذلك إلى إجراء تغييرات في تصميم الشقة ؟ نعم ☐ لا ☐

23- ما هي أهم التغييرات التي قد تقوم بها ؟.....

.....

.....

24- مادا تمثل الشرفة بالنسبة إليك ؟

1- مكان لوضع تجهيزات معينة (خزان الماء . الغسالة .....) ☐
2- مكان لتوسيع المطبخ أو الغرف ☐
3- مكان لوضع الأغراض القديمة و غير المستعملة ☐

25- خلال تجولنا في بعض الأحياء لاحظنا أن معظم الشرفات مغلقة إما بواسطة الألمنيوم أو بواسطة القضبان الحديدية أو الباش . هل تعتقد أن الاتجاه نحو غلق الشرفات هو :

1- لدواع أمنية ☐

2- لكسب مساحة إضافية ☐

3- لأسباب تتعلق بالحفاظ على خصوصية الأسرة ☐

4- أخرى تذكر.....

.....

.....

26- هل تعتقد أن ذلك يشوه المظهر الخارجي للعمارة ؟ نعم ☐ لا ☐

27 – هل تعتقد أن لديك مسؤولية تجاه المحافظة على المظهر الخارجي للعمارة نعم ☐ لا ☐

فسر كيف ذلك.....

.....

.....

.....

المحور الرابع : طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الحي

29- ما هي طبيعة الصلات التي تربطكم مع جيرانكم ؟

1- علاقات عائلية ☐

2- علاقات جيرة قديمة ☐

3- علاقات جيرة حديثة ☐

30- ما هي نوعية علاقتكم مع الجيران ؟

1- علاقة تفاهم ☐

2- علاقة نزاع ☐

3- أخرى.....

.....

31- هل حدث نزاع بينكم و بين الجيران نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم . ما هو سبب حدوث النزاع ؟

1- شجار الأطفال ☐

2- شجار بسبب نظافة العمارة (الحي) ☐

3- شجار بين النساء ☐

4- أخرى.....

.....

32- هل ترغب في توطيد علاقاتك مع جيرانك ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم كيف دلك ؟.....

.....

.....

في حالة الإجابة بلا لماذا؟ .....

.....

.....

33- هل يؤثر الأصل الجغرافي للجيران في طبيعة علاقتك معهم ؟ نعم ☐ لا ☐

فسر لماذا؟.....

.....

.....

.....

.....

34- هل تعتقد أن الأصول الجغرافية تؤثر على طبيعة الحياة داخل الحي ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم . هل يؤثر ذلك من حيث :

1- حالة الاستقرار و الأمن داخل الحي ☐

2- طبيعة العلاقات الاجتماعية ☐

3- نظافة الحي ☐

4- أخرى .....

.....

35- في حالة وجود ظواهر اجتماعية سلبية مثل تعاطي المخدرات . السرقة أو حدوث جرائم قتل هل يؤثر ذلك على سمعة الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

36 - هل يؤثر ذلك على إقامتك في هذا الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل يؤدي ذلك إلى :

1- تغيير مكان الإقامة ☐

2- قطع العلاقات مع الجيران ☐

3- أخرى.....

.....

Université Sétif2

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة فرحات عباس سطيف

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا الحضرية

استمارة مقابلة الثانية

مورفولوجية المدينة دراسة في تأثير النمو السكاني

دراسة ميدانية بمدينة سطيف

إعداد الطالبة

لطرش سارة

إشراف الأستاذ:

دبلة عبد العالي

السنة الجامعية 2011/2010

أسئلة الاستمارة :

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- مكان الإقامة (في هذه الحالة يتم تحديد اسم الحي).....

2- السن :

3- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

4- الوظيفة :

5- المستوى التعليمي : ابتدائي و أقل ☐ متوسط و ثانوي ☐ جامعي ☐

6- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐

إذا كان الجواب الثاني . ما هو نو ع الأسرة ؟ أسرة نووية(الزوج و الزوجة و الأبناء) ☐

أسرة ممتدة (الزوج و الزوجة و الأبناء و الجدين و الأعمام ☐

7- ما هو عدد الأبناء؟

8- ما هو أصل الأسرة ؟ المدينة ☐ الريف ☐ خارج الولاية ☐

9- ما هو تاريخ أول إقامة في المدينة ؟

10-أين أقمتم في السابق ؟

- في حي من أحياء المدينة ☐
- في خارج حدود المدين ☐
- في خارج حدود الولاية ☐

إذا كانت الإجابة الثانية أو الثالثة لماذا هجرتم مقر إقامتكم السابق؟.

- بحثا عن عمل ☐
- لتمدرس الأبناء ☐
- الرغبة بالسكن بالمدينة ☐
- لأسباب أخرى تذكر.....

9 .....

- ما هي نوعية المسكن الذي تقيمون فيه حاليا ؟

1- شقة ☐

2- منزل فردي ☐

3- حارة ☐

4- مسكن عشوائي ☐

المحور الثاني : بنية الحي و تأثيرها على طبيعة الحياة فيه ا

- هل أنت راض عن إقامتك في هذا الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة ب لا لماذا ؟.....

.....

.....

11- كم يبعد حيك الذي تسكنه عن وسط المدينة ؟

1- .....دقيقة راجلا

2- .....دقيقة راكبا

3-.....كم

12- هل تعاني من مشكل في المواصلات ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم .حدد حجم المشكلة ؟.....

.....

13- هل تعتقد أن حيك يساهم في تنشيط المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك .....

.....

.....

14- هل تفضل أن يكون حيك مكانا للإقامة دون أية وظيفة تجارية أو صناعية ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم . فسر لماذا ؟ .....

.....

.....

في حالة الإجابة بلا . هل تفضله أن يكون :

1- مكان لحياة حضرية حيوية . ☐

2- مكان هادئ للإقامة ☐

3- مكان لخلق علاقات تتوافق مع قيم المجتمع ☐

15- هل تلاحظ أن هناك مشكلة من ناحية تخطيط الحي ؟ نعم ☐ لا☐

في حالة الإجابة بنعم حدد نوع المشكلة .....

.....

.....

16- هل تعتبر أن الحي مصمم بطريقة تعبر عن طبيعة المجتمع و أصالته؟ نعم ☐ لا☐

فسر كيف ذلك ؟.....

.....

.....

17- هل تعتبر حيك مكان مناسب للإقامة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بلا . هل ذلك راجع إلى :

1- عدم توفر الشروط الصحية . ☐

2- عدم توفر المياه الصالحة للشرب . ☐

3- عدم توفر الكهرباء و الغاز. ☐

4- عدم توفر المؤسسات التعليمية . الصحية. الدينية ... ☐

5- عدم توفر المرافق العامة و الحدائق. ☐

المحور الثاني : طبيعة المسكن و تأثيره على نوعية الحياة

18- ما هي مدة إقامتك في هذا الحي؟

19- ما هو عدد غرف المسكن ؟

20- هل يتوفر مسكنكم على مطبخ نعم☐ لا☐

مرحاض نعم☐ لا☐

حمام نعم ☐ لا ☐

21- هل يرتبط مسكنكم بشبكة الصرف الصحي ؟ نعم☐ لا☐

في حالة الإجابة بلا كيف يتم صرف المياه المستعملة ؟.....

.....

22- كيف يتم التزود بالكهرباء و الغاز ؟.....

.....

23- ما هي الأسباب التي دفعتك إلى بناء مسكن في هذه المنطقة ؟.....

.....

.....

.....

.....

.....

24- هل لديك نية في الاستقرار الدائم في هذا المسكن ؟ نعم ☐ لا☐

25_ ما هي صفة امتلاكك للمسكن ؟

1 – ملكية .....☐...

2- وضع اليد ☐

3 – كراء ☐

26- هل أجريت تعديلات على المسكن ؟ نعم☐ لا☐

27-ما هي أهم التعديلات التي قمت بها؟.....

.....

.....

.....

28- هل أثر نوع المسكن على صحة أفراد أسرتك ؟ نعم ☐ لا☐

29- هل تعتقد أن مسكنك هو مكان لائق لإقامة ؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا ؟.....

.....

.....

.....

30- ألا تعتقد أن هذا النوع من المساكن يشوه صورة المنطقة خاصة أنها مجاورة للقطب الجامعي الثاني و المدينة الرياضية ؟

.....

.....

.....

.....

.....

المحور الرابع : طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الحي

31- ما هي طبيعة الصلات التي تربطكم مع جيرانكم ؟

1- علاقات عائلية ☐

2- علاقات جيرة قديمة ☐

3- علاقات جيرة حديثة ☐

32- ما هي نوعية علاقتكم مع الجيران ؟

1- علاقة تفاهم ☐

2- علاقة نزاع ☐

3- أخرى.....

.....

33- هل حدث نزاع بينكم و بين الجيران نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم . ما هو سبب حدوث النزاع ؟

1- شجار الأطفال ☐

2- شجار بسبب نظافة العمارة (الحي) ☐

3- شجار بين النساء ☐

4- أخرى.....

.....

34- هل ترغب في توطيد علاقاتك مع جيرانك ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم كيف دلك ؟.....

.....

.....في

حالة الإجابة بلا لماذا؟ .....

.....

.....

35- هل يؤثر الأصل الجغرافي للجيران في طبيعة علاقتك معهم ؟ نعم ☐ لا ☐

فسر لماذا؟.....

.....

.....

.....

.....

.....

36- هل تعتقد أن الأصول الجغرافية تؤثر على طبيعة الحياة داخل الحي ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم . هل يؤثر ذلك من حيث :

1- حالة الاستقرار و الأمن داخل الحي ☐

2- طبيعة العلاقات الاجتماعية ☐

3- نظافة الحي ☐

4- أخرى ....

.....

37- في حالة وجود ظواهر اجتماعية سلبية مثل تعاطي المخدرات . السرقة أو حدوث جرائم قتل هل يؤثر ذلك على سمعة الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

38 - هل يؤثر ذلك على إقامتك في هذا الحي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم هل يؤدي ذلك إلى :

1- تغيير مكان الإقامة ☐

2- قطع العلاقات مع الجيران ☐

3- أخرى..... .....

.....

المصدر : خريطة التقسيم الإداري لولاية سطيف (1984).

خريطة رقم (1) تبين التقسيم الإداري لولاية سطيف

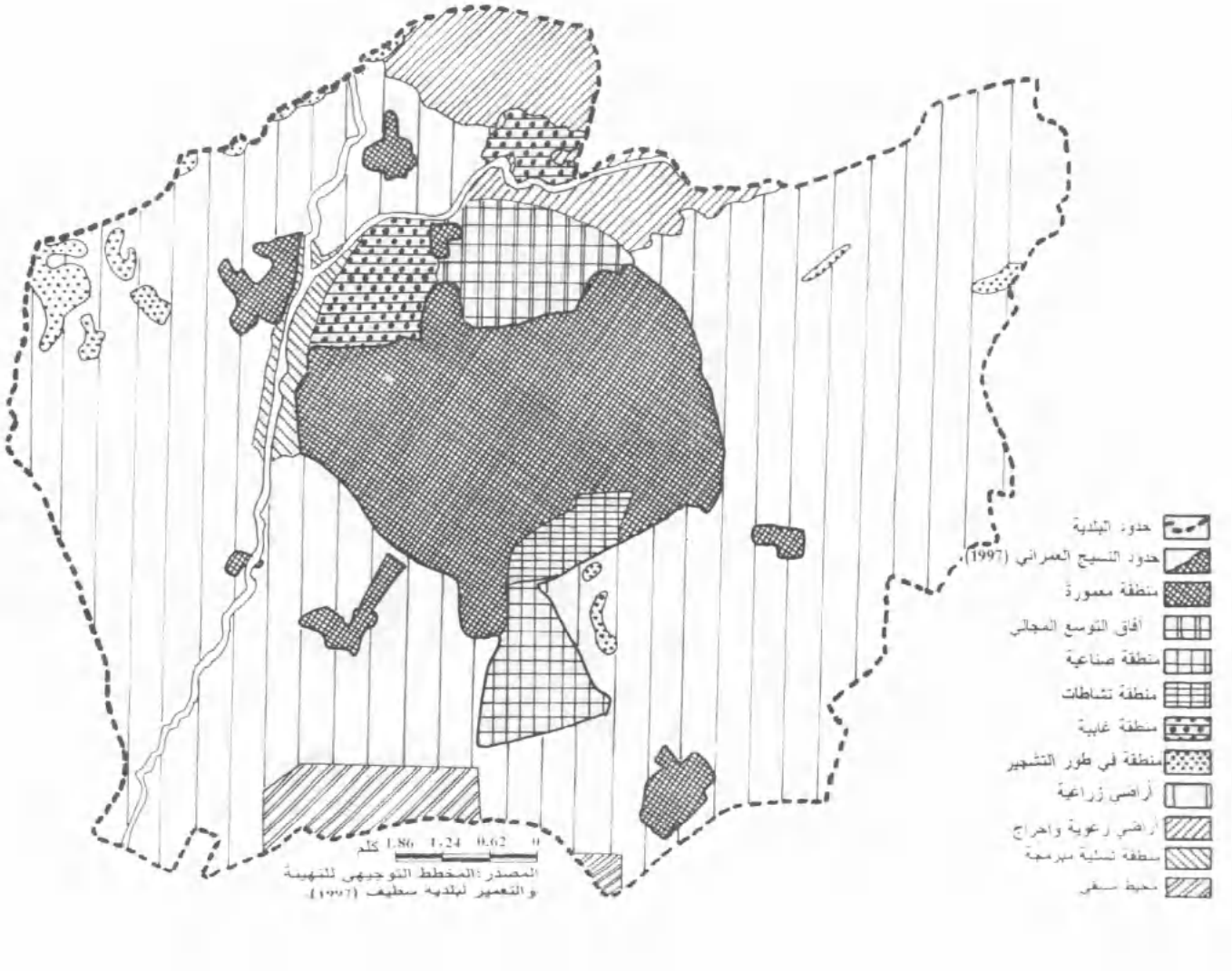

خريطة رقم (2) تبين عوائق التوسع المجالي لبلدية سطيف

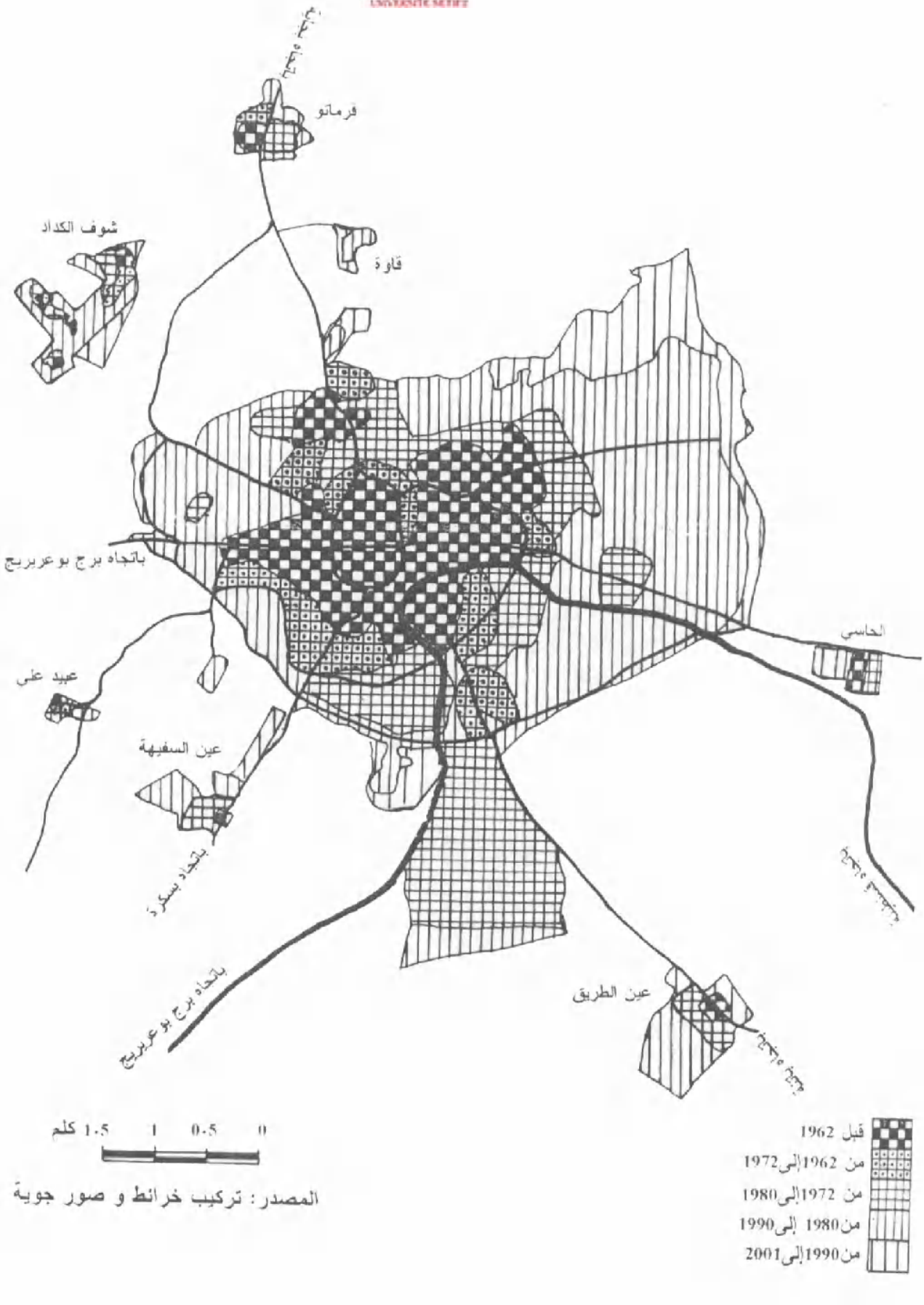

المصدر : تركيب خرائط و صور جوية

خريطة رقم (3) تبين مراحل التوسع العمراني بمدينة سطيف

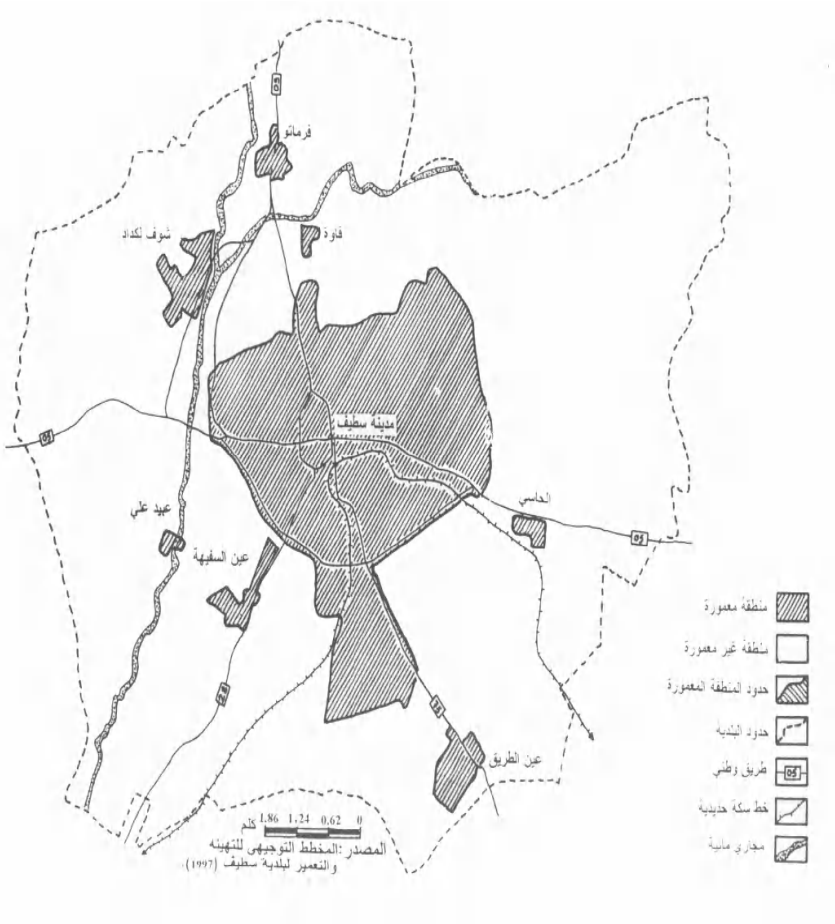

خريطة رقم (4) تبين مجال الدراسة

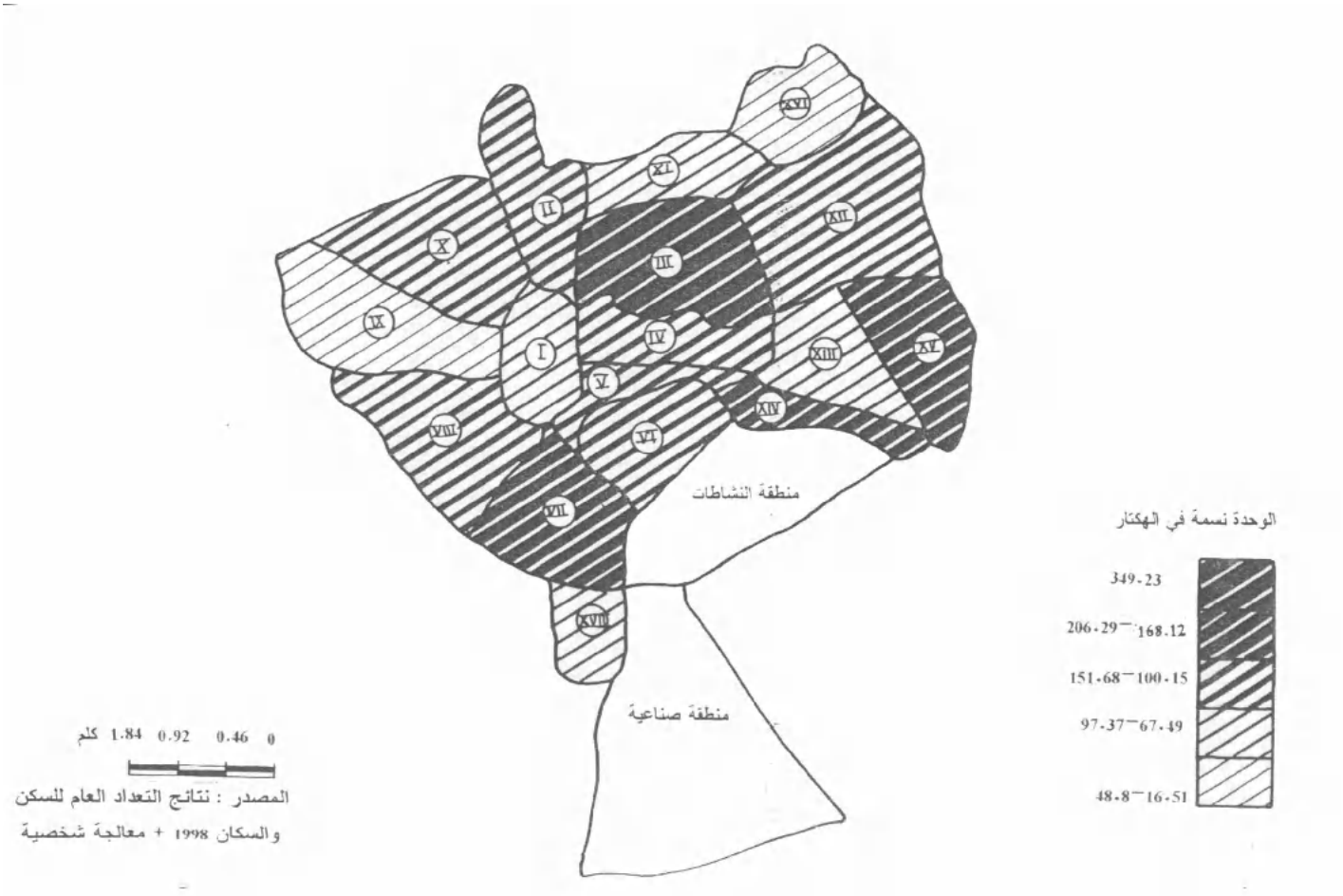

خريطة رقم (5) توزيع **الكثافة السكانية عبر أحياء مدينة سطيف**

السكان المقيمين حسب السن
Population résidente par age, par sexe

Wilaya de Sétif

فئة العمر Groupe d'âge	الذكور Masculin	الإناث Féminin	المجموع **Total**
0-4 Ans	77 222	73 297	150 519
5-9 ans	62 700	61 217	123 917
10-14 ans	75 101	72 249	147 349
15-19 ans	87 369	84 269	171 638
20-24 ans	90 392	86 466	176 858
25-29 ans	78 193	73 823	152 017
30-34 ans	60 731	58 867	119 597
35-39 ans	46 734	46 805	93 538
40-44 ans	40 396	40 728	81 124
45-49 ans	36 017	36 252	72 269
50-54ans	28 990	27 951	56 941
55-59 ans	22 833	21 353	44 185
60-64 ans	13 393	13 577	26 969
65-69 ans	11 912	12 304	24 215
70-74 ans	10 281	10 475	20 756
75-79 ans	7 611	7 193	14 804
80-84 ans	3 840	3 617	7 457
85 ans & +	2 479	2 610	5 090
ND	243	495	737
Total	**756 434**	**733 545**	**1 489 979**

Université Sétif2

السكان المقيمين الجنس و البلدية

Population résidente par sexe et par commune

Sétif 01 سطيف

فئة العمر Groupe d'âge	الذكور Masculin	الإناث Féminin	المجموع **Total**
0-4 Ans	15349	14552	29902
5-9 ans	12228	12387	24615
10-14 ans	12981	12495	25476
15-19 ans	14404	14096	28500
20-24 ans	15252	15196	30448
25-29 ans	13970	13695	27665
30-34 ans	11830	11667	23496
35-39 ans	9927	10198	20125
40-44 ans	9187	9137	18324
45-49 ans	8174	7831	16004
50-54ans	6671	5971	12643
55-59 ans	4921	4622	9542
60-64 ans	3031	2985	6016
65-69 ans	2535	2731	5266
70-74 ans	2146	2295	4440
75-79 ans	1507	1661	3167
80-84 ans	703	869	1572
85 ans & +	403	656	1059
ND	67	132	199
Total	**145286**	**143175**	**288461**

توزيع الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت ومعدل حجم الأسر

Répartition des ménages ordinaires et collectifs selon la commune de résidence et la dispersion et la taille moyenne des ménages

Communes	Effectif MOC عدد الأسر العادية والجماعية				Taille moyenne des Ménages معدل حجم الأسر				البلدية
	المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	
	Total	ACL	AS	ZE	Total	ACL	AS	ZE	
Setif	51365	45026	5660	679	5,6	5,6	5,7	6,1	سطيف
Ain El Kebira	5838	3983	870	985	6,2	6,0	6,5	6,7	العين الكبيرة
Beni Aziz	2993	1289	872	832	6,5	6,4	6,2	7,0	بني عزيز
Ouled Si Ahmed	1658	445	619	594	6,2	5,8	6,5	6,2	أولادى سي أحمد
Boutaleb	1559	926	159	474	6,1	5,8	6,2	6,6	بوطالب
Ain Roua	1928	1110	313	505	6,0	5,9	5,6	6,3	عين الروى
Draa Kebila	2127	359	1107	661	7,0	7,0	7,2	6,8	ذراع قبيلة
Bir El Arch	3999	1960	494	1545	6,3	6,0	7,0	6,4	بئر العرش
Beni Chebana	1837	670	989	178	7,2	6,7	7,4	7,6	بنى شبانة
Ouled Tebben	1686	914	0	772	6,2	5,8	0,0	6,6	أولاد تبان
Hamma	2175	1396	760	19	6,1	6,2	5,8	8,5	الحامة
Maaouia	1137	658	0	479	6,2	6,0	0,0	6,4	معاوية
Ain Legradj	2144	709	1240	195	6,8	6,7	6,9	7,4	عين لقراج
Ain Abessa	2728	1516	726	486	6,1	5,9	6,3	6,6	عين عباسة
Dehemcha	1476	532	319	625	6,2	5,7	6,6	6,4	الدهامشة
Babor	2316	895	242	1179	6,8	6,7	6,9	6,9	بابور
Guidjel	5280	1311	1610	2359	6,4	6,2	6,1	6,6	قجال
Ain Lahdjar	5556	1452	522	3582	6,2	5,9	6,9	6,2	عين الحجر
Bousselam	2303	632	1376	295	7,0	7,1	6,9	7,2	بوسلام
El Eulma	25624	24055	725	844	6,1	6,0	6,3	6,0	العلمة
Djemila	3891	1529	1195	1167	6,2	6,0	6,2	6,4	جميلة
Beni Ourtilane	1793	766	935	92	5,9	6,1	5,6	6,7	بنى ورتيلان
Rosfa	2642	210	1074	1358	6,1	6,3	5,9	6,2	الرصفة
Ouled Addouane	1536	849	608	79	6,3	6,3	6,2	6,5	أولاد عدوان
Bellaa	2313	961	157	1195	6,3	6,0	6,5	6,6	بلعة
Ain Arnat	7265	4297	2575	393	6,0	5,9	6,2	6,0	عين أرنات
Amoucha	3688	2221	557	910	6,2	6,0	6,4	6,4	عموشة
Ain Oulmane	12401	8660	1744	1997	6,0	5,9	6,0	6,1	عين أولمان
Beidha Bordj	5581	1502	458	3621	6,3	6,1	6,4	6,4	بيضاء برج
Bouandas	2475	782	977	716	6,9	6,4	7,1	7,0	بوعنداس
Bazer Sakra	4517	1040	941	2536	6,2	6,3	6,0	6,3	بازر الصخرة

Répartition des ménages ordinaires et collectifs selon la commune de résidence et la dispersion et la taille moyenne des ménages (Suite)

Communes	Effectif MOC		عدد الأسر العادية والجماعية		Taille moyenne des Ménages		معدل حجم الأسر		البلدية
	المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	المجموع	ت ح ر	ت ح ث	م م	
	Total	ACL	AS	ZE	Total	ACL	AS	ZE	
Hammam Essokhna	2238	1104	94	1040	6,0	5,9	6,1	6,1	حمام السخنة
Mezloug	2854	1096	824	934	5,9	5,8	6,1	6,0	مزلوق
Bir Haddada	3248	717	184	2347	6,4	6,3	6,0	6,5	بئر حدادة
Serdj El Ghoul	1422	168	0	1254	6,5	6,4	0,0	6,6	سرج الغول
Harbil	641	283	271	87	5,7	5,6	5,8	5,7	حربيل
El Ouricia	2993	1978	529	486	6,0	6,0	5,9	6,4	الوريسية
Tizi N'bechar	3185	1028	174	1983	6,6	6,2	6,5	6,8	تيزى نبشار
Salah Bey	4735	3404	1144	187	5,7	5,7	5,9	5,3	صالح باي
Ain Azal	8644	6883	383	1378	5,6	5,5	5,9	6,0	عين ازال
Guenzet	715	357	219	139	5,0	5,2	4,6	5,0	قنزات
Talaifacene	2704	902	505	1297	7,5	7,8	7,0	7,5	تالة إيفاسن
Bougaa	5350	3897	861	592	5,8	5,8	5,6	6,2	بوقاعة
Beni Fouda	2829	1291	308	1230	6,2	5,9	6,4	6,5	بنى فودة
Tachouda	1231	281	0	950	6,2	6,5	0,0	6,1	تاشورة
Beni Mouhli	1218	824	300	94	7,0	7,0	6,9	7,2	بنى محلى
Ouled Sabor	1995	401	850	744	6,3	5,9	6,3	6,4	أولاد صابر
Guellal	3480	457	1190	1833	6,1	5,9	6,1	6,2	قلال
Ain Sebt	2126	1002	0	1124	7,0	6,8	0,0	7,1	عين السبت
Hammam Guergour	2547	1585	648	314	6,2	6,0	6,6	6,8	حمام القرقور
Ait Naoual M.	826	319	250	257	6,8	6,0	7,4	7,3	آيت نوال مزادة
Ksar El Abtal	3787	1484	413	1890	6,3	6,0	6,1	6,5	قصر الأبطال
Beni Hocine	1863	822	868	173	6,0	5,9	6,0	6,4	بنى حسين
Ait Tizi	1054	102	450	502	6,6	6,2	6,9	6,5	آيت تيزي
Maouaklane	2275	499	395	1381	6,9	5,9	7,4	7,1	موكلان
Guelta Zerka	2454	791	164	1499	6,3	6,0	5,8	6,5	القلتة الزرقاء
Oued El Barad	381	0	0	381	6,1	0,0	0,0	6,1	وادي البارد
Taya	1588	322	581	685	6,5	6,0	6,4	6,8	الطاية
El Ouldja	1478	291	187	1000	5,8	5,9	5,7	5,8	الولجة
Tella	1128	312	95	721	6,7	6,5	7,1	6,7	التلة
Total	**244820**	**145255**	**41711**	**57854**	**6,1**	**5,9**	**6,2**	**6,5**	**المجموع**

التوزيع الإجمالي لحظيرة السكن للأسر العادية والجماعية حسب بلدية الإقامة والتشتت

Répartition du parc logement total des MOC selon la commune de résidence et la dispersion

Communes	التجمع الحضري الرئيسي	التجمع الحضري الثانوي	المنطقة المبعثرة	الالمجموع	البلدية
	ACL	AS	ZE	Total	
Setif	54491	6652	701	61844	سطيف
Ain El Kebira	4308	859	1129	6296	العين الكبيرة
Beni Aziz	1323	855	977	3155	بني عزيز
Ouled Si Ahmed	472	682	644	1798	أولادى سي أحمد
Boutaleb	1276	275	854	2405	بوطالب
Ain Roua	1204	299	824	2327	عين الروى
Draa Kebila	449	1393	881	2723	ذراع قبيلة
Bir El Arch	2300	541	1645	4486	بئر العرش
Beni Chebana	858	1221	285	2364	بني شبانة
Ouled Tebben	918	0	1029	1947	أولاد تبان
Hamma	1659	997	58	2714	الحامة
Maaouia	731	0	602	1333	معاوية
Ain Legradj	904	1949	271	3124	عين لقراج
Ain Abessa	1362	778	668	2808	عين عباسة
Dehemcha	574	340	675	1589	الدهامشة
Babor	982	323	2086	3391	بابور
Guidjel	1389	1788	2407	5584	قجال
Ain Lahdjar	1677	588	3500	5765	عين الحجر
Bousselam	680	1710	390	2780	بوسلام
El Eulma	29126	981	815	30922	العلمة
Djemila	1503	1227	1408	4138	جميلة
Beni Ourtilane	1014	2091	179	3284	بني ورثيلان
Rosfa	190	1172	1784	3146	الرصفة
Ouled Addouane	885	607	93	1585	أولاد عدوان
Bellaa	837	169	1270	2276	بلعة
Ain Arnat	5349	2470	522	8341	عين أرنات
Amoucha	2394	635	1142	4171	عموشة
Ain Oulmane	10279	1818	2290	14387	عين أولمان
Beidha Bordj	1653	508	3957	6118	بيضاء برج
Bouandas	1107	1250	963	3320	بوعنداس
Bazer Sakra	1105	1030	2791	4926	بازر الصخرة

Répartition du parc logement total des MOC selon la commune de résidence et la dispersion (Suite)

Communes	التجمع الحضري الرئيسي	التجمع الحضري الثانوي	المنطقة المبعثرة	الالمجموع	البلدية
	ACL	AS	ZE	Total	
Hammam Essokhna	1249	94	971	2314	حمام السخنة
Mezloug	953	1030	1077	3060	مزلوق
Bir Haddada	918	244	2479	3641	بئر حدادة
Serdj El Ghoul	212	0	1816	2028	سرج الغول
Harbil	514	727	950	2191	حربيل
El Ouricia	2196	555	557	3308	الوريسية
Tizi N'bechar	1144	203	2449	3796	تيزى نبشار
Salah Bey	3418	1406	347	5171	صالح باي
Ain Azal	7787	448	1599	9834	عين ازال
Guenzet	892	952	711	2555	قنزات
Talaifacene	969	595	1409	2973	تالة إيفاسن
Bougaa	4322	1022	675	6019	بوقاعة
Beni Fouda	1133	330	1096	2559	بنى فودة
Tachouda	286	0	1012	1298	تاشورة
Beni Mouhli	982	341	122	1445	بنى محلى
Ouled Sabor	434	947	1084	2465	أولاد صابر
Guellal	398	1362	1875	3635	قلال
Ain Sebt	984	0	1492	2476	عين السبت
Hammam Guergour	1980	829	493	3302	حمام القرقور
Ait Naoual M.	401	316	394	1111	آيت نوال مزادة
Ksar El Abtal	1447	427	1813	3687	قصر الأبطال
Beni Hocine	935	878	295	2108	بنى حسين
Ait Tizi	191	594	817	1602	آيت تيزي
Maouaklane	577	453	1443	2473	موكلان
Guelta Zerka	841	190	1622	2653	القلتة الزرقاء
Oued El Barad	0	0	923	923	وادي البارد
Taya	356	600	658	1614	الطاية
El Ouldja	303	183	1094	1580	الولجة
Tella	329	97	722	1148	التلة
Total	**169150**	**50031**	**68835**	**288016**	**المجموع**

التوزيع الإجمالي لحظيرة السكن للأسر الـ حسب بلدية الإقامة ، صفة أشغال السكن
ون ن

Répartition du parc logement total des MOC selon la commune de résidence,
Le statut d'occupation du logement, et le taux d'occupation du logement (TOL)

Communes	المشغول	المسكن الثانوي	الشاغر	ذو الإستعمال المهني	المجموع	ن إ س	البلدية
	Habité	Logement secondaire	Inhabité	A usage professionnel	Total	**T O L**	
Setif	47374	2858	11191	421	61844	6,1	سطيف
Ain El Kebira	5506	394	387	9	6296	6,6	العين الكبيرة
Beni Aziz	2605	209	338	3	3155	7,4	بنى عزيز
Ouled Si Ahmed	1471	78	249	0	1798	7,0	أولادى سي أحمد
Boutaleb	1470	235	700	0	2405	6,4	بوطالب
Ain Roua	1703	92	528	4	2327	6,8	عين الروى
Draa Kebila	2031	248	444	0	2723	7,4	ذراع قبيلة
Bir El Arch	3690	116	680	0	4486	6,8	بئر العرش
Beni Chebana	1706	385	273	0	2364	7,7	بنى شبانة
Ouled Tebben	1411	21	515	0	1947	7,4	أولاد تبان
Hamma	2041	431	242	0	2714	6,5	الحامة
Maaouia	1020	63	250	0	1333	6,9	معاوية
Ain Legradj	1985	794	345	0	3124	7,4	عين لقراج
Ain Abessa	2370	48	388	2	2808	7,1	عين عباسة
Dehemcha	1291	74	224	0	1589	7,1	الدهامشة
Babor	2139	180	1063	9	3391	7,4	بابور
Guidjel	4836	80	664	4	5584	7,0	قجال
Ain Lahdjar	4893	273	598	1	5765	7,0	عين الحجر
Bousselam	2097	229	454	0	2780	7,7	بوسلام
El Eulma	22622	953	7121	226	30922	6,9	العلمة
Djemila	3510	177	441	10	4138	6,9	جميلة
Beni Ourtilane	1739	1050	490	4	3283	6,1	بنى ورثيلان
Rosfa	2302	450	394	0	3146	7,0	الرصفة
Ouled Addouane	1360	65	159	1	1585	7,1	أولاد عدوان
Bellaa	1943	89	242	2	2276	7,5	بلعة
Ain Arnat	6413	311	1611	6	8341	6,8	عين أرنات
Amoucha	3464	461	231	15	4171	6,6	عموشة
Ain Oulmane	11276	514	2509	88	14387	6,5	عين أولمان
Beidha Bordj	5189	237	688	4	6118	6,8	بيضاء برج
Bouandas	2419	330	563	8	3320	7,0	بوعنداس
Bazer Sakra	4027	130	769	0	4926	7,0	بازر الصخرة

التوزيع الإجمالي لحظيرة السكن للأسر الـ ... حسب بلدية الإقامة ، صفة أشغال السكن ونسبة إشغال السكن

Répartition du parc logement total des MOC selon la commune de résidence, Le statut d'occupation du logement, et le taux d'occupation du logement (TOL) – (Suite)

Communes	المشغول	المسكن الثانوي	الشاغر	ذو الإستعمال المهني	المجموع	ن إ س	البلدية
	Habité	Logement secondaire	Inhabité	A usage professionnel	Total	**T O L**	
Hammam Essokhna	1909	56	348	1	2314	7,0	حمام السخنة
Mezloug	2370	65	625	0	3060	7,2	مزلوق
Bir Haddada	3160	159	321	1	3641	6,6	بئر حدادة
Serdj El Ghoul	1254	84	677	13	2028	7,4	سرج الغول
Harbil	638	1085	467	1	2191	5,8	حربيل
El Ouricia	2587	45	673	3	3308	7,0	الوريسية
Tizi N'bechar	2875	231	690	0	3796	7,3	تيزى نبشار
Salah Bey	4093	136	939	3	5171	6,6	صالح باي
Ain Azal	7907	606	1307	14	9834	6,1	عين ازال
Guenzet	705	1595	255	0	2555	5,0	قنزات
Talaifacene	2465	154	353	1	2973	8,3	تالة إيفاسن
Bougaa	4982	396	627	14	6019	6,2	بوقاعة
Beni Fouda	2227	64	267	1	2559	7,9	بنى فودة
Tachouda	1074	26	198	0	1298	7,1	تاشورة
Beni Mouhli	1190	73	182	0	1445	7,2	بنى محلى
Ouled Sabor	1773	147	543	2	2465	7,1	أولاد صابر
Guellal	3020	104	511	0	3635	7,1	قلال
Ain Sebt	1795	39	640	2	2476	8,2	عين السبت
Hammam Guergour	2427	83	790	2	3302	6,5	حمام القرقور
Ait Naoual M.	666	157	288	0	1111	8,5	آيت نوال مزادة
Ksar El Abtal	3092	146	445	4	3687	7,7	قصر الأبطال
Beni Hocine	1626	59	423	0	2108	6,9	بنى حسين
Ait Tizi	973	423	206	0	1602	7,2	آيت تيزي
Maouaklane	2040	141	292	0	2473	7,7	موكلان
Guelta Zerka	2163	49	441	0	2653	7,2	القلتة الزرقاء
Oued El Barad	376	148	399	0	923	6,2	وادي البارد
Taya	1346	61	207	0	1614	7,7	الطاية
El Ouldja	1355	50	175	0	1580	6,3	الولجة
Tella	1051	24	73	0	1148	7,2	التلة
Total	**221042**	**17981**	**48113**	**879**	**288015**	**6,7**	**المجموع**

Université Sétif2

Répartition des logement lon le type de construction

Communes	Type de construction				نوع البناء		الالمجموع	البلدية
	العمارة Immeuble	المسكن الفردي Maison individuelle	المسكن التقليدي Maison traditionnelle	المسكن الآخر Autre ordinaire	البناية القصديرية Const. précaire	غ م ND	Total	
Setif	17792	24430	2145	189	1838	973	47367	سطيف
Ain El Kebira	1835	3393	124	24	43	86	5506	العين الكبيرة
Beni Aziz	588	1751	214	8	6	37	2605	بنى عزيز
Ouled Si Ahmed	43	1187	237	1	0	3	1471	أولادى سي أحمد
Boutaleb	50	1132	279	4	3	3	1470	بوطالب
Ain Roua	70	1519	109	1	0	4	1703	عين الروى
Draa Kebila	25	1898	101	2	1	3	2031	ذراع قبيلة
Bir El Arch	352	2926	354	9	16	33	3690	بئر العرش
Beni Chebana	26	1590	71	15	0	4	1706	بنى شبانة
Ouled Tebben	47	1258	105	0	1	0	1411	أولاد تبان
Hamma	73	1760	199	0	5	4	2041	الحامة
Maaouia	72	860	64	5	12	7	1020	معاوية
Ain Legradj	62	1814	100	3	2	4	1985	عين لقراج
Ain Abessa	319	1961	76	8	1	5	2370	عين عباسة
Dehemcha	58	1042	173	14	1	3	1291	الدهامشة
Babor	273	1671	177	5	1	12	2139	بابور
Guidjel	394	3040	1288	19	59	35	4836	قجال
Ain Lahdjar	158	3536	1112	20	23	45	4893	عين الحجر
Bousselam	42	1978	60	7	1	9	2097	بوسلام
El Eulma	4587	16564	974	18	38	442	22621	العلمة
Djemila	261	2737	486	7	2	16	3510	جميلة
Beni Ourtilane	300	1199	220	1	0	18	1739	بنى ورثيلان
Rosfa	74	1661	547	3	3	14	2302	الرصفة
Ouled Addouane	78	1179	86	3	0	13	1360	أولاد عدوان
Bellaa	117	1227	573	12	5	8	1943	بلعة
Ain Arnat	845	5121	340	26	15	65	6413	عين أرنات
Amoucha	344	3030	66	7	2	15	3464	عموشة
Ain Oulmane	1651	8215	1259	7	66	78	11276	عين أولمان
Beidha Bordj	187	3223	1649	20	87	22	5189	بيضاء برج
Bouandas	237	2048	113	4	0	17	2419	بوعنداس
Bazer Sakra	133	3294	561	7	18	13	4027	بازر الصخرة

Répartition des logements habités selon le type de construction (Suite)

Communes	Type de construction			نوع البناء			الالمجموع	البلدية
	العمارة Immeuble	المسكن الفردي Maison individuelle	المسكن التقليدي Maison traditionnelle	المسكن الآخر Autre ordinaire	البناية القصديرية Const. précaire	غ م ND	Total	
Hammam Essokhna	372	1280	250	6	0	1	1909	حمام السخنة
Mezloug	143	1779	414	12	11	11	2370	مزلوق
Bir Haddada	112	1816	1198	10	8	15	3160	بئر حدادة
Serdj El Ghoul	36	997	202	3	13	2	1254	سرج الغول
Harbil	68	513	54	1	1	1	638	حربيل
El Ouricia	214	2067	268	11	7	20	2587	الوريسية
Tizi N'bechar	87	2656	105	3	6	18	2875	تيزى نبشار
Salah Bey	363	3120	580	3	4	23	4093	صالح باي
Ain Azal	806	6087	915	19	31	48	7907	عين ازال
Guenzet	7	565	131	1	0	1	705	قنزات
Talaifacene	121	2220	97	13	7	7	2465	تالة إيفاسن
Bougaa	1338	3329	257	23	1	34	4982	بوقاعة
Beni Fouda	122	2055	37	6	1	6	2227	بنى فودة
Tachouda	70	829	157	11	6	1	1074	تاشورة
Beni Mouhli	40	1123	15	5	2	5	1190	بنى محلى
Ouled Sabor	156	1290	307	9	5	6	1773	أولاد صابر
Guellal	118	2352	501	18	18	13	3020	قلال
Ain Sebt	96	1408	270	0	14	7	1795	عين السبت
Hammam Guergour	303	2037	51	24	0	11	2427	حمام القرقور
Ait Naoual M.	22	575	64	1	0	4	666	آيت نوال مزادة
Ksar El Abtal	148	2331	534	18	43	17	3092	قصر الأبطال
Beni Hocine	94	1480	35	4	2	11	1626	بنى حسين
Ait Tizi	22	880	62	2	0	7	973	آيت تيزي
Maouaklane	209	1738	76	14	1	2	2040	موكلان
Guelta Zerka	52	1745	346	11	6	3	2163	القلتة الزرقاء
Oued El Barad	14	325	30	6	1	0	376	وادي البارد
Taya	115	966	199	9	47	10	1346	الطاية
El Ouldja	61	713	574	1	3	3	1355	الولجة
Tella	62	737	252	0	0	1	1051	التلة
Total	**36465**	**157257**	**21846**	**695**	**2489**	**2282**	**221034**	**المجموع**

Université Sétif2

20 Le Quotidien d'Oran
Jeudi 13 novembre 2008

Où sont les anciennes portes de Sétif ?

Tout le monde s'accorde à dire, l'histoire le corrobore, que la ville de Sétif était ceinturée par un nombre important de portes.

Par El Yazid Dib

Le mur d'enceinte qui aurait été édifié sinon fortifié par l'armée coloniale sur les vestiges de la muraille byzantine comportait 4 portes. celle d'Alger, de Biskra, de Constantine et de Béjaïa. Cependant, une nouvelle porte avait été réalisée par la suite à l'extrémité est des deux lycées actuels Mohamed Kérouani et Malika Gaïd. On l'appelait «Bab Djdid». Nouvelle porte.

La tradition orale, à défaut d'histoire expresse ou d'édits à portée de main, affirme que toutes les portes de Sétif auraient été démolies, autrement dit, démantelées pour permettre aux engins très lourds et encombrants des forces alliées engagées dans la Seconde Guerre mondiale de s'offrir une pénétration urbaine facile et aisée. Les détails de telles circonstances sont à laisser au traitement et analyse d'historiens et de spécialistes en la matière. Notons cependant qu'il ressort de quelques textes épars traitant du sujet, que ces accès, entrées principales de la ville, seraient érigés au courant de l'année 1872. Date à laquelle Sétif commença à connaître un début d'urbanisation. Seule la porte dite de Béjaïa, du moins [illegible] double arc voûté en pierres qui la cadrait et qui se nommerait en fait selon plusieurs sources «Porte de Napoléon», existe encore à l'entrée sud du parc d'attractions.

Notre objectif à nous est de dire que ces oeuvres contenaient en tant que telles des portes à double battant constituées de bois dur et assorties d'une ferronnerie serrurière de l'époque d'entre loquets, système de fermeture, verrous, pentures et gonds à sceller et autre métallerie artisanale. Notre interpellation est, par contre, où sont passées ces portes ? En guise de réponse, une satisfaction drôle tend à vous combler autant qu'une inouïe amertume tend à vous couper le souffle. Elles existent toujours, ces portes en bois. Elles sont entreposées au niveau du parc communal, nous dit-on. A les voir là où elles sont, défiant l'usure et le temps, la nature et ses caprices, une réincarnation vous met en face de ce qu'elles purent subir comme agression et inconsidération méprisante.

En 2008, en pleine élection de Barack Obama, au temps de la énième révision constitutionnelle algérienne, ces portes sont toujours là. Gisant dans un mutisme meurtrier et complice depuis très longtemps, soit depuis 1942, date probable de leur disparition. Si tous les remerciements citadins vont à l'endroit de tous ceux qui se sont aléatoirement succédé aux différentes assemblées communales, pour n'avoir pas osé un jour les affecter aux affres de la destruction idiote ou les livrer en bûches aux âtres des cheminées ; la culpabilité peut être passive et désintéressée de ne pas avoir pensé à les réaffecter là où elles devaient être, les couvre tous. La responsabilité maintenant concerne ceux qui sont en poste.

Un travail peu coûtant et digne de la trempe des architectes citadins de la ville et de son institut d'architecture, peut remettre en relief ces « oeuvres ». A la place du jet d'eau toujours tari du rond-point de « Bab Biskra », une reconstitution de la construction initiale de ladite porte ferait belle oeuvre. Le rond-point de trémie de Tbinet comporterait la copie de la porte de Constantine et ainsi de suite pour toutes les portes qui restent.

Ces portes, grands panneaux en bois servent à ce jour comme mur de soutènement à un logement de fonction sis au sein même du parc municipal. Elles forment en vérité un rempart sur lequel est adossée cette construction. Elles semblent vous dire dans leur triste désolation et piteux état, au secours ! Monsieur le Maire, s'il vous plaît, faites quelque chose !

MOUVEMENT MIGRATOIRE

SONDAGE WILAYA R.G.P.H 1987

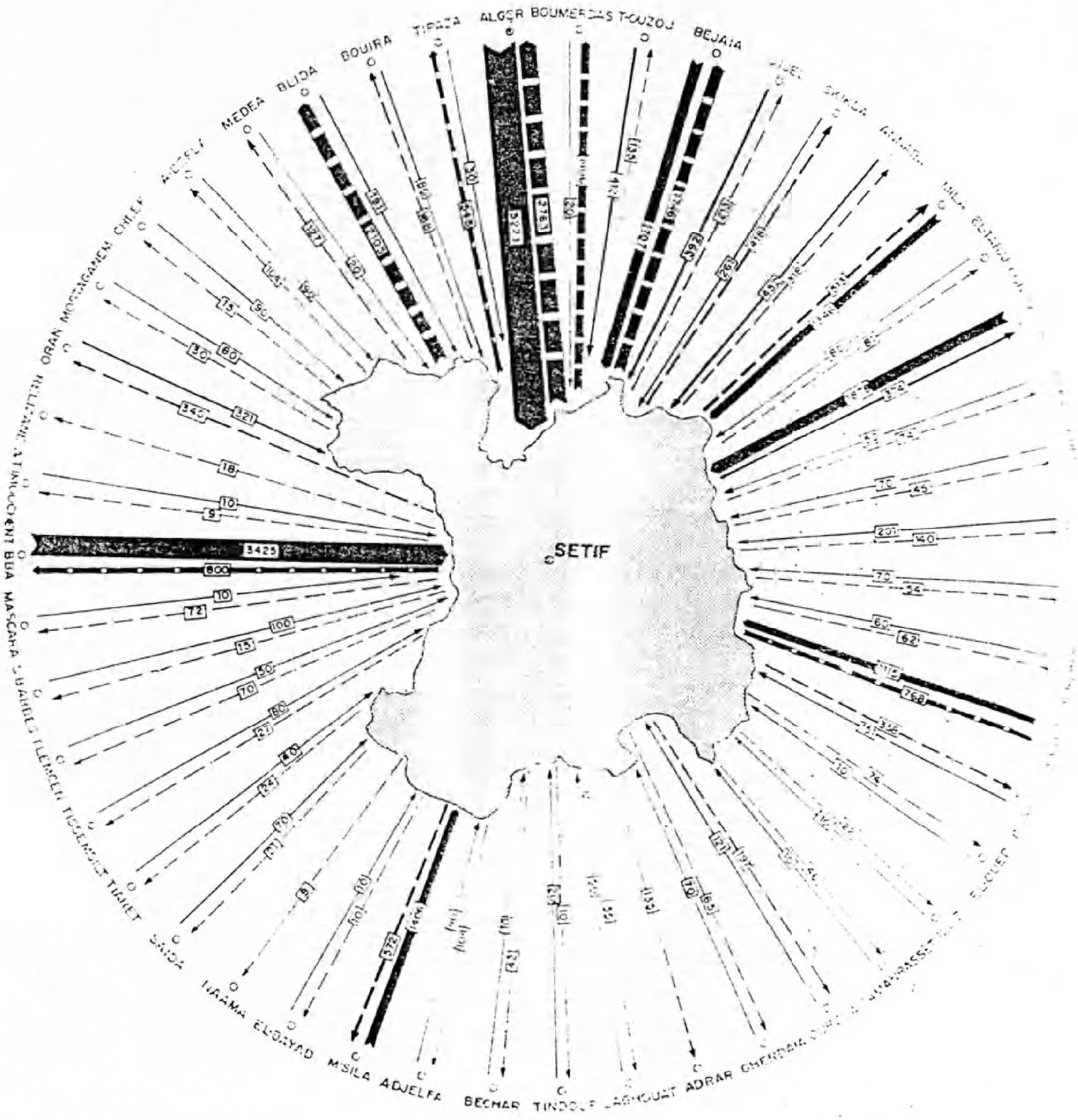

LEGENDE

ARRIVEES A LA WILAYA DE SETIF.

DEPARTS DE LA WILAYA DE SETIF.

27 ____ NOMBRE D'ENTRANTS OU SORTANTS.

Université Sétif2

SÉTIF

Malgré le million de logements, l'immobilier continue de flamber

Zacharie S. Loutari

Ph.: Arch.

Alors que la plupart des pays du monde vivent au rythme d'un crash qui frappe le marché de l'immobilier, lequel d'ailleurs influe significativement sur les assises de la Bourse mondiale, le prix du mètre carré habitable à Sétif continue de connaître des hausses vertigineuses. A Sétif, les loyers flambent. Pourquoi les ménages sétifiens ainsi que les émigrés de la région continuent-ils d'orienter leurs placements vers la pierre, alimentant ainsi une spéculation immobilière dangereuse et assez stérile, alors que le secteur de la PME/PMI peine à attirer l'épargne locale dans les mêmes proportions ? Si certains avancent l'argument que l'achat d'un bien immobilier représente souvent des remboursements de prêts sur des dizaines d'années, d'autres évoquent l'argument du rendement certain comme raison majeure. A titre indicatif, prenons le cas du nouveau quartier de H'chema. En 1998, une maison de 150 m² pouvait être achetée à 6 millions de DA.

Elle vaudrait maintenant 2 à 3 milliards de centimes, soit un rendement de plus de 350%. Des chiffres impressionnants. Un tel investissement semble donc bien rentable. Depuis septembre 1998, les prix de l'immobilier n'ont cessé d'augmenter. Quant aux appartements dans les immeubles communs, leur prix est passé carrément du simple au triple frisant parfois l'incroyable, un F4 relevant des cités anciennes n'est cessible qu'au palier des 4,5 millions de dinars contre 8 millions DA dans une cité nouvelle (ex: cité de Bouaroua).

Mais l'argument de loin le plus populaire en défaveur des placements dans d'autres domaines est qu'ils sont risqués. Mais qu'en est-il de la face cachée de cet argument, qui suppose implicitement que l'immobilier est un placement sans risque ? «La pierre, c'est du solide». «Ça n'a jamais baissé, ça ne baissera jamais». Ces refrains, si souvent répétés par les agents immobiliers, sont mis à mal par la crise actuelle de l'immobilier aux Etats-Unis, en Espagne, au Royaume-Uni et maintenant en France. Le mythe s'effondre. Suivant les pays, on enregistre jusqu'à 18% de baisse, et on a l'impression de ne pas avoir encore touché le fond.

Un autre argument couramment cité en faveur de l'immobilier est que peu importe que les prix baissent puisqu'on ne souhaite pas le revendre à court terme. «il me reste un toit où vivre». Pourtant, ce raisonnement ne tient pas d'un point de vue financier. L'on s'attendait que le lancement de l'important programme de réalisation de logements type LSP allait quelque peu atténuer le prix du m² habitable mais bizarrement nous assistons à l'effet inverse. En effet, en quelques années, le marché de l'immobilier a flambé. Il est devenu quasi impossible de se loger à Sétif sans compromettre son pouvoir d'achat. Qu'il s'agisse de louer ou d'acquérir un logement en toute possession, la facture est toujours faramineuse. La spéculation a fini par transformer la quête d'un appartement en un véritable parcours du combattant. Avec un budget de 15.000 DA par mois, il est désormais presque impossible de louer un appartement décent à Sétif. A ce prix, des propriétaires proposent des taudis mal éclairés et à la propreté plus que douteuse dans les quartiers les moins cotés de la capitale des hauts plateaux. De quoi encourager les heureux propriétaires d'appartements dits de «standing» à faire monter les enchères. Certains n'exigent ni plus ni moins que le paiement du loyer en euro et avertissent que les frais du notaire sont à la charge du locataire.

Lorsqu'il s'agit d'acheter, les choses se compliquent davantage. Il n'existe plus d'appartement en dessous de 350 millions de centimes. A 200 millions de centimes, c'est un pas de porte qui est accessible avec tous les risques que comporte cette transaction à la limite de la légalité. Pour prétendre à mieux, il faut au moins doubler la mise. Pour 500 millions de centimes et avec beaucoup de chance, il est possible de trouver un appartement ne dépassant pas les 70 mètres carrés de superficie. C'est dire que pour se loger à Sétif, il faut payer le prix fort pour un minimum de confort. Pour les experts en matière d'économie, la ville de Sétif est devenue un pôle attractif de toute forme de spéculation notamment dans le secteur de l'immobilier.

Université Sétif2

فيما يواصل أصحاب مشروع البرج العالي عملية الحفر والتهديم

آثار بيزنطية وإسلامية ترمى في المفرغة العمومية

● مراسلات رسمية بلغت وزارة الثقافة وباقي الهيئات ولم تحرك ساكنا

كشفت عملية تهديم العديد من المنشآت بمحاذاة مشروع البرج العالي بسطيف، عن وجود الكثير من الآثار في باطن الأرض، لم يتم التنقيب عنها في وقت سابق، ورغم علم السلطات المحلية وحتى وزارة الثقافة بذلك، إلا أن صاحب المشروع لم يعير أي اهتمام لذاكرة المنطقة، وتواصلت عمليات الحفر بعد أن تم نقل تلك الآثار إلى أماكن رمي النفايات خارج المدينة.

سطيف: عبد الرزاق ضيفي

ص: عبد الرزاق ضيفي

أثار بيزنطية مهملة

● مشروع البرج العالي الذي كان في الأصل ملكا للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ظل معطلا لأكثر من 15 سنة كاملة، حيث عرض للبيع عدة مرات وتم شراؤه من طرف شركة "برومو باتي" التي يمتلكها مستثمر محلي بقيمة 160 مليار سنتيم بعد تدخل الوزير الأول أحمد أويحيى والهيئة الوطنية للاستثمار، واشترط المستثمر منحه مساحات إضافية داخل حديقة التسلية زيادة على المسبح الوحيد في قلب المدينة الذي تحصل عليه بصيغة الامتياز لمدة 33 سنة قابلة للتجديد.

وفور مباشرته لأشغال هدم المسبح بدأت تتضح معالم وجود آثار بالجملة في باطن الأرض منها ما يعود للحقبة البيزنطية ومنها ما يعود للعصر الإسلامي، خاصة ما تعلق منها بالسور الأساسي الذي يحيط بالقلعة البيزنطية المتواجدة في حديقة التسلية بمحاذاة المتحف الوطني للآثار، زيادة على أحجار أثرية هامة كأعمدة من الحجر الكلسي وعدد لا بأس به من التيجان الكورنثية والدورية والإيونية ونقاشات جنائزية ومنها النذرية التي تعود إلى العصر الروماني، وحتى معادن ونقود وقطع ذهبية قديمة لا يمكن أن تنكشف مع عملية الحفر بالآليات الثقيلة.

وقد وقفت "الخبر" على أشغال الحفر، وتأكدت بأن باقي السور الذي يتكون من أحجار بحجم متر مكعب قد اختفت بشكل مفاجئ دون أن يتحرك أحد، وحسب معلومات أكيدة فإن السلطات البلدية والولائية وحتى جمعيات الحفاظ على الآثار علمت بالأمر عبر مراسلات رسمية وصلت إلى مبنى وزارة الثقافة، لكنها لم تحرك ساكنة، فيما أبدى سكان مدينة سطيف امتعاضهم الشديد من عملية الهدم المنهج لذاكرة المنطقة، خاصة وأن الكثير من الأبحاث أكدت أن قلب مدينة سطيف ما هو سوى مدينة أثرية باطنية تحتاج إلى التنقيب، رغم أن هناك العديد من المنشآت الإدارية قد شيدت عليها مثل مقر المجلس الشعبي وفندق الهضاب.

ع.ض

Université Sétif2

El Watan - Vendredi 10 - Samedi 11 octobre 2008

ILS DONNENT UN ASPECT DE DÉSOLATION ET DE MISÈRE

Ces bidonvilles qui se greffent sur la ville

La construction des taudis se fait généralement la nuit avec la complicité des services techniques communaux.

Annaba, ou la «Coquette», qui s'était débarrassée durant les années 1980 des cités fantômes, à l'exemple de celle de Bouhamra où des milliers de baraques lui donnaient un aspect de désolation et de misère, souffre de nouveau de l'habitat illicite, phénomène qui semble incurable. La réapparition des bidonvilles, ceinturant aujourd'hui l'antique Bouna , a été constatée quelques années après avec l'avènement du terrorisme, qui a contraint les populations des localités isolées à l'exode vers les grandes villes. Plaie infecte depuis des années, les constructions illicites, essentiellement localisées dans les plus importantes agglomérations, à savoir le chef-lieu de wilaya, El Bouni, Sidi Ammar, et dans celui de moindre envergure, Berrahal, ont atteint, l'absence quasi-totale des pouvoirs publics aidant, des proportions alarmantes. La construction des baraques se fait généralement la nuit loin des regards indiscrets. La «naissance» d'une nouvelle «cité» attire des prétendants tels des charognards autour d'une proie. Une situation où les «kachara» (courtiers), les entrepreneurs en bâtiment, et surtout les «clients», débarquant des différentes wilayas limitrophes, trouvent leur compte. Cependant, estiment des observateurs, la complicité des services techniques communaux est flagrante. Aussi, cet état de fait a donné lieu à de véritables réseaux spécialisés dans la réalisation de baraques à Annaba. Les concernés proposent des «lots vierges» à des prix oscillant, selon leur position, entre 150 000 DA et 300 000 DA. Le prix des baraques diffère d'une région à l'autre, les plus chères sont celles du chef-lieu, et à un degré moindre, celles des 11 autres communes. «*À Sidi Harb, dans la Plaine Ouest par exemple, la baraque, pourtant construite à l'intérieur du cimetière, est cédée entre 300 000 DA et 400 000 DA*» explique un «kacher» versé dans ce créneau. Décidément, aujourd'hui rien n'arrête la poussée des bidonvilles. À Annaba, ce phénomène a énormément porté préjudice à l'image de marque de la «Coquette». Pour rappel, et selon les dernières statistiques du recensement des services concernés, la commune de Annaba et la daïra d'El Bouni, la plus importante agglomération de la wilaya, détiennent respectivement les tristes records en la matière.

Ahmed -Ramy B.

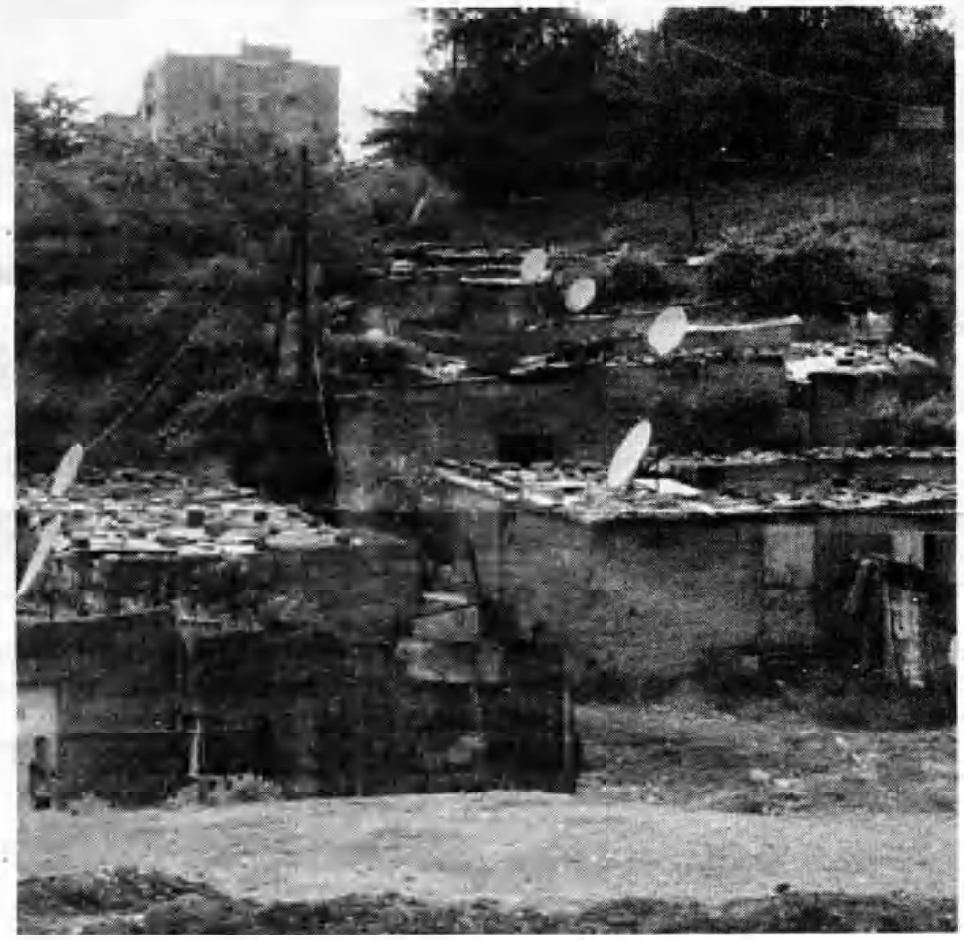

PHOTO:ARCHIVES/ *EL WATAN*

La baraque est cédée entre 300 000 et 400 000 DA

Université Sétif2

CADRE DE VIE

Incivisme des citoyens, laisser-aller des autorités

Depuis des années, la commune est confrontée au problème du site de la décharge. Des lieux de collecte «spécialisés» devaient voir le jour, mais leur création a toujours été reportée aux calendes grecques.

C'est l'histoire de la bouteille à moitié vide ou à moitié pleine. C'est aussi la ville de Constantine à moitié sale ou à moitié propre, qui offre deux visages, le premier, soigné avec des édifices peints et repeints au rythme des visites présidentielles, puis le second, celui des cités populeuses, grouillantes de problèmes sociaux et de saleté, invisibles aux yeux des responsables. L'APC est tout de suite pointée du doigt dans ces cas-là, et l'assemblée communale ne pourra pas indéfiniment ignorer une modernisation de sa flotte de ramassage des ordures. En plus, cette même APC n'a plus l'exclusivité du ramassage des ordures puisqu'elle est aidée en cela par une entreprise communale et une autre, privée, pour ce qui est de la cité 5 Juillet. Il faut aussi souligner l'absence de civisme de certains Constantinois qui prennent la route la plus courte pour se débarrasser de leurs détritus en les balançant tout simplement par la fenêtre. «*Ce phénomène est né au lendemain de la suppression des vide-ordures, suivi de celle des conciergeries et de la cession des biens de l'Etat où le citoyen devenu propriétaire se croit tout permis*», affirme un cadre de l'APC. Le problème des ordures ménagères ne s'arrête pas à leur enlèvement, car depuis des années, la commune est confrontée à un problème de site devant abriter la décharge. Cette dernière, de la route de Ain S'mara à la commune de Benbadis, puis revenant à la route de Ain S'mara, cherche encore une «résidence». Ces décharges ont, en effet, à chaque fois, induit des

PHOTO: ARCHIVE RÉDACTION

Décharge sauvage dans la cité de Bekira

mitoyens, et à chaque fois la solution a été une délocalisation... temporaire. Alors que les «tourments» de la décharge publique sont encore en suspens, le citoyen se demande toujours ce qu'il doit faire pour se débarrasser des déchets non organiques, débris divers, ferraille ou verre, puisqu'il lui est interdit de s'en débarrasser comme pour les matières organiques.

Des décharges «spécialisées» devaient voir le jour, mais leur création a toujours été reportée aux calendes grecques. Alors, bonjour les dégâts, puisque les bordures des routes constantinoises sont aujourd'hui des décharges à ciel ouvert, et le terrain Tennoudji, sis dans le quartier Emir Abdelkader, en est la parfaite illustration. La situation n'est guère plus reluisante quand il s'agit de curage des avaloirs, une opération périodique qui éviterait pas mal de dans les normes. Tout le monde aura remarqué que depuis des années les agents chargés du curage laissent derrière eux le «produit» de leurs efforts pour qu'un hypothétique camion vienne le ramasser. De plus les immondices extraites ne sont plus aspergées de produit aseptisant, mais laissées à l'air libre où des odeurs incommodantes et polluantes se propagent immédiatement. Ce fameux produit aseptisant, toujours en rupture de stock, selon l'APC, n'est pourtant qu'une solution chimique produite par Asmidal qui, rappelons-le ne se trouve qu'à Annaba et non à ...Calcutta. L'office national d'assainissement (ONA) devrait se pencher sérieusement sur ces problèmes d'avaloirs bouchés, apparemment anodins, mais qui ont quand même engendré des catastrophes, comme cela a été le cas à Bab El Oued à Alger en novembre 2001.

Hamid Bellagha

Université Sétif2

L'ÉPOQUE

EXODE RURAL À DJELFA

Le développement et... la cité-dortoir

● Tous ceux qui repasseront par la ville de Djelfa après une absence prolongée resteront à coup sûr ébahis devant l'envergure qu'elle a prise, entre temps.

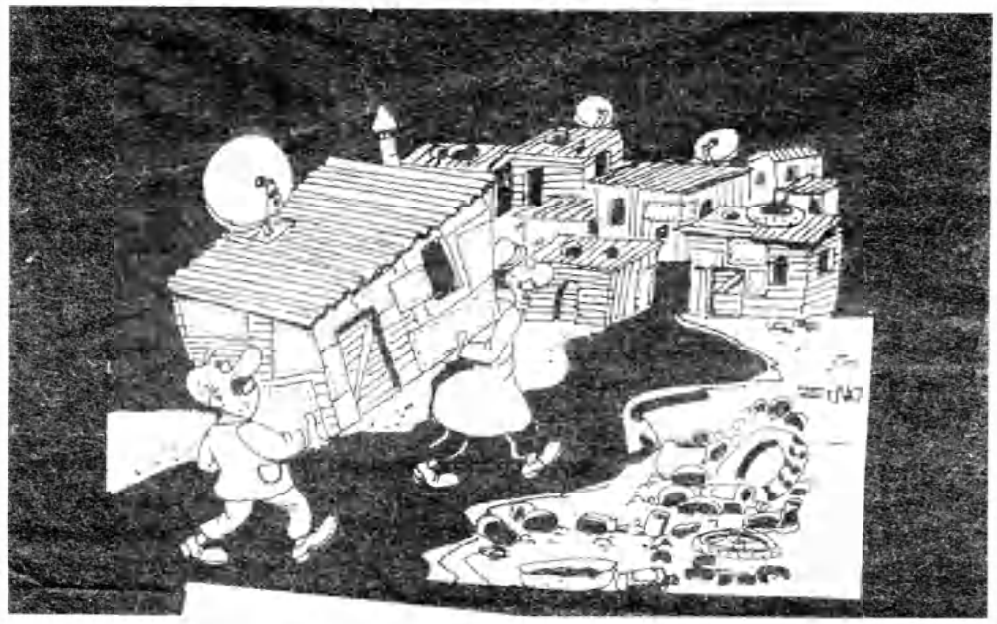

Pour beaucoup, le changement opéré dans la ville des Djelfaouis s'appelle le développement. Pour quelques-uns, cela est synonyme de surdimensionnement générant à son tour un surpeuplement sans valeur ajoutée puisqu'en face l'industrie est marquée par un immobilisme inégalé, voire une absence quasi totale ! Sur le terrain, les constructions de logements en tous genres, social, LSP, évolutifs et autres néologismes officiels, vont plus que bon train et ceci attire de partout les sans-logis. On n'arrête pas de construire des milliers de bâtiments à usage d'habitation. De loger et de reloger ! Et ce, depuis une dizaine d'années, ce qui a fait que cette ville soit un exemple démonstratif du gigantisme des mégalopoles, obtenant par la même occasion le rang de première wilaya du point de vue des réalisations en logements, passant de 800 000 âmes à 1,4 million en l'espace de 3 ans! Comme si dans cette ville tout le monde vivait à la belle étoile. En fait d'étoile justement, il s'agit en l'occurrence plutôt de la «bonne étoile» pour bon nombre de cas car, rien que dans le registre de la résorption de l'habitat précaire, on recense au jour d'aujourd'hui près de 11 000 «relogeables» ou «recasables », c'est selon, dont 2180 à Djelfa, sans compter ceux ayant déjà été relogés soit, près de 3000 depuis qu'il est admis que pour obtenir un logement, il suffit simplement de construire un taudis de fortune à l'emporte-pièce et faire le guet pour répondre présent au moment où Dame commission de recensement est signalée dans les parages alors qu'il y a plus de 33 000 demandes dans l'habitat social ! Si bien que cette formule magique d'être assuré pour les «bâtisseurs de la nuit» de figurer sur une liste de bénéficiaires sans passer par le redoutable sas de la commission d'attribution de logements sociaux, est devenue une sorte de sésame.

Il suffit d'un taudis quelquefois de 1,5m de façade et le tour est joué. Et il s'en trouve souvent que ce même taudis est cédé plusieurs fois entre les fraudeurs de la construction illicite du fait d'être coté informellement dans la bourse locale de l'immobilier à plusieurs millions de centimes, 7 à 10 selon le wali ! Inutile d'en dire sur ce que ces bidonvilles signifient souvent en termes de retombées sociales : «incitation» à l'exode rural, paupérisation de la catégorie sociale d'origine rurale qui vivait du produit des bêtes et de revenus agricoles et qui, subitement, se trouve confrontée à la dure réalité du chômage parce que sans d'autres compétences que celle de labourer des terres et d'élever du bétail...etc. D'où, naturellement, une propension à la banalisation du crime par l'émergence de maux sociaux tels que la mendicité, la prostitution à ciel ouvert, trafic de drogue et surtout la démence... etc.

Aek.Zighem

Université Sétif2

La bataille du foncier au centre-ville a commencé

Ph.: B. H. Karim

H. Barti

Le centre-ville d'Oran est de plus en plus menacé par l'urbanisation anarchique. De nouvelles bâtisses, souvent difformes et surproportionnées, font leur apparition dans un paysage urbain dont les valeurs architecturales et historiques sont complètement occultées. La bataille autour du foncier au centre-ville d'Oran a bel et bien commencé.

De vieux quartiers du centre-ville comme Saint-Pierre ou Miramar font désormais face à une spéculation foncière sans précédant, comme en témoigne le nombre de dossiers de demande de permis de construire déposés auprès des services compétents de l'urbanisme. Au danger que représente la vétusté des bâtisses se greffe, par ailleurs, celui des transformations tous azimuts des logements, particulièrement ceux des rez-de-chaussées en locaux commerciaux. Là aussi, les cas de dépassements font légion. Des fenêtres sont transformées en portails de magasin et des murs porteurs sont démolis en toute impunité.

Comment alors protéger le centre-ville d'Oran de la dégradation et sauver de la disparition son cachet architectural si particulier ?

Pour M.Mebarki Mohamed, directeur de la Division de l'urbanisme de la commune d'Oran, « une seule réponse s'impose actuellement pour mettre fin à ce gâchis en plein expansion : c'est l'adoption du Plan d'occupation des sols (POS) ». Le POS, cet instrument d'urbanisme qui a la force d'une loi après son adoption, est le seul à pouvoir réglementer l'usage du sol, a-t-il indiqué. Le POS devra donc définir les aspects techniques de toute nouvelle bâtisse (sa hauteur, le nombre d'étages, la qualité de la façade...), mais aussi sa fonctionnalité future (à usage d'habitation, commercial, administratif...). Mais en attendant l'adoption du POS, une première mesure s'impose : Stopper net la délivrance des permis de construire, a-t-il annoncé. Autre urgence, lutter contre les transformations anarchiques que subissent certaines bâtisses, notamment au niveau des rez-de-chaussée qui sont, sans le moindre respect des normes de construction, réadaptés en locaux commerciaux. Une perversion de plus qui accentue la menace sur ces immeubles dont la majorité est classée vieux bâtis.

La division de l'urbanisme, a-t-il d'autre part ajouté, est actuellement en train de préparer un cahier des charges pour pouvoir choisir un bureau d'études dont la mission première sera de réglementer le sol au centre-ville. La finalité recherchée est de préserver l'homogénéité du bâti et sauvegarder ainsi l'identité architecturale et urbanistique du centre-ville d'Oran, dont les premières bâtisses datent du début du 20ème siècle, a-t-il rappelé. « Certaines bâtisses, notamment à Saint-Pierre, sont encore plus vieilles que celles de Sidi El-Houari » et nécessitent de ce fait une réhabilitation.

M. Métayer Kouider, qui est délégué du secteur urbain El-Emir, mais aussi, de la division de l'urbanisme de la commune d'Oran, est doublement interpellé sur cette question de la sauvegarde du centre-ville d'Oran. Pour lui, cette question ne peut être réglée qu'à travers l'établissement d'« un plan de revitalisation du centre-ville ». Ce plan, a-t-il dit, doit prendre en compte le tracé du futur tramway d'Oran qui passera par la Rue Mohamed Boudiaf (ex-Rue de Mostaganem) sous laquelle se trouve justement le quartier de Saint-Pierre. Il doit aussi mettre en ligne de mire les rues et autres espaces qui seront aménagés aux abords de ce projet, ainsi qui les assiettes foncières qui pourront être récupérées. A noter enfin, que le centre-ville d'Oran compte quelque 73 immeubles menaçant ruine.